

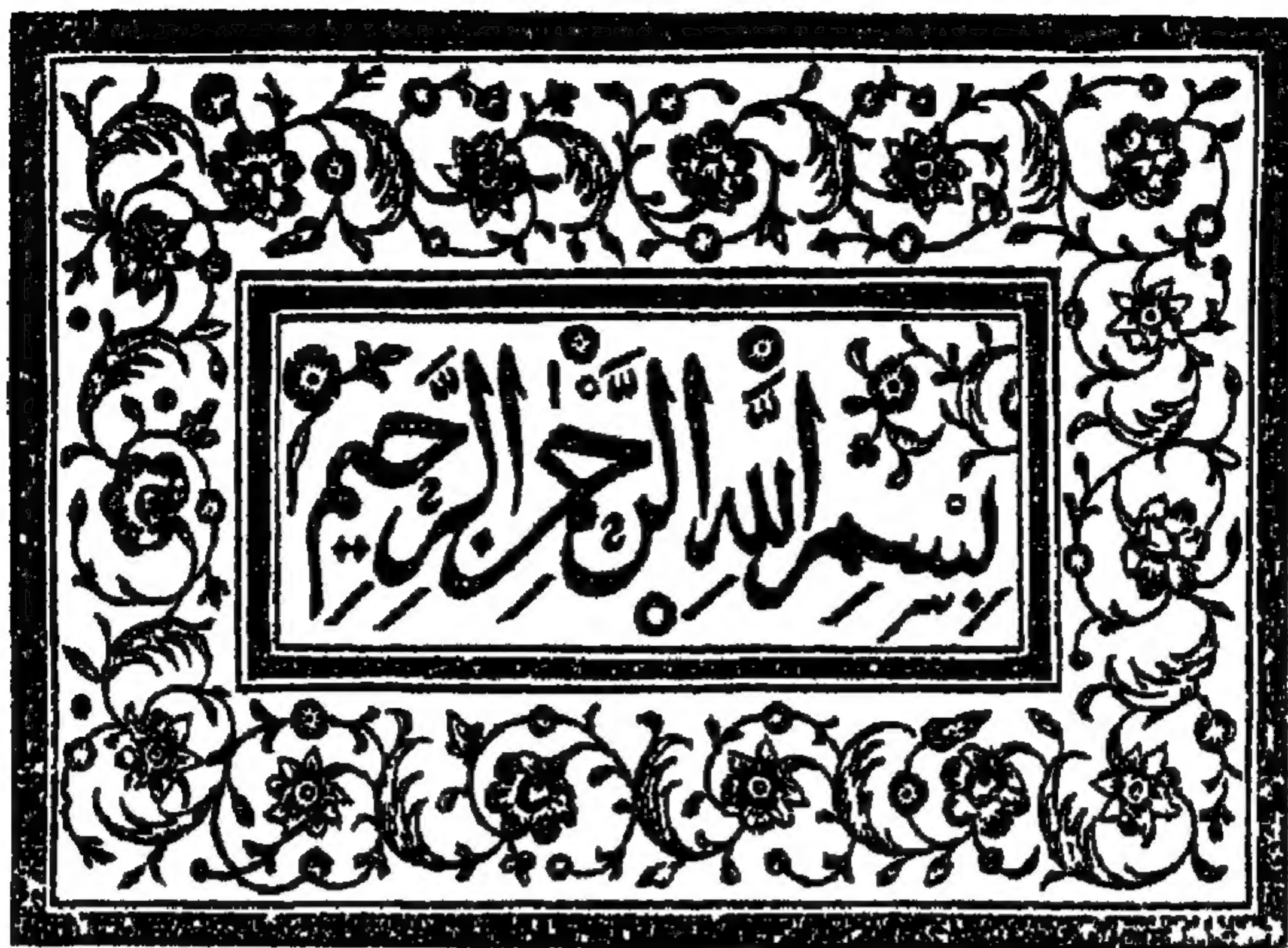


تحرير القواعد المأطقيه في شرح الرسالة الشمسية

فدا عني بطبعه الثاني مع زيادة قليلة من هوامش أطيقه وحواش شريفة

خادم طلبة العلوم  
محمد ابراهيم  
معه ربه القيوم  
سنة ١٢٥٨ هجري

# الله اكبر



## قطبي محشی

ان ابهى در تنظم بیان البیان \* و از هر زهر تنشر فی اردان الاذهان \* حمد مبدع  
 أنطق الموجودات بآیات وجوب وجوده \* و شكر منعم اغرق المخلوقات في بحار افضاله  
 وجوده \* و تلاً لآفي ظلم الليالي انوار حكمة الباهرة \* واستنار على صفحات  
 الايام آثار سلطنته القاهرة \* نحمده على ما اولانا

ابهى خوب و زیبا تر در جمع دره مر و ارید بزرگ تنظم از نظم در کشیدن جواهر در رشته  
 و هو صفة للدر لان الله التفضیل اذا كان بعض المضاف اليه و اضيف الى النكرة ينبغي  
 ان يكون جزءا من جملة معينة مجتمعة منه و من امثاله بنان جمع بنانة بالفتح  
 سرانکشت بیان فصاحت از هر نازک و خوب تر زهر جمع زهره بالضم شکوفه کنده فی  
 القاموس تنشر از نشر بر اگنده شدن برک اردان جمع ردن بالضم بن استین ان هان  
 جمع نهن و هو قوة معدة لاكتساب الحد و دوال لائل الابداع فی اللغة عدم النظير و فی  
 الاصطلاح اخراج الشيء من العدم الى الوجود بغير مادة و مدة افضال نکوئی کردن جود  
 بخشش تلاً لا برقع و لمع ظلم جمع ظلمة الحکمة فعل و القول و احکامها باهرة  
 غالبه استنارة روشن شدن آثار جمع اثر بالكسر و هو انوار ذالبة اولانا اعطانا



سن آلاء از هرت ریاضیها \* ونشکره علی ما اعطانا من نعماء اترعت حیاضها \* ونسأله  
 ان یفیض علینا من زلال هدایتہ \* ویوفقنا العروج الی معارج عنایتہ \* وأن یخصّص  
 رسوله محمد الشرف البریات \* بافضل الصلوات وآله المنتجبین واصحابه المنتخبین  
 باكمل الثحیات \* وبعد فقد طال الحاح الاشتغلیں علی \* والمترددین الی \* أن اشرح  
 الرسالة الشمسیة وابتین القواعد المنطقیة \* علما منهم بانهم سألوا عریفا ما هرا \* واشتطروا  
 بحباها مرا \* ولم ازل اُدافع قوما منهم بعد قوم \* وأسوف الامر من یوم الی یوم \* لاشتغال  
 بال قد استولی علی سلطانه \* واختلال حال قد تبین لدی برهانه \* ولعامی بان العالم  
 فی هذا العصر قد خبت ناره \* وولت الادبار انصاره \* الا انهم کلما ازددت مطلا وتسویفا \*  
 ازدادوا حثا وتسویفا \* فلم اجن بد من اسعافهم بما اقترحوا \* وایصالهم الی غایة ما التمسوا \*  
 فوجهت رکاب النظر الی مقاصد مسائلها \* وسحبت مطارف البیان فی مسالك دلالتها \*

آلاء جمع الی بالكسر ویفتح نعمت ازهار شکوفه بیرون آوردن ریاض جمع روضه هر غدار  
 نعماء جمع نعمة اتراع پر کردن آفاضة ریختن زلال اب خوش معارج جمع معراج  
 نرد بان بر آیا جمع بریة بمعنی المخلوق منتجبین منتخبین برگزیده کان الفاء اما  
 علی توهم اما او علی تقدیره الحاح بمبالغة کردن در طلب کاری ولما کان الطول من  
 اعراض الكمیات فلا بد اما من حذف المضاف ای طال زمان الالحاح او المراد من طال  
 کثر مجازا تردد وشد کردن رسالة فی الاصل الکلام الذی ارسل الی الغیر وخصت  
 اصطلاحا بالکلام المشتمل علی فوائد علمیة شمسیة منسوب الی لقب من صنعت له وهو  
 شمس الدین صاحب دیوان عریف بالكسر بمبالغة دارف ما هرا حاذقا استمطار طلب  
 باران کردن هامر ریزنده ادافع ایراد صیغة المفاعلة للمبالغة اولیدل علی کثرة الدفع  
 والالحاح تانه دفعهم بالمنع وعدم القبول ودفعوه بالالحاح بال دل استیلاء تمام دست  
 یافتن سلطانه غلبته اختلال احاجتمند شدن خبوضمتین وشد الوافرو وشدن اتش  
 تولیة هو کردن انیدن ادبار جمع ببر بالضم پشت مطلا تاخیر انصب علی التمزین تسویف  
 در تاخیر افکندن حثا رغبتا بد ای حيلة اسعاف روا کردن حاجت اقراح خواستن  
 چیزی بلا تأمل رکاب شتران که بدان سفر کرده شود جمع لا واحد لها سحبت بالفتح  
 کشیدن مطارف جمع مطرف بالضم وفتح الراء چادر خزر منقش



وشرحها شرحا كشف الاصدا ف عن وجوه فرائد فوائدها \* وناط اللآلي علي معادن  
قواعدها \* وضمت اليها من الابحاث الشريفة \* والنكت اللطيفة ما خلت عنه \*  
ولابد منه \* بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان \* وتقريرات شائقة تعجب استماعها  
الاذان \* وسهية بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية \* وخذمت به تعالى  
حضرته من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية \* وجعله بحيث يتصاعد  
بتصاعده رتبته مراتب الدنيا والدين \* ويتطادأ دون سرادقات دولته رقاب الملوك  
والسلاطين \* وهو المخدم الاعظم \* دستور اعظم الوزراء في العالم \* صاحب السيف والقلم \*  
سباق الغايات في نصب رايات السعادات \* البالغ في اشاعة العدل باقصى النهايات \*  
ناظورة ديوان الوزارة \* عين اعيان الامارة \* اللائح من غرة الغراء لوائح السعادة الابدية \*  
الفائح من همتة العليار وائح العناية السرمدية \* مهده قواعد الملة الربانية \* مؤسس مباني

اصدا ف جمع صدف بالتحريك غلاف مرواريد فرائد جمع فريدة مرواريد بزرگ نا ط عقد  
معاق جمع معقد وهو العنق لانها معقد القلائد اليها اي الى الرسالة وقواعدها نكت جمع  
نكة بالضم چیز نادر رائقة خوش آيند ووصاف معانيها فاعل تسابق ومفعوله محذوف اي  
تسابق معان العبارات العبارات في الوصول الى الاذهان ويجوز ان يكون الاذهان مفعولا  
اي يصل معانيها الى الاذهان قبل توجه الاذهان ويجوز ان يكون الاذهان فاعلا ومعانيها  
مفعولا اي يصل الاذهان الى ما قصد من العبارات قبل الفراغ من اللفظ شائقة حسنة  
معجبة بشكفت آورنده عالي حضره اي حضره عالية انسية منسوب الى الانس بالكسر  
ميردم تطاؤس است کردن نرديك سرادق معرب سراپرده رقاب جمع رقبة کردن  
دستور بنظم الكال معرب وهو الوزير الكبير وفي الاصل الدفتر المجتمع فيه قوانين الملك سابق  
مبالغة من السبق الغايات النهايات رايات جمع راية علم ناظورة مبالغة في المنظور اي  
الرئيس او بمعنى الناظر الديوان في الاصل الدفتر والمراد صاحب الدفتر وان كان الناظورة  
بمعنى الناظر فيكون مستعملا بمعناه عين كزید وهرچیر اعيان القوم اشرافهم لائح لامع غرة  
در اصل سفیدی پيشاني اسپ مستعمل شد در هرچیز واضح غراء بسيار روشن لوائح  
جمع لائحة درخشان فوح بالفتح دمیدن بوي خوش روائح جمع رائحة بوسر مد همیشه  
تمهيد ساختن جاي ربانيه منسوب الى الرب مؤسس بنيان نهند مباني جمع مبني



الدولة السلطانية \* العالی صان الجلال رايات اقبانه \* التالی لسان الاقیال آیات جلاله \*  
 ظل الله علی العالمین \* ملجأ الافاضل والعالمین \* شرف الحق والدولة والدين \* رشید  
 الاسلام مرشد المسلمین \* امیر احمد ( نظم ) الله لقبه من عند شرفا \* لانه شرفت دین  
 الهدی شیمه \* ان الامارة باهت اذ به نسبت والحمد حمد لما اشتق منه سمة \* لازال اعلام  
 العدل فی ایام دولته عالیه \* وقیمة العلم من آثار تربیته ذالیه \* وایادیه علی اهل الحق فائضة  
 واعادیه من بین الخلق فائضة \* وهو الذی عم اهل الزمان \* بافاضة العدل والاحسان \*  
 وخص العلماء من بینهم بفواضل متوالیه \* وفضائل غیر متناهیة \* ورفع لاهل العلم  
 مراتب الكمال \* ونصب لارباب الدین مناصب الاجلال \* وخفض لاصحاب الفضل  
 جناح الافضال \* حتی جلب الی جناب رفعة بضائع العاوم من كل مرمی \* تحقیق \*  
 ووجه تلقاء مدین دولته مطایا الآمال من كل فج عمیق \* اللهم كما یدتہ لاعلاء کلماتك  
 وترویج امرک فابد \* وکمانورت خلد لنظم مصالح خلقك فخلد ( نظم ) من قال  
 آمین ابقى الله \* حجة \* فان هذا ما یشمل البشر \* فان وقع فی حیز القبول \* فهو ذایة  
 المقصود ونهاية المامول \* والله اسال ان یوفقنی للصدق والصواب \*

جای بنا الالة بفتح الدال ان یغلب احد الغتین علی الاخر فی الحرب وبالضم فی المال  
 عنان بالفتح ابراقیال جمع قیل بالفتح هو الملك شرف الحق اشارة الی لقبه رشید الاسلام  
 اشارة الی لقب ابیه احمد عطف بیان شیم بالكسر وتحريك الياء جمع شیمه بالكسر  
 خد اشارة بالكسر فرمان فرمائي مباہات افتخار والحمد حمد ای حمد الحمد لان اسمه وهو  
 احمد مشتق من الحمد آیادی جمع ایدی من الید بمعنی النعمة فائضة سائله ذائضة  
 ذائضة الفواضل المزايا المتعدية من الواهب والعطايا والفضائل التي لا تعدی بغيره  
 كالعلم والذکاء جناح بازوی حتی جلب بانکه کشید شد ليس ما بعد حتی نهاية الخفض  
 بل سبباله جناب در کاه بضائع جمع بضاعة بالكسر باره مال وسرمایه مرمی مقصد  
 تحقیق بعید تلقاء جهت مدین قرية شعيب النبي عم من مدن بالمكان اذا قام و  
 المردهنا المجمع مطایا جمع مطیة وهي الابل المركوبة مع طریق واسع عمیق کثر فيه المرور  
 ایدته قویته ابد ومن الابد الخلد القلب خلد از خلود بمعنی جاوید ان بودن \* حجة  
 الروح الذی يقوم به حیوة البشر



وَيُجَنَّبُنِي مِنَ الْخَطْلِ وَالْاضْطِرَابِ \* أَنَّهُ وَلِيَ التَّوْفِيقَ وَبَيْدَهُ أَرْمَةُ التَّحْقِيقِ  
 قَالَ وَرَتَبَتُهُ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَثَلْثَ مَقَالَاتٍ وَخَاتَمَتُهُ مَعْتَصِمًا بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ مِنْ وَاهِبِ  
 الْعَقْلِ \* وَمَتَوَكَّلًا عَلَى جُودَةِ الْمَغِيضِ لِلْخَيْرِ وَالْعَدْلِ \* أَنَّهُ خَيْرُ صَوْفٍ وَمَعِينٍ \* أَمَّا الْمَقْدَمَةُ  
 فَفِيهَا بَحْثَانِ \* الْأَوَّلُ فِي مَاهِيَةِ الْمَنْطِقِ وَبَيَانِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ \* وَالْعِلْمُ أَمَّا تَصَوُّرُ فَقَطْ وَهُوَ حَصُولُ  
 صُورَةٍ شَيْئٍ فِي الْعَقْلِ أَوْ تَصَوُّرٍ مَعَهُ حَكْمٌ وَهُوَ اسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى آخِرٍ أَوْ سَلْبًا وَيُقَالُ لِلْمَجْمُوعِ  
 تَصْدِيقٌ أَوْ رِسَالَةٌ رَتَبَتُهُ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَثَلْثَ مَقَالَاتٍ وَخَاتَمَتُهُ \* أَمَّا الْمَقْدَمَةُ فَفِي مَاهِيَةِ  
 الْمَنْطِقِ وَبَيَانِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَمَوْضُوعَةٍ \* وَأَمَّا الْمَقَالَاتُ فَثَلْثُ فَاوَلَهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ وَالثَّانِيَةُ فِي  
 الْقَضَايَا وَاحْكَامِهَا وَالثَّالِثَةُ فِي الْقِيَاسِ \* وَأَمَّا الْخَاتَمَةُ فَفِي مَوَادِّ الْأَقْيَسَةِ وَاجْزَاءِ الْعُلُومِ \*  
 وَأَنَّمَا رَتَبْتُهَا عَلَيْهَا لِأَنَّ مَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ فِي الْمَنْطِقِ أَمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ الشَّرْعُ فِيهِ عَلَيْهِ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ  
 الْأَوَّلُ فَهُوَ الْمَقْدَمَةُ وَأَنْ كَانَ الثَّانِي فَامَّا أَنْ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ وَهُوَ الْمَقَالَةُ الْأُولَى  
 أَوْ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ فَلَا تَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهَا مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ الْغَيْرِ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ وَهُوَ  
 الْمَقَالَةُ الثَّانِيَةُ أَوْ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ الَّتِي هِيَ مَقَاصِدُ بِالذَّاتِ فَلَا تَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ فِيهَا  
 مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَهُوَ الْمَقَالَةُ الثَّالِثَةُ أَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ وَهُوَ الْخَاتَمَةُ \* وَالْمُرَادُ بِالْمَقْدَمَةِ  
 هَهُنَا مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرْعُ فِي الْعِلْمِ \*

الْخَطْلُ الْخَطَاؤُ لَهُ وَرَتَبَتُهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ سَمِيتُهُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَاتِنُ قَوْلَهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ  
 وَهُوَ الْكَلِيَّاتُ الْخَمْسُ قَوْلُهُ وَاحْكَامُهَا وَهِيَ الْمَعَانِي الْمَاخُودَةُ مِنْ لَوَاحِقِ الْقَضَايَا أَيْ  
 التَّنَاقُضِ وَالْعَكْسِ وَتَلَازِمِ الشَّرْطِيَّاتِ قَوْلُهُ مَوَادِّ الْأَقْيَسَةِ وَهِيَ الْيَقِينِيَّاتُ وَالظَّنِّيَّاتُ أَعْلَمُ أَنَّ  
 مَجْمُوعَ أَبْوَابِ هَذَا الْفَنِّ تِسْعَةٌ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ بَابُ الْكَلِيَّاتِ الْخَمْسُ وَبَابُ الْمَعْرِفِ  
 وَبَابُ الْقَضَايَا وَبَابُ الْحُجَّةِ وَابْوَابُ الصَّنَاعَاتِ الْخَمْسُ مِنَ الْبُرْهَانِ وَالْجَدْلِ  
 وَالْخُطَابَةِ وَالشَّعْرِ وَالْمَغَالِطَةِ وَلَمَّا كَانَ مَبَاحِثُ الْأَلْفَافِ طَرِيقَ إِفَادَةِ الْفَنِّ وَاشْتِفَادِ فَتْنِهِ جَعَلَهُ  
 الْمُتَأَخِّرُونَ بَابًا آخِرًا وَقَالُوا أَبْوَابُ الْمَنْطِقِ عَشْرَةٌ قَوْلُهُ اجْزَاءُ الْمَعْلُومِ هِيَ الْمَوْضُوعَاتُ وَالْمَسَائِلُ  
 وَالْمُبَادِي وَهِيَ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا مَسَائِلُ الْعِلْمِ كَحُدِّهِ وَالْمَوْضُوعَاتُ وَالْعُلُومُ الْمُنْعَلِمَةُ  
 وَالْأَصُولُ الْمَوْضُوعَةُ وَالْمَصَادِرُ قَوْلُهُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ وَهِيَ الْقَضَايَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ  
 بِالذَّاتِ فِي الْمَنْطِقِ الْبَحْثُ عَنْ أَحْوَالِ الْمَوْصِلِ وَهُوَ الْحُجَّةُ وَالْبَحْثُ عَنْهَا التَّوَقُّفُ عَلَيْهَا  
 قَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ كَأَيَّابِ الصَّغَرِ وَكَلِيَّةِ الْكِبَرِ مِثْلًا وَهَمَّا مِنْ أَحْوَالِ الصُّورَةِ



ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم فلان الشارع في علم اولم يتصور اولاذلك العلم  
 كان طالبا للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق \* وفيه نظر  
 لان قوله الشروع في العلم بتوقف على تصور ان اراد به التصو بوجه ما علم لكن لا يلزم  
 منه انه لابد من تصوره برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في  
 تمفنتم الكلام وان اراد به التصو برسمه فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم منه  
 طلب المجهول المطلق انما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجود وهو ممنوع  
 فالاولى ان يقال لابد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبة فانه اذا  
 تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسألة منه تر د عليه علم  
 انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق ام يشاهد ذلك عرف اماراته فهو على  
 بصيرة في سلوكه \* واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان  
 طالبا عبثا \* واما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان علم  
 الفقه مثلا انما يمتاز عن عام اصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه ما يبحث فيه من افعال  
 المكلفين من حيث انها تحل وتحرم وتصح وتفسد وعلم اصول الفقه ما يبحث فيه من  
 الادلة السمعية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا الموضوع ولذلك  
 موضوع آخر صار عامين متمايزين منفرد كل منهما عن الآخر فلولا يعرف الشارع  
 في العلم ان موضوعه اي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب عند من الاخر ولم يكن له في  
 طلبه بصيرة \* ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه او ردهما في بحث

**قوله** وجه على صيغة الماضي المجهول من التوجيه في ناج البهقي چیزی رانيك نسق  
 كردن واصل الكلام ووجه توقف الشروع على تصور العلم لان الخ فريد اما والفاء لتفصيل  
 التوقف والتاكيد **قوله** التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة  
 اخرى تطبيق الدليل على المدعى **قوله** ممنوع لانه يحتمل ان يعلمه بوجه من الوجود  
 مثلا يعلم بانه عام **قوله** من حيث اشارة الى ان ليس موضوعه فعل المكلف مطلقا والاذا اجاز  
 البحث من افعال المخصوصة فيه **قوله** الادلة الشرعية وهي الكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس **قوله** الاحكام الشرعية وهو الوجوب والندب والاباحة والكرهية والتحریم **قوله**  
 ينساق روان ميشود **قوله** ترسم اي تنطبع وتنبتش وبهذا المعنى لم يجي الارتمام في اللغة



واحد وصدر البحث بتقسيم العام الى التصور والتصديق اتوقف بيان الحاجة اليه عليه فقال العلم اما تصور فقط اى تصور لا حكم معه ويقال له ان تصور الساذج كتصورنا الانسان من غير حكم عليه بنفي وايجاب واما تصور معه حكم ويقال للمجموع تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه باذه كاتب او ليس بكاتب \* اما التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان يرسم صورة منه في العقل بها يمتاز الانسان عن غيره عند العقل كما ثبتت صورة الشيء في المرآة الا ان المرآة لا تثبت فيها الامثال المحسوسات والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات وقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل اشارة الى تعريف مطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امرين احدهما التصور المطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان المطابق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور فقط اى الذي هو التصور الساذج فذلك الضمير اعم ان يعود الى مطلق التصور او الى التصور فقط ولا جائز ان يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان يعود الضمير الى مطلق التصور دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفا له \* وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المقام يقتضي تعريفة تنبيهها على ان التصور كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق اعني التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا والايجاب هو ايقاع النسبة والسلب انتزاعها فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان ووقعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو الايجاب اورفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان نذكر اول الاسرار ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة ولا وقوعها فادراك

**قوله** الساذج معرب ساذ فالتصور الساذج هو الذي يخلو عن الحكم **قوله** مثل جمع مثال بالكسر مانند واراد بالمحسوسات المبصرات **قوله** لدخول غيره وهو التصور الذي معه حكم **قوله** او فعنا اى ادركنا النسبة عطف تفسيرى للاسناد **قوله** اورفعنا اى ادركنا ان تلك النسبة ليست بواجبة **قوله** فادراك اى تفصيل وتمييز بين التصديق والقضية فانه قد اشتبه على البعض وحاصله ان القضية من قبيل العلوم والتصديق من قبيل العلم



الإنسان هو تصور المحكوم عليه والإنسان المتصور محكوم عليه وإدراك الكاتب هو تصور  
المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وإدراك نسبة ثبوت الكتابة إليه هو تصور النسبة  
الحكمية وإدراك وقوع النسبة أولًا وقوعها بمعنى إدراك أن النسبة واقعة وليست بواقعة  
هو الحكم وربما يحصل إدراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن شكك في النسبة  
أو توهمها فإن الشك في النسبة أو توهمها بدون تصورهما محال لكن التصديق لا يحصل  
ما لم يحصل الحكم \* وعند متأخري المنطقيين أن الحكم أي يقاع النسبة أو انتزاعها  
فعل من أفعال النفس فلا يكون إدراكه كالان إدراك أفعال والفعل لا يكون انفعالة فلو قلنا  
أن الحكم إدراك يكون التصديق مجموع التصورات الأربعة تصور المحكوم عليه و  
تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وإن قلنا أنه ليس بإدراك  
بكون التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الإمام \* وأما على  
رأي الحكماء فالصدق هو الحكم فقط \* والفرق بينهما من وجوه \* أحدها أن التصديق  
بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام \* وثانيها أن تصور الطرفين شرط  
للتصديق خارج عنه على قولهم وشرطه الداخل فيه على قوله \* وثالثها أن الحكم نفس  
التصديق على زعمهم وجزؤه على زعمه \* وأعلم أن المشهور فيما بين القوم أن العلم إما  
تصور وإما تصديق والمصنف رحمه الله عدل عنه إلى التصور السادس والتصديق وسبب  
واكتفى من بيان المغائر في النسبة بالمقائسة على الشرطين قوله ربما يحصل بيان المغائر  
النسبة الحكمية للحكم قوله مع لأن النسبة معروضة وكونها مشكوكًا فيها عارض وتصور  
العارض بدون المعارض مع قوله لكن التصديق الخ يعني أن التصديق والحكم متلازمان  
أو الحكم لازم له فلا يوجد أحدهما بدون الآخر لكن التصديق منتف في صورة الشك أو التوهم  
فيأزى انتفاء الحكم فيتم الدعوى بتمامه قوله وعند متأخري الخ معطوف على مقدر  
أي هذا هو التحقيق من أن الحكم إدراك وأنعان للنسبة الخيرية وعند متأخري  
المنطقيين فعل والظاهر أن المراد من متأخري المنطقيين ههنا صاحب الكشف واتباعه لأن  
رئيس ابن سينا من المتأخرين زعم على إدراكية الحكم قوله هذا على رأي الإمام أي كون  
التصديق مجموع إدراكات أربعة وثلاث إدراكات والحكم على رأي الإمام فخر الدين  
الرازي قوله على زعمهم الزعم يستعمل كثيرًا على القول الضعيف وههنا بمعنى القول



العدول منه ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول ان التقسيم  
فاحد لان احد الامر ين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسيما له او يكون قسم الشيء  
قسما منه وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم  
قسم من التصور في الواقع وقد جعل في التقسيم المشهور قسيما له فيكون قسم الشيء  
قسيما له وهو الامر الاول \* وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم للتصور وقد جعل في  
التقسيم قسيما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسيما منه وهو الامر  
الثاني \* وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو  
المشهور واما ان قسم العلم الى التصور الساذج وإلى التصديق كما فعله المصنف فلا ورود له  
لانا نختار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وقوله التصور مع الحكم قسم من  
التصور قلنا ان ارادتم به انه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظاهر انه ليس  
كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فمسلم لكن قسم التصديق ليس هو مطلق  
التصور بل التصور الساذج فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له \* والثاني ان المراد  
بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا او المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقا  
لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى غيره لان حضور الذهني مطلقا نفس العلم وان عني  
بالمقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في  
التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا  
فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال \* وجوابه ان التصور يطاق بالاشتراك  
على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقا كما وقع  
قوله الى التصديق لم يقل الى تصور معه حكم لئلا يتوهم ان للعدول في القسم الثاني ايضا  
من خلية بعدم الورد قوله كما فعله المصنف اي جعل القسم الاول مقيدا بقيد فقط قوله التصور  
مع الحكم الخ لا يقال لا يضح الحمل بينه وبين قوله وقلنا حتى يكون خبرا عنه لانا نقول  
تقدير الكلام قوله التصور لا يرد حيث قلنا ان اردتم الخ فقوله قلنا جاري مجرى العلة قوله  
حينئذ اي حين عني بالتصور المقيد قوله وانه مع لانه يلزم تركيب الشيء من النقيضين  
على مذهب الامام واشتراط الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء قوله مطلقا اي مع قطع  
النظر عن عدم الحكم قوله كما وقع التنبيه عليه بقوله وانما عرف مطلق التصور دون

التنبية عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني \* والحاصل ان الحضور الذهني \*  
مطلقا هو نفس العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط شيء اى الحكم ويقال له التصديق او بشرط  
لا شيء اى عدم الحكم ويقال له التصور السااج اول بشرط شيء وهو مطلق التصور فالمقابل  
للتصديق هو التصور بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق شرطا او جزاءا هو التصور لا بشرط  
شيء فلا اشكال قال وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيئا ولا نظريا والاله اراو  
نسلسل اقول العلم اما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كنصور  
الحرارة والبرودة والتصدق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان واما نظري و  
هو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كنصور العقل والنفس والتصدق بان العالم  
حادث واذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديق  
بديهيا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من الاشياء مجهولا  
لنا وهو باطل \* وفيه نظر لجواز ان يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا فان البديهي وان لم يتوقف  
حصوله على فكر ونظر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل  
اليه والاحساس به او الحدس او غير ذلك فمالم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل  
بديهي فالبدهية لا تستلزم الحصول \* والصواب ان يقال لو كان كل من التصورات  
والتصديقات بديهيا لا احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر وكسب وهو فاسد  
ضرورة احتجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر \* ولا نظريا اى  
ليس كل واحد من كل واحد من النصور والتصديق نظريا فانه لو كان جميع التصورات  
والتصديقات نظريا يلزم الدور والتسلسل \* والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه

التصور فقط اه قوله بشرط لا شيء اى التصور السااج قوله الحرارة وهو ما يفرق المجتمعات  
ويجتمع المتفرقات والبرودة كيغية من شأنها تفريق المشاكلات وجمع المختلفات  
قوله كنصور العقل قال الحكماء الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهوى او حالا وهو الصورة  
او يكون مركبا منها وهو الجسم ولا كذلك وهو المفارق فان تعلق وان تعلق بالجسم تعلق  
التدبير فهو النفس والافه والعقل قوله الحدس وهو سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى  
المطالب قوله الدور الخ حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئيين على الآخر كما يدل عليه  
بيانه في تمثيله وعبارة المواقف نص في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه



من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف على ب وبالعكس او بمراتب كما يتوقف على  
ب وب على ج وج على آ والتسلسل هو ترتيب امر غير متناهية واللازم باطل فاللزم  
مثله \* اما الملازمة فلانه على ذلك التقدير اذا احادنا نحصيل شيء منهما فلا بد ان يكون  
حصوله بعلم آخر وذلك العلم الاخر ايضا نظري فيكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم  
الاخر ايضا نظري فيكون حصوله بعلم آخر وهلم جرا فانما ان يذهب سلسلة الاكتساب  
الى غير النهاية وهو التسلسل او تعود فيلزم الدور \* واما بطلان اللازم فلان تحصيل التصور  
والتصديق لو كان بطريق الدور والتسلسل لامتنع التحصيل والكسب اما بطريق الدور  
فلانه يفضي الى ان يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف حصول آ على  
حصول ب وحصول ب على حصول آ اما بمرتبة او بمراتب كان حصول ب سابقا  
على حصول آ وحصول آ سابقا على حصول ب والسابق على السابق على الشيء  
سابق على ذلك الشيء فيكون ب حاصل قبل حصوله وانه محال \* واما بطريق التسلسل  
فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حينئذ على استحضار ما لانهاية له واستحضار ما  
لانهاية له محال والموقوف على المحال محال \* فان قلت ان منبتم بقولكم حصول العلم  
المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لانهاية له انه يتوقف على  
استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلان سلم انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل  
يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور  
الغير المتناهية معدة لحصول المطلوب والمعدات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود

فهو تعريف باللازم واخنا هذه الكونة اظهر اسناره التقدم الشيء على نفسه فاندفع تخالف  
البيان وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور دوران قوله حينئذ اي حين  
كان الاكتساب بطريق التسلسل قوله معدات المعدات لا يوجب الاستعداد والاستعداد  
لا يجمع الفعل فهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يجمع في الوجود كالخطوات الموصلة الى  
المقاصد فانها لا تجتمع مع الوصول وقد تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح معدا فيضان  
المطالب من المبدأ فالامور الغير المتناهية معدات قريبة او بعيدة لحصول المطكذ بعضها  
معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من وجه ومبادىء من وجه والمعدات لا يلزم اجتماعها  
في الوجود مع المطول بعضها مع بعض كالخطوات الموصولة فلا يلزم استحضارها في زمان واحد

دفعته واحدة مع المطلوب بل يكون السابق معدا لوجود اللاحق \* وان عنيتم به انه يتوهم  
على استحصالها في ازمة غير متناهية فمسلم لكن لانسلم ان امتحان الامور الغير  
المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما  
اذا كانت قديمة تكون موجودة في ازمة غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم غير متناهية  
في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد برهن عليه  
في فن الحكمة قال بل البعض من كل منهما بديهي والبعض نظري يحصل منه بالفكر  
وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما المناقضة  
بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين  
فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات  
والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المطلق رسموه بانه آلة قانونية تعصم  
مراعاتها ان من عن الخطأ في الفكر اقول لا يخلوا ما ان يكون جميع التصورات  
والتصديقات بديهيا او يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا او يكون بعض  
التصورات والتصديقات بديهيا والبعض الآخر منهما نظريا والاقسام منحصرة فيها  
. لا بطل القسمان الاولان تعيين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهيا  
لبعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله من البديهي بطريق الفكر لان من علم لزوم  
امر لآخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين السابقين وهما العلم بالملزمة والعلم  
بوجود الملزوم العلم بوجوب اللازم بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر  
لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر هو  
ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد  
عرفنا الحيوان والناطق رتبناهما بان قد معنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن  
. الى تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث فوسطنا المتغير بين طرفي  
قوله لا يخلوا علم ان ذهب بعض الاشاعرة الى ان التصورات كلها والتصديقات كلها بديهي  
ونذهب حجة بن صفوان الترمذي الى ان جميع التصورات والتصديقات نظري و  
ذهب الامام الى ان كل التصورات بديهي وكل التصديقات نظري وذهب الحكماء الى  
ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري والتصديقات ايضا كذلك



المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل متغير محدث فحصل لنا التصديق بحدوث العالم \* والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضه نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ههنا ما فوق الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن \* وانما اعتبرت الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا والمراد بالعلومية الامور الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول التصورات والنصديقات من اليقينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يجري ايضا في النصديقات وكما يكون في اليقينيات يكون ايضا في الظنيات وفي الجهليات \* اما الفكر في التصور والتصديق في اليقيني فكما ذكرنا واما في الظني فقولنا هذا الحائط ينشر منه التراب وكل حائط ينشر منه التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم واما في الجهلي فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم \* لا يقال العام من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهو اخص من الاول ومن شرائط التعريفات التحرز عن استعمال الالفاظ المشتركة \* لاننا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة دالة على

**قوله** جعل الاشياء اشارة الى الاجزاء الابدية وقوله بحيث يطلق عابها اسم الواحد اشارة الى الاجزاء الصورية وحاصله ضرورة الاشياء المتعددة شيئا واحدا كما لمعرف والقياس **قوله** وكذلك كل جمع هذا اكثرى بناء على ما نقرر ما من عام الاوقد خص منه البعض فلا يرد ان المجموع الماخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهة ان الاصل في الفن المباحث الموصلة الى التصور والنصديق وفي تحقيقهما يكفي امران **قوله** اعتبرت الامور الخ يعني ان هذا القيد ليس احترازا بل ذكر تكميلا للترتيب **قوله** وهي يتناول الخ جملة معرضة ليس الدليل وهو قوله فان الفكر وبين المدعى وهو قوله ان المراد بالمعلومة الخ **قوله** يجري ايضا الخ الاولى نكتة بـ ذلك لان جريان الكسب في النصديقات منقح عليه ومحقق واقيم الدليل عليه كما صرح **قوله** فكما ذكرنا وهو قوله كتصور الحرارة والبرودة الخ **قوله** لا يقال هذا السؤال وارد على تعريف الفكر بترتيب امور معلومة **قوله** وهو اخص الخ هذا مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال ووجه الخصوصية ان العام



تعيين المراد من معانيها وههنا قرينة دالة على ان المراد بالغلم المذكور في التعريف  
الحصول العقلي لانه لم يفسره في هذا الكتاب الابه \* وانما اعتبر الجهل في المطلوب  
حيث قال للتادي الى مجهول لاستحالة استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل وهو اعم من  
ان يكون تصوريا او تصديقا اما المجهول التصوري فاكثابه من الامور التصورية  
واما المجهول التصديقي فاكثابه من الامور التصديقية \* ومن لطائف هذا التعريف  
انه مشتمل على العلل الاربع فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان صورة  
الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كهيئة الحاصل لاجزاء  
السرير في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام ان لا بد لكل ترتيب من مرتب وهو  
ههنا القوة العاقلة كالنجار للسريروا ومور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسريرو  
والتادي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان  
يتادي الذهن الى المطلوبات المجهول كجلوس السلطان مثلا للسريرو \* وذلك الترتيب اي  
الفكر ليس بصواب دائما لان بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى افكارهم فمن واحد  
يتادي فكرة الى التصديق بحدوث العالم وآخر الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد  
يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويودي فكرة الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر  
حينئذ فيناقض الفكر الى التصديق بحدوثه فالفكر ان ليسا بصوابين والالزام اجتماع النقيضين  
فلا يكون كل فكر صوابا فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتشاف النظريات  
التصورية والتصديقية من ضرورياتهما والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة الواقعة فيها  
اي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتسب واي فكر صواب  
واي فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق \* وانما سمي به لان ظهور القوة النطقية انما يحصل  
بسببه ورسومه بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر فالآلة هي  
الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين

بمعنى حصول صورة الشيء في العقل تناول اليقين والظن والجهل واما العلم بمعنى  
اعتقاد الجازم المطابق الثابت فلا يتناول الافراد اليقين والجهل قسم من العلم بالمعنى  
الاول وقسيم له بالمعنى الثاني واما الجهل بمعنى عدم حصول صورة الشيء في العقل  
وهو قسم العلم بكلاهما فالجهل اعم ويشترك بين الجهل



الحشيت في وصول اثره اليه والقيد الاخير لاجراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها  
و. منفعلها ان علة علة الشيء علة له بالواسطة فان اذا كان علة لب وب علة لم كان علة لم  
اكن بواسطة الا انها ليست بواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى الماعول لان  
اثر العلة البعيدة لا يصل الى الماعول فضلا عن ان ينوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه  
اثر العلة المتوسطة لانه الصادر عنها وهي من العلة البعيدة والقانون هو امر كلي منطبق  
على جميع جزئياته يتعرف احكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه امر كلي منطبق  
على جزئياته يتعرف احكام جزئياته منه حتى يترفع ان زيد امر مرفوع في قولنا ضرب  
زيد \* وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين الطالب الكسبية في  
الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا  
ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة كلية عرفنا من هذا ان قولنا لا شيء من  
الانسان بحجر بالضرورية تنعكس الى قولنا لا شيء من الحجر بانسان دائمة \* وانما قال  
نعصم مراعاتها ذهن عن الخطأ لان المنطق ليس نفسه تعصم عن الخطأ والام يعرض  
للمنطقي خطأ أصلا وايس لك فانه ربما يخطأ لاهماله الآلة هذا هو مفهوم التعريف واما  
احترازاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لارباب  
الصناعات وقوله تعصم مراعاتها ذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي  
لا تعصم مراعاتها ذهن عن الخطأ في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا  
التعريف رسالا لانه آلة عارض من عوارضة لان الذاتى للشيء ما يكون له في نفسه  
والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحكمية ولانه تعريف  
قوله فضلا عن يعنى ان التوسط في الوصول فرع تحقق الوصول واذا انتفى الاصل  
انتفى الفرع بطريق الاول وفضلا مصدر فضل بمعنى زاد وبقي يقع بعد نفى صريم او  
ضمني للتنبيه من نفى الادنى على نفى الاعلى فعلى الثانى معناه انتفى الوصول  
مطلقا حال كونه بقية عن التوسطاى عن الوصول بالتوسط فيكون انتفاء اظهر وعلى  
الاول معناه انتفى الوصول حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسطاى عن انتفاء التوسط فهو  
منتفى واول قوله القانون هو لفظ سرياني بمعنى المسطر قوله كالعلوم العربية كالنحو والاءانى  
والبيان والبيوع والعروض قوله عارض من عوارضة والتعريف بالعارض رسم



بالغاية ان غاية المنطق العصمة عن الخطأ وغاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج  
 رسم \* وههنا فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد حصل تلك  
 المسائل اولاً ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فمعرفة  
 بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه  
 وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهذا اصرح بقوله ورسموه دون ان يقول وحدوه الى  
 غير ذلك من العبارات تنبيهاً على ان مقدمة الشروع في كل علم زهمة لاحد \* فان قلت  
 العلم بالمسائل التصديق بها ومعرفة العلم بحده تصور والتصور لا يستفاد من التصديق \*  
 فنقول العلم هو التصديق بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل  
 العلم المطلوب لكن تصور العلم المطلوب بحده يتوقف على تصور تلك التصديقات  
 لا على نفس تلك التصديقات فالتصور غير مستفاد الا من التصور قال وليس كله  
 بديهياً والاستغنى عن تعلمه ولا نظرياً والا لك اراو تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه  
 نظري يستفاد منه **اقول** هذه اشارة الى جواب معارضة توردهنا وتوجيهها ان يقال المنطق  
 بديهي فلا حاجة الى تعلمه بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بديهياً لكان كسبياً فاحتمل في  
 تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون ايضا نظري يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور  
 الاكتساب او يتسلسل وهما محالان \* لا يقال لانسلام لزوم الدور او التسلسل وانما يلزم  
 ذلك لو لم يتنه الاكتساب الى قانون بديهي وهو ممنوع \* لاننا نقول المنطق مجموع قوانين  
 الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والنقد ير ان الاكتساب لا يتم  
 الا بالمنطق فبنوقف اكتساب ذلك القانون على آخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير  
 فالدور والتسلسل لازم \* وتقرير الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهياً والا  
 لاستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبياً ولا يلزم الدور والتسلسل كما ذكره المعترض  
 بل بعض اجزائه بديهي كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كباقي الاشكال والبعض

**قوله** وههنا الخ اي في تعريف المنطق بالرسم فائدة جلية هي ان مقدمة الشروع في  
 العلم معرفة بحسب رسمه لا بحسب حده حقيقة بناء على ان حقيقة كل علم مسائل  
 ذلك العلم الخ قوله فلهذا اي لان مقدمة الشروع معرفة بالرسم قوله فان قلت هذا البحث  
 وارد على قوله فمعرفة بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله



الكسبي انما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل \* واعلم ان ههنا مقامين الاول الاحتياج الى نفس المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحتياج اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا اتمامها لاتدل الاعلى الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يبعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه ولكونه معلوما وتكون الحاجة ماسة الى نفسه في تحصيل العلوم النظرية فالمنكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لانها المقابلة على سبيل الممانعة \* قال البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه من المعارضه التي تلحقه لما هو هواي لذاته او لما يساويه او لجزئه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري او تصديقي ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى التصور ككونها كلية او جزئية وذاتية او عرضية وجنسا او فصلا او ذاصفة ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما نوفقا قريبا ككونها قضية او عكس قضية او نقيض قضية وماتوقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات \* اقول قد سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اخذ من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب اولا تعريف مطلق موضوع العلم العام حتى تحصل لك معرفة موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو هواي لذاته كالتعجب اللحق لذات الانسان او تلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة كونه حيا وانا ونلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب \* والتفصيل هناك ان العوارض ستة لان ما يعرض الشيء فاما ان يكون عروضا لذاته او لجزئه او لامر خارج عنه والامر الخارج عن المعروف اما مساو له او اعم منه واخذ من منه او مائث له فالثلاثة الاول وهي العارض لذات المعروف والعارض لجزئه والعارض للمساوي تسمى اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروف اما العارض للذات فظاهر واما قوله مساو كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب وهو خارج عن حقيقة او اعم كالشيء



الجزء فلا زده داخل في الذات والمستند الى ماهو في الذات مستند الى الذات في الجملة واما  
العارض الامر المساوي فلان المساوي يكون مستند الى ذات المعروف والعارض مستند  
الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا  
مستند الى الذات والثلاثة الاخيرة وهي العارض الامر خارج اعم من المعروف كالحركة  
اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من الابيض وغيره والعارض للخارج الاخص  
كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخص من الحيوان والعارض بسبب  
المبائن كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مبائنة للماء تسمى امرضا فربما فيها  
من الغرابة بالقياس الى ذات المعروف والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية  
لموضوعاتها ولذا قال عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو الى آخره اشارة الى الاعراض الذاتية  
واقامة للحق مقام المحذور واذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية  
والتصديقية لان المنطقي يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه  
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق \*  
وانما قلنا ان المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لانه  
يبحث عنها من حيث انها يوصل الى مجهول تصوري او تصديقي كما يبحث عن الجنس  
كالحيوان والغصا كالناطق وهما معلومان تصوريان من حيث انهما كيف يركان ليوصل  
المجموع الى مجهول تصوري كالانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة نحو العالم  
منغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلفان ليصيرا  
قياسا موصلا الى مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث وكذا يبحث عنها من حيث انها  
يتوقف عليها الموصول الى التصور ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية  
وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما توقعها قريبا

**قوله** تسمى خبر لقوله الثلاثة الاخيرة **قوله** من الغرابة لان بين العارض والمعلوم بعدا  
فاجتماعهما غريب **قوله** من حيث انها متعلق ببعض وبيان للمبحوث عنه كما يدل  
عليه قوله الانبي بالجملة اه **قوله** كيف يركان مثلا يقدم مابة الاشتراك كالجنس ويوخر مابة  
الاشتراك كالفصل **قوله** الموصول الى التصور كالحيوان الناطق الذي هو الموصول الى المط  
التصوري الانسان وهو موقوف على كون الحيوان كلياً وجنسا وعلى كون الناطق كلاً وفصلاً



بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية وأما توفيقا بعيدا  
 أي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات فإن الموصل إلى التصديق يتوقف على  
 القضايا بالذات لتركة منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل  
 إلى التصديق موقوفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف  
 القضايا عليها \* وبالجمللة المنطقي يبحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية  
 التي هي إما الاتصال إلى المجهولات والأحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذه الأحوال  
 عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لأنها فاهية وبأحدث من الأمراض الذاتية لها  
 قال وقد جرت العادة بأن يسموا الموصل إلى التصور قولاً شارحاً والموصل إلى التصديق حجة  
 ويجب تقديم الأولى على الثاني وضعاً لتقدم التصور على التصديق طبعاً لأن كل تصديق  
 لابد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته أو بما مرصداً عليه والمحكوم به كذا والحكم لا متناع  
 الحكم من جهل أحد هذه الأمور أقول قد عرفت أن الغرض من المنطق استحصال  
 المجهولات والمجهول إما تصوري أو تصديقي فنظر المنطقي إما في الموصل إلى التصور وإما في  
 الموصل إلى التصديق وقد جرت العادة أي عادة المنطقيين بأن يسموا الموصل إلى التصور  
 قولاً شارحاً إما كونه قولاً فلانه في الأغلب مركب والقول يرادفه وإما كونه شارحاً فإشرحه  
 وإيضاحه ماهيات الأشياء والموصل إلى التصديق حجة لأن من تمسك به استدلالاً على

قوله كلية وجزئية الخ لما لا يخفى أن النوع والعرض العام يذكر استطراداً إذ لا مدخل لهما في  
 الاتصال قوله وهذه الأحوال أي الاتصال والأحوال التي تتوقف عليها الاتصال قوله في  
 الأغلب وإنما قال ذلك لأن التعريف عند البعض بالمفرد جائز كما يقال الإنسان ناطق  
 والأولى أن يقال التعريف بالمفرد كما يقال الغضنفر الأسد لأن في الناطق معنى التركيب  
 فإن قلت قد عرفت أن الاتصال يكون بطريق النظر والنظر ترتيب أمور فكيف يكون  
 الموصل غير مركب قلت المصنف تسامح في تعريف النظر لأن النظر تحصيل أمر و  
 ترتيب أمور على ما عرفه القوم قوله فإشرحه أي في الجملة إما بالكثرة أو بالوجه فيتناول  
 الأقسام الأربعة للتعريف قوله وإيضاحه هذا يدل على أن الرسم أيضاً يبين ماهية  
 وبميزها من غيرها وإن كان بامر مرضي وإما قولهم حد الشيء ما يبين ماهيته فمعناه ما يبين  
 بامر ذاتي قوله استدلالاً الاستدلال أن ينتقل من من الأثر إلى المؤثر والتعاطيل على



مطلوبة غلب على الخصم من حجج<sup>١</sup> يحجج اذا غلب ويجب تقديم مباحث الاول اى  
الموصل الى التصور على مباحث الثاني اى الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان  
الموصل الى التصورات والموصل الى التصديق والتصديقات والتصور مقدم على  
التصديق طبعا فليقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على  
التصديق طبعا لان التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون  
علة له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول  
التصور حصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه  
التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او  
بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم العلم الاولي لامتناع الحكم من  
جهل احد هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على فائدتين احد هما ان استدعاء  
التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة  
حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المراد انه يستدعي تصور بوجه ما  
اما بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه فانا نحكم على اشياء لانعرف حقائقها كما نحكم على

عكسه وانما قال هذا لان من تمسك بالحجة لا من هذه الحيثية لم يغلب على الخصم  
اى الخصم الذي ليس له حجة او غلب من هذه الحيثية اى بالنظر الى هذه الحجة **قوله**  
لا يكون المتقدم علة له احتراز عن الفاعل فانه وان كان يحتاج اليه الفعل لكنه يكون علة  
والمراد من علة المنفية العلة التامة لا العلة الناقصة لان كل ما يحتاج اليه الشيء فهو علة له  
اصطلاحا ومثال تقدم الطبيعي الواحد والاثنان والثلاثة لان الواحد مقدم على الاثنين  
ولا يكون علة له والا لزم من حصول الواحد حصول الاثنين ضرورة وجوب وجود المعلول  
عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه اثنان لان الاثنين من الواحد كرتين **قوله** ثلث  
تصورات هذا على تقدير كون الحكم فعلا واما ان كان ادراكا والتصديق مجموع التصورات  
**قوله** اما بذاته الخ كما ان احكمنا على الانسان بانه جسم فجاز ان نتصورها حقيقة لها وازان  
مصرها بوجد آخر بانه حيوان وناطق او كاتب **قوله** في هذا الكلام اى في كلام الماتن كل  
تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه قد نبه الماتن على الفائدة الاولى بقوله او بامر  
ادنى عليه وعلى الثاني بقوله والحكم لامتناع الحكم من جهل الخ



واجب الوجود بالقدر والعلو والعلو شبه نراه من بعيد بانه شاغل لحيز معين فلو كان الحكم مستنداً بالتصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته لم يصح منا امثال هذه الاحكام \* والثانية ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشراك على معنيين احدهما النسبة الحكمية الايجابية او السلبية المتصورة بين الشئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة وانتزاعها معني بالحكم حيث حكم بانه لابد في التصديق من تصور الحكم النسبة الايجابية وحيث قال لامتناع الحكم ممن جهل ايقاع النسبة تنبيهها على تغاير معني الحكم والافان كان المراد به النسبة الايجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل احده هذه الامور معني او ايقاع النسبة فيهما فيلزم استبعاد التصديق تصور الايقاع وهو باطل لانا اذا دركنا ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يحصل لنا التصديق ولا توقف له على تصور ذلك الادراك \* فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا فالتصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها فحصول الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للمخلص صرح به وجعله شرطاً حتى لا يزين اجزاء التصديق على اربعة \* فنقول قوله لان كل تصديق لابد

قوله شبه بالتحريك والسكون تن وكالبد وسياهي كنه از دور مي نمايد قوله النسبة الايجابية مفعول لعنى وقوله ايقاع النسبة ايضا مفعول لعنى قوله والاى وان لم يعن بالاول اه وبالثاني اه قوله معنى لانه على هذا التقدير يكون معنى كلام المصنف كنه الابد في التصديق تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم لامتناع الحكم والمراد به النسبة الايجابية فيلزم امتناع النسبة الايجابية قوله على ذلك الادراك اي على تصور ادراك ان النسبة واقعة اولي ست بواقعة قوله على ان المصنف الخ دفع استبعاد ناش من توقف التصديق على تصور الحكم فاذا جعله معللاً بغيره المذهب الاستبعاد لكن لما كان هذا التوقف مستلزماً لزيادة اجزاء التصديق على اربعة حكم يكون تصور الحكم شرطاً للتصديق والشارح رح افاد بقوله فنقول الخ ان زيادة اجزاء التصديق على اربعة لازم من عبارة المتن لو اريد بالحكم الايقاع وما يرد من الاعتراض على هذه الافادة فاشار الى هذه الاعتراض ودفعه بقوله قال الامام الخ وتقرير الاعتراض مع تقرير دفعه من كور في حاشية السيد فارجع اليها



فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء تصديق فلو كان المراد به  
 ايقاع النسبة في الموضعين ان اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه \* قال الامام  
 في الملخص كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم : قيل  
 فرق ما بين قوله وقول المصنف ههنا لان الحكم فيما قاله الامام تصور له حالة بخلاف ما قاله  
 المصنف انه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه نعم لا يكون تصورا كانه  
 قال ولا بد فيه من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه  
 فمحتمل ان يكون تصورا \* وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه  
 ولا يكون الحكم تصورا لوجب ان يقول لامتناع الحكم ممن جهل احد هذين الامرين  
 ولو صح حمل قوله احد هذه الامور على هذا الظاهر الفساد من وجه آخر وهو ان اللازم  
 من ذلك استدعاء التصديق التصور المحكوم عليه وبه والمدعى استدعاء التصديق  
 التصورين والحكم فلا يكون له ليل واردا على المدعى وايضا ذكر الحكم

قوله وهو مصرح اي المص في شرحه للملخص قوله قال الامام تائيد لكون قول المص لابد فيه  
 دال على جزئية تصور الحكم واثارة الى منع لزوم ازدياد اجزاء التصديق على اربعة قوله  
 قيل القائل جمال الدين دمشقي وهو الشارح الاول للشمسية وهذا عود للسؤال قوله  
 لا محالة لانه اذا كرر هذا الثلاث في قوله لابد من ثلاث تصورات يستلزم ان يكون الحكم  
 تصورا والالم يكن التصورات ثلاثا قوله فانه يجوز علة لقوله بخلاف ما قاله قوله فمحتمل اي  
 حين اذا كان والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورا به  
 قوله وغير لازم منه اي من عطف قول المص اذا التصديق لابد فيه من تصور الخ على تصور  
 المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورا قوله معطوفا على المحكوم عليه فيكون  
 المعنى ولا بد للتصديق من تصور الحكم قوله وفيه اي في قيل فرق ما الخ نظر والمراد من  
 هذا النظر انه لا فرق بين قول الامام وقول المص فهنا جواب عن طرف المجيب بان يقال  
 لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على المضاف قوله ولو صح جواب سؤال متقدر تقريره  
 ان يقال لم لا يجوز ان يكون المراد بالجمع ما فوق الواحد واجاب بقوله ولو صح الخ قوله على  
 هذا اي على ما فوق الدخول قوله من ذلك اي من حمل الامور على الامرين يستلزم عدم  
 انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الامر من والمدعى مركب من امور ثلاثة



حينئذ يكون مستدر كاذب المطالب بيان تقدم النصور على التصديق طبعاً والحكم اذا لم يكن تصوراً لم يكن له مدخل في ذلك قال واما المقالات فثلث الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه ما دخل فيه تضمن كدلالة على الحيوان او الناطق وبتوسطه ما خرج عنه التزام كدلالة على قابل العلم وصنعة الكتابة **اقول** لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهما لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا لا الالفاظها ولكن لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصد الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العام به العلم بشيء آخره والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخط والعقد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع هو جعل اللفظ بارز المعنى اولاً وهي لا تخلو اما ان تكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجه فان طبع اللفظية تضي التلفظ به عند عرض ذلك المعنى له اولاً وهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ\* والمقصود ههنا هو دلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متي اطلاق فهم منه معناه لا علم بوضعه وهي اما مطابقة او تضمن او التزام وذلك لان اللفظ اذا

**قوله** حينئذ يكون مستدر كاذب اذا كان الحكم معطوفاً على تصوراً المحكوم او حين لم يكن الحكم تصوراً اذ ليس له مدخل في المقصود الذي هو تقدم التصور على التصديق **قوله** في ذلك اي فيما هو المقصود وهو تقدم التصور على التصديق **قوله** بالعرض اي بتبعية المعاني وبالقصد عطف تفسيره للعرض فان القصد الاول للمنطقي المعاني **قوله** والوضع جعل اللفظ هنا تعريف لوضع اللفظ لا مطلق الوضع **قوله** من وراء الجدار انما اعتبره القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ فان المسموع من المشاهيد عام وجود الالفاظ بالاشادة **قوله** بوضعه ولم يتل بوضعه لانه لا يختص بالدلالة الطبيعية



كان دالاً بحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون عين  
 المعنى الموضوع له او داخلياً فيه او خارجاً عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع  
 لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على  
 الحيوان الناطق لانه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع  
 لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فان  
 الانسان انما يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه  
 الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج  
 عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان  
 دلالة عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه \*  
 اما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي موافق لتمام ما وضع له من  
 قواهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا واما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى  
 الموضوع له داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية  
 الدلالة الثالثة بالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن معناه الموضوع له بل على  
 الخارج اللازم له \* وانما قيد حد ودلالة بنسبة الموضوع لانه لو لم تقيد به لانتقص حد  
 بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء كالامكان  
 فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين والامكان العام وهو  
 سلب الضرورة عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً بين المازوم واللازم كالشمس  
 فانه موضوع للجرم وللضوء فينصوّر من ذلك صورتان اربع \* الاولى ان يخلق الامكان ويراد به  
 قوله داخل فيه اي في المعنى الموضوع له قوله مطابق فيكون تسمية الدلالة بالمطابقة تسمية  
 الشيء باسم صفة موصوفة وهذا اللفظ الموصوف بالدلالة قوله في ضمنه فيكون تسمية الشيء  
 باسم صفة من اول موصوف الدلالة وهو ان ينفذ قوله الموضوع له فيكون تسمية الشيء باسم صفة  
 من اول اللفظ قوله عن الطرفين اي الوجود والعدم كالانسان فان وجوده ليس ضرورياً  
 والا لا يمنع عدمه وعدمه كذلك ولا يستنع وجده قوله عن احد الطرفين اي الطرف  
 المحترف فالله موجود بالامكان العام وشريك البارئ ليس به موجود بالامكان العام فمعرفة  
 ان سائر وجوده من الله مع وجوده شريك البارئ بشرطه من ذلك



الامكان العام \* والثانية ان يطلق ويراد به الامكان الخاص \* والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم الذي هو الملزوم \* والرابعة ان يطلق ويعني به الضوء اللازم واذ تحقق هذه الصور فنقول لو لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما الانتقاص بدلالة التضمن فلانه اذا طابق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضمننا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام صا وضع له ايضا لفظ الامكان فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا واذ قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا انتفاء وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي دخل فيه الامكان العام واما الانتقاص بدلالة الالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الجرم كان دلالة على مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له فلو لم يقيد حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام وما قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا انه ليس بموضوع للضوء لكان دلالة تلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم الملزوم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة باندا اذا طابق

اي من كون اللفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم والملزوم قوله على اي دلالة لفظ الامكان على الامكان العام قوله وضع له ايضا اي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعا له وفي ذكر لفظ ايضا ههنا اشارة الى ان الدالتين متغايرتين بالذات من حيث الجهة بالذات فما قيل المناسب للسياق ان يكون قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة ودم قوله في تلك الصورة اي الصورة التي يطلق الامكان ويراد به الامكان الخاص قوله وان فرضنا ان متصلة اي ان فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم امكان العام كانت دلالة لفظ الامكان على الامكان العام محققة البنية قوله واما الانتقاص اي انتقاص حد دلالة المطابقة على تقدير عدم النقييد بتوسط الوضع قوله وكذا هنا شروع في بيان انتقاص النضمن والالتزام بالمطابقة



لفظ الامكان واريد به الامكان العام كان دلالة عالية مطابقة وصدق عاينها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العالم داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بازائه ايضا فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنها لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الضوء كان دلالة عالية مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلية في حد دلالة الالتزام لولا اتقييد بتوسط الوضع وان قيد به خرجت عنه لانها ليست ثم بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخاجي بحالة يلزم من تصور المسمى بصورة في الذهن والا لا يمنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج اقول لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارج لازما للمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى بصورة فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لا يمنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالاعلية وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه موضوع بازائه اولا لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى بصورة لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالاعلية ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذهني وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى

قوله ولا يشترط فيها اي في الدلالة الالتزامية وهو معطوف على قوله وهو اللزوم الذهني ولا حاجة الى تاويله بقوله يشترط فيها اللزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس جائز ولا الى ذلك انه عطفي على ما نقله من عبارة المتن من قوله وبشترط في الدلالة الالتزامية قوله تحقق المسمى في الخارج اراد بالتحقق الاصلية لا ما هو خارج الذهن كما هو المسمى به لشمس لانه لا يشترط في اللفظ ان يكون له معنى كالحبرة للعلم



في الدهن تحققة نية شرطانه لو كان اللزوم الخارجي شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه  
واللازم باطل فاللزوم مثله اما الملازمة فلا متناع تحقق المشروط بدون الشرط واما بطلان اللازم  
فلان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر دلالة التزامية لان العمى عدم البصر عما من  
شأنه ان يكون بصيرا مع المعاندة بينهما في الخارج \* فان قلت البصر جزء مفهوم العمى  
فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن \* فنقول العمى عدم البصر لا العدم والبصر  
والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه والا لاجتماع في الاعمى البصر وعدمه  
قال والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان  
وجود لازم لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معلوم وما قيل من ان تصور كل ماهية  
يستلزم تصورها نها ليست غيرها فممنوع لانا نتصور الاشياء مع الذهول عن هذا اعتبار  
ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة  
وجو التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع اقول اراد بيان نسب الدلالات الثلاث  
بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة لا تستلزم التضمن اي ليس هتي نحقق  
المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون دلالة عليه  
مطابقة ولا تضمن ههنا لان البسيط لا جزله واما استلزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان  
الالتزام يتوقف على ان يكون المعنى اللفظي لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره وكون  
كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كك غير معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا  
كك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانتهاء شرطه \*  
ورغم الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من  
لوازمها واقله انها ليست غيرها فاللفظ اذا دل على الملزوم بالمطابقة دل على اللازم في التصور  
بالالتزام \* وجوابه اننا لا نسلم ان تصور كل ماهية يستلزم تصورها نها ليست غيرها فكثيرا ما  
نتصور ماهية الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا عن انها ليست غيرها ومن هذا تبين  
عدم استلزام التضمن الالتزام كما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم  
ابننا وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة فجاز ان يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم  
بسيط والمراد به ما لا جزء له كالوحد والنقطة على ما قالوا قول من هذا اي من الذي  
ذكرنا بان المطابقة لا يلزم الالتزام لـ بـ وازان توجد ماهية مركبة ليس لها لازم بين فيدل



ذهني فاللفظ الموضوع بازائه دال على اجزائه بالتضمن ولا التزام \* وفي عبارة المصنف  
تسامح فان اللازم مما ذكره ليس تبين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين  
استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر \* واما هما اي التضمن والالتزام فمستلزمان  
للمطابقة لانهما لا يوجدان الا معهما لانهما تابعا لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد  
بدون المتبوع وانما قيد بالحيثية احترازا عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار و  
قد توجد بدونها كما في الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها \*  
وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منعناها وان لم يقيد بها لم يتكرر  
الحكم الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن ان يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيدا  
للاوسط بل للحكم فيها في تكرار الاوسط نعم اللازم من المقدمتين ان التضمن من حيث انه  
تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقا لا يوجد بدون  
المطابقة وهو غير لازم من الدليل قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء  
معناه فهو المركب كرامي الحجارة والافهوا المفرد اقول اللفظ الدال على معنى بالمطابقة  
اما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لان قصد بجزء منه الدلالة على جزء  
معناه فهو المركب كرامي الحجارة فان الرامي مقصود الدلالة على رمي منسوب اليه  
موضوع ما والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى  
رامي الحجارة فلا بد ان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئه دلالة على معنى وان يكون

اللفظ على جزءها تضمنا لا التزاما قوله تسامح حيث حذف اضافة اعتدادا على فهم  
المتعلم اي تبين عدم العلم باستلزام التضمن والالتزام قوله والفرق بينهما ظاهر وهو ان  
تبين عدم انما يكون عند تبين عدم فقط وعدم التبين يكون عند التشكيك في الوجود  
والعدم والحاصل ان عدم النبين رفع الكلية وتبين عدم رفع الجزئية قوله في الصغرى  
وهو قوله لانها تابعا والكبرى وهو قوله التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع والحكم  
الاوسط لفظ التابع والحكم هو لا يوجد بدون المتبوع اي المتيقن هو الحكم وهو يوجد ان قوله  
منعناها وسند المنع ان الحيثية تستعمل في شي له جهتان كما يقال الانسان من حيث انه  
انسان متعجب ومن حيث انه متعجب ضاحك بخلاف التضمن والالتزام فانه ليس لهما  
الاجهة واحدة والحاصل انه يلزم ان سبب الشيء لنفسه لان المراد في جانب المحمول مفهومه



ذلك المعنى جزء المعنى المقصود وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة  
 فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على  
 معنى كزيد وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى  
 المقصود كعبد الله علما فان له جزء كعبد دال على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء  
 المعنى المقصود اي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود  
 لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص انساني فان معناه  
 حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان  
 والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو  
 الشخص الانساني لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية  
 وهي جزء معنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصودة في حالة  
 العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات المشخصة \* والاى وان لم يقصد  
 بجزء منه دلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على  
 معنى او كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ  
 او كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود من اللفظ ولم يكن دلالة مقصودة فحد المفرد  
 يتناول الالفاظ الاربعة \* فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فلم اخبره وضعا ومخالفة  
 الوضع الطبع في قوة الخطاء عند المحصلين \* فنقول للمفرد والمركب اعتباران احدهما  
 بحسب الذات وهو ما صدق عاينه المفرد من زيد ودهر ووغيرهما وثانيهما بحسب المفهوم  
 وهو ما وضع اللفظ بارائه كالكتاب مثلاً فان له مفهوما وهو شي له الكتابة وذاتا وهو ما صدق  
 عليه الكاتب من افراد الانسان فان عنيتم بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً ان ذات  
 المفرد مقدم على ذات المركب فمسلم ولكن تاخير ههنا في التعريف والتعريف ليس  
 بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيتم بدان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب  
 فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في  
 التصور سابق على عدم فلذلك اذ المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانها  
 بحسب الذات وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن والالتزام لان الاعتبار في  
 تركيب اللفظ وافراد دلالة جزءه على جزء معناه المطابقة وعدم دلالة عاينه لا دلالة جزءه



على جزء معناه التضمني او الالاتزامي وعدم دلالة عليه فانه لو اعتبر التضمن او الالاتزام في التركيب والافراد اذ لم ان يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني اذ لا جزء له وان يكون اللفظ المركب الموضوع بازاء معنى له لازم ذهني بسيط مفردا لان شيئا من جزئي اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالاتزامي \* وفيه نظر لان غاية ما في الباب ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابقي مركبا وبالقياس الى المعنى التضمني او الالاتزامي مفردا ولما جاز ان يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا او مركبا كما في عبد الله لان مدلوله المطابقي قبل العمومية يكون مركبا وبعد ها يكون مفردا فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابقي و التضمني او الالاتزامي والا ولي ان يقال التركيب والافراد بالنسبة الى المعنى التضمني او الالاتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابقي اما في التضمن فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني دل على جزء معناه المطابقي لان المعنى التضمني جزء المعنى المطابقي وجزء الجزء جزء له واما في الالاتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالاتزامي بالالاتزام فقد دل على جزء المعنى المطابقي لامتناع تحقق الالاتزام بدون المطابقة وقد يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابقي لا بالنسبة الى المعنى التضمني او الالاتزامي كما في المثالين

قوله ولما جاز هذا اشارة الى جواب سوال كانه قيل كيف يجوز ان يكون اللفظ الواحد في ان واحد مركبا وغيره قوله كما في عبد الله فانه قبل العمومية مركب مطابقة وبعد العلمية مفرد مطابقة ايضا قوله اما في التضمن مثلا الحيوان الناطق لفظ مركب معناه المطابقي جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات ومعناه التضمني جسم نام حساس فقط فدلالة الحيوان على الجسم فقط مثلا لكن دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني واذا دل عليه فقد دل على المعنى المطابقي وهو ظاهر قوله واما في الالاتزام مثلا الحيوان الناطق لفظ مركب فيفرض ان معناه المطابقي قوة العقل وقوة النظر ومعناه الالاتزامي جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات فدلالة الحيوان على الجسم البناءي فقط يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالاتزامي بالالاتزام ولما دل عليه بالالاتزام فلا بد ان يدل على قوة الحياة فقط بالمطابقة الذي هو جزء المعنى المطابقي لامتناع تحقق الالاتزام بدون المطابقة



المذكورين فلهذا خصص القسمة الى الافراد والتركيب باطابقة الان هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة في مورد القسمة والوجه الاول ان تم افاد وجوب الاعتبار قال وهو ان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وان يصلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم **اقول** اللفظ المفرد اما اذا وكلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يخبر به واحد او لا يصلح فان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر به واحد اما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفي فان المخبر به في قولنا زيد في الدار حصل او حاصل ولا مدخل لفي في الاخبار به وان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به واحد كذا فان المخبر به في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر ولا له دخل في الاخبار به ولعلك تقول الافعال الناقصة لا تصلح لان تخبر بها واحد ها فيلزم ان تكون ادوات فنقول لا بعد في ذلك حتي انهم قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغائر جهتي الباحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان يصلح لان يخبر به واحد فاما ان يدل بهيئته و صيغته على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب يضرب فهو الكلمة او لا يدل فهو الاسم كزيد وعمر والمراد بالهئية والصيغة الهئية الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها وانما يحدد الكلمة بها الاخر اج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب جوهر ومادته كالزمان والامس واليوم والصبح والغروب فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها لا بهيئتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيئتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهئية وان اتحدت

**قوله** المذكورين اي البسيط المركب من لفظين الموضوعين لمعنيين بسيطين واللفظ المركب الموضوع براء معنى لازم ذهني بسيط **قوله** عند اختلاف الهئية فلا يرد انه ليس باختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود الاختلاف وكذا لا يرد ان نحواً يضرب وضرب مختلفان في الهئية مع عدم اختلاف الزمان لانه مركب من الاداة والكلمة وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كل هذا من المركبات فتدبر فانه من المزالق



المادة كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئتين وان احتلغت المادة كضرب وطالب \*  
فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة اصحابها وماداتها على الحدث وهيئتها  
وصورتها على الزمان فيكون جزؤها الالهي جزء معناها فنقول المعنى من التركيب  
ان يكون هناك اجزاء مترتبة مسموعة وهي الفاظ او حروف مثل زيد قائم والهيئة مع  
المادة ليست بهذه المناوبة فلا يلزم التركيب والتقيد بالمعين من الازمنة الثلاثة لا دخل له في  
الاعترازا لانه حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيد ايضاح ووجه التسمية اما  
بالاداة فلانها آلة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو  
الجرح كانها المادلت على الزمان وهو متجدد ومنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها اما بالاسم  
فلانه على مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى السمو وهو العلو قال  
وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى  
علما والافهتوا طيان استوت افراد الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا  
ان كان حصرا له في البعض او لى وا قدم من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن  
وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن  
كذلك بل وضع لاحد هاتين نزل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى لفظا  
منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالداية وشرعيا ان كان هو الشرع كالصلاة  
والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات النجاة والنظار وان لم يترك  
موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة  
الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع اقول هذا اشارة الى تسمية الاسم بالتياس الى معناه  
فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول اى ان كان معناه واحدا فاما ان  
يتشخص ذلك المعنى اى لم يصلح لان يقال على كثيرين كزيد يسمى علماء في عرف  
النجاة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا في عرف المنطقيين وان  
قوله اما ان يكون معناه اى الموضوع له بالمعنى الاعم ليشتمل الحقيقة والمجاز ايضا قوله  
اما ان يتشخص اى اعلم ان الانقسام الى ما يتشخص معناه والى ما لا يتشخص لا يختص  
بالاسم الذي يكون معناه واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كثير اينقسم ايضا  
الى هذين القسمين على ما سيجيء قوله جزئيا حقيقيا فيه اشارة الى ما وقع من التسامع



لم يتشخص ولم يصلح لان يقال عاى كثيرين فهو الكلى والكثيرون افراد فلا يخلوا ما ان يكون حصوله في افراد ذهنية والخارجية على السوية ولا فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطيا لان افراد متوافقة في معناها من التواطؤ وهو التوافق كلالنسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد في النهن وصدقها عليها ايضا بالسوية وان لم يتساوا الافراد بل كان حصوله في بعضها اولى واقدم واشد من البعض الاخر يسمى مشككا والتشكيك على ثلاثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وصدقها كالوجود فانه في الواجب اولى اتم واثبت واقوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم والتاخير وهو ان يكون حصول معناه في بعضها متقدما على حصوله في البعض الاخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه في بعضها اشد من حصوله في البعض الاخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب اشد منه في الممكن لان آثار الوجود في الواجب اكثر كما ان اثر البياض وهو تفريق البصر في بياض الثلج اكثر مما هو في بياض العاج وانما سمي مشككا لان افراد مشتركة في اصل معناه ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك خيلة انه متواليا

في المتن حيث قال فان تشخص يسمى علما فان الملائم ان يسمى جزئيا حقيقة قياؤه افراد ذهنية اى الفرضية وان كان يمتنع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما ياباها سواء كانت في الاعيان او في الذهن فاتفق ان للانسان افراد اخارجية ذهنية والشمس افراد ذهنية وان دفع التحير الذي يعرض لبعض الناظرين قوله التشكيك على ثلاثة اوجه الاول بسبب الاولوية وهو ان يكون صدق الكلى على بعض افراد اولى منه على البعض الاخر بسبب التفاوت في الافراد كمالا ونقصانا فان صدق الوجود على الواجب اتم واثبت من وجود الممكن اذ وامه ازلا وابدا والثاني بالتقديم والتاخير كوجود الواجب فانه علة الوجود الممكن والعلة مقدمة لامر بالذات ولا اعتبار بالتقدم الزمانى في التشكيك والثالث بالشدة والضعف وشدة الشيء وضعفه يعلم من اثره بمعنى انه ان كان اثره اكثر فهو اشد وان كان اقل فهو اضعف فينتزع العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف الاخر



لتوافق افراد فيه وان نظر الى جهة الاختلاف او هذه انه مشترك كانه لفظ له معان مختلفة كالعين فالناظر فيه يشكك هل هو متواط ومشارك فلهذا سمي بهذا الاسم \* وان كان الثاني اي ان كان المعنى كثير افعال ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان كان موضوعا للمعنى ووضع للمعنى آخر مناسبة بينهما ولم يتخلل فان لم يتخلل النقل كان وضعه لتلك المعاني على السوية اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لا اشتراكه بين تلك المعاني كالعين فانها موضوعة للبصرة والماء والذهب والركبة على السواء وان تخلل بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول اولا فان ترك يسمى لفظا منقولا لنقله من المعنى الاول والناسل اما الشرع فيكون منقولا شرعا كالصلاة والصوم فانهما في الاصل للماء ومطلق الامساك ثم نقلهما الشرع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوصة مع النية واما غير الشرع وهو اما المعروف العام فهو المنقول العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة اسم لكل ما يدب على الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير او المعروف الخاص ويسمى منقولا اصطلاحيا كاصطلاحات النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة فكالفعل فانه كان اسما لما صدر عن الفاعل كالأكل والضرب ثم نقله النحوي الى كلمة دامت على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واما اصطلاح النظار فكالذوران فانه اسم للحركة في السدك ثم نقله المناظر الى ترتيب الاثر على ماله صلاح العلية مرة بعد اخرى وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه ايضا يسمى حقيقة ان استعماله في الاول وهو المنقول عنه ومجازا ان استعماله في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع اولاً للحيون المقترب ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة فاستعماله في الاول بطريق الحقيقة

قوله والماء الظاهر ان يقال لعين الماء لان العين لم يوضع للماء قوله النحاة والنظار جمع ناج بمعنى النحوي على ما هو في القاموس والنظار جمع ناظر بمعنى المنسوب الى عام المناظرة لكن لم يستعمل مفردهما قوله كالفعل فعل بالفتح كرون وبالكسر كروا فهو في الاصل لما صدر عن الفاعل ثم استعماله لما قام بالشيء قوله سكك جمع سكة بالكسر كوجه خرد قوله ترتيب الاثر الخ كترتب الاسهال على شرب السقمونيا وترتيب الحرمة على الاسكارلان شرب السقمونيا علة للاسهال والاسكارلة للحرمة قوله لعلاقته في الاشارات



وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر اي اثبتته او من حقه انه اذا كنت منه على يقين فاذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصلي فهو شيء مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز فلانه من جاز الشيء يجوز ان تعداه وان استعمل اللفظ في المعنى المجازي جاز مكانه الاول وهو موضوعه الاصلي قال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومبائن له ان اختلفا فيه اقول ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى اي يكون معناه واحدا او يختلفا في المعنى اي يكون لهما معنى وللآخر معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان اخذنا من الترادف الذي هو ركوب احد خلف آخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كالليث والاسد وان كانا مختلفين فهو مبائن له واللفظان متبائنان لان المبائنة المغارقة ومتي اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فيتحقق المغارقة بين اللفظين المتفرقة بين المر كويين كالانسان والفرس \* ومن الناس من ظن ان مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقها على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف وهو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال واما المركب فهو اماتام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طامب الفعل دلالة وضعية فهو مع الاستعلاء مركب كقولنا انضرب انت ومع الخضوع سزال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب والنداء والقسم واما غير تام فهو اماتقيدي كالحيوان والناطق واما غير تقيدي كالركب من اسم واداة او كلمة واداة اقول لما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب واقسامه وهو اعلم ان العلاقة بالفتح يستعمل في المعقولات وبالكسر في المحسوسات وقيل بالفتح يستعمل في لكسبي وبالكسر في الضروري قوله والصارم القاطع قوله معنى له حيثئذ اي حين اذا كان الواو الواصلة في معنى او الفاصلة لا معنى للاحتمال لان الاحتمال لا يستعمل الا في ماله جهتان والخبر على تقدير كون الواو بمعنى او لا يكون له الجهة واحدة



ما تام او غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اي يفيد المخاطب فائدة تامة ولا يكون  
 مستتبعا للفظ آخر ينتظره المخاطب كما ان ا قيل زيد فيبقى المخاطب منتظرا لان يقال  
 نائم او قائم مثلا بخلاف ما ان قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت  
 عليه فهو المركب التام والاف هو المركب الناقص وغير تام والمركب التام اما ان يحتمل  
 الصدق والكذب فهو الخبر او لا يحتمل فهو الانشاء \* فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا  
 للواقع او لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل  
 الصدق فلا خبر داخل في الحد \* فقد يجاب عنه بان المراد بالواو الواصلة والغاصلة بمعنى  
 ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر  
 كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخلية في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان  
 الاحتمال لا معنى له حينئذ بل يجب ان يقال ما صدق او ما كذب \* والحق في الجواب  
 ان المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شأن بقولنا السماء فوقنا  
 اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا  
 اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فحاصل التقسيم ان  
 المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والاف هو الانشاء وهو اما  
 ان يدل لمطلب الفعل دلالة وضعية او لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما  
 ان يقارن الاستعلاء ويقارن التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان  
 قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال ودعاء \* وانما قيد الدلالة بالوضع  
 احتراز عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع فان قولنا كتب عليكم الصيام واطاب  
 منك الفعل وان دل على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل الاخبار عن  
 طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم  
 ويندرج فيه الممتنى والترجي والقسم والنداء والتعجب \* ولما قيل ان يقول الاستفهام

قوله ليس بموضوع اه اما اطلب منك الفعل فظاهر واما كتب عليكم الصلوة فلان معنى  
 كتب اوجب فيكون اخبارا عن ايجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوما  
 قوله ويندرج الخ اي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التمني وغيره  
 فان كلها انشاء تنبيه على ما في ضمير المتكلم من تمنى مضمون الجملة وترجيته والتسم



والنهي خارجان عن القسمة اما الاستفهام فلانه لا يليق جعله من التنبيه لانه استعمال  
ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فاعدم دخوله تحت  
الامر لانه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف ادرج الاستفهام  
تحت التنبيه وله يعتبر المناسبة اللغوية والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو كسوف  
النفس لادم الفعل مما من شأنه ان يكون فاعلا ولواردنا ايرادهما في القسمة لقلنا الانشاء  
اما ان لا يدل على مطلب شئ بالوضع وهو التنبيه او يدل فلا يخلو اما ان يكون المطلب الفهم  
وهو الاستفهام او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء وهو امر ان كان المطلب الفعل ونهي ان  
كان المطلوب الترك اي عدم الفعل او يكون مع التساوي وهو الالتماس او مع الخضوع  
وهو السؤال \* واما المركب الغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيد الاول وهو التقيد  
ببحث ايساغوجي كالحيوان الناطق او لا يكون وهو غير التقيد كالركب من اسم واداة او كلمة واداة قال

ببحث ايساغوجي

الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصور من وقوع  
الشركة فيه وكله ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ما يسمى جزئيا وكتبا بالعرض اقول  
المعاني هي الصور الذهنية من حيث انها موضع بازائها الالفاظ فان عبر عنها بالفاظ مفردة  
فهي المعاني المفردة والافعال مركبة والكلام ههنا انما هو في المعاني المفردة كما ستعرفه فكل

فان معنى بالله اقسمت بالله والنداء اعني آواز دادن على ما في الاصراح وتعريف المنادى  
بالمطلوب اقباله لا يستلزم كون معنى النداء طاب الاقبال حتي ير د عليه انه اطلب الفعل  
من المخاطب فانه تعريف باللازم قوله ولم يعتبر الخ اي لم يعتبر بالنظر الى المقصود  
الاصلي فان اعتبار المناسبة اللغوية امر استحساني لا وجوبي قوله اي عدم الفعل فسر الترك  
سابقا بكفى النفس نظرا الى توجيه كلام المصنف وفسره ههنا بعدم الفعل لانه جمعا تسميا للفعل  
فلا يمكن ان يفسر بالكف قوله مع التساوي الالتماس هذا بحسب اللغة اما في العرف  
فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع قوله الصورة الذهنية اعلم ان الصورة الذهنية كما  
تطابق على كيفية تحصل في العقل هي مرأه شاهد ذني الصورة تطابق ايضا على المعلوم  
الاميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك ان الصورة الذهنية التي تنقسم الى الكلي  
والجزئي هو المعنى الثاني وهو من حيث يقصد باللفظ يسمى معنوا ومن حيث يفهم  
مفهوما قوله ستعرفه اي في اخر بحث تمام الاشتراك وهو قوله لا يقال حصص جزاء الماهية اه



مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصور شيء من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي عن اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها ولا يكون فان منع نفس تصور عن وقوع الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان الهدية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على امور متعددة وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو والا كان للمعنى معنى وانما قيد بنفس التصور لان الكليات ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر في اثبات الواحدانية الى دليل وكالكليات الفرضية مثل الاشياء والامكان واللاوجود فانها تمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصورها ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل من افراد ما يمتنع ان يصدق عليه اذا لم يمتنع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصوره فلو لم يعتبر نفس التصور في تعريف الكلي والجزئي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرج من تعريف الكلي فلا يكون جامعاً وبيان التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزء للجزئي غالباً كالانسان فانه جزء لزيد وكالحيوان فانه جزء للانسان والجسم فانه جزء للحيوان فيكون ذلك الجزئي كلا والكلي جزء او كلية الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل والمنسوب الى الكل كلي وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوباً الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران بالذات في المعاني واما في الالفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالعرض تسمية الال باسم الاول قال والكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلها وخارجا عنها الاول هو النوع سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان او غير

حاصلة انه لو لم يختص الكلام بالمعاني المفردة يطل انحصار جزء الماهية في الفصل والجنس بمثل الجوهر والناطق قوله تسمى كلية وجزئية التام فهما للتانيث لا للمصدرية فلا يرد



متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو  
اذن كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو اقول انك  
قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة بيان معرفة كيفية اقتناص المجهولات التصورية  
وهي لا تقتنع بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلما صار  
نظر المنطقيين مقصورا على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلي اذا نسب الى ما تحته من  
الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها او خلافها او خارجها والداخل يسمى ذاتيا  
والخارج عرضيا وربما يقال الذاتي على ما ليس بخارج فالاول اي الكلي الذي يكون  
نفس ماهية ما تحته من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمر ووبكر  
وغيرهم من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الابعوارض بمشخصة خارجة منه بها يمتاز  
شخص عن شخص ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون فان  
كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية  
مع لان السؤال بما هو من الشيء انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته فان كان سؤالا  
عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شئين او اشياء في السؤال  
كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينها ولما كان النوع  
متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من افرادة فاذنا سئل عن زيد مثلاً  
بما هو كان المقول في الجواب الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمر و  
بما هما كان الجواب الانسان ايضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة فلا جرم يكون مقولا في  
جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر  
نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة  
لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الا تمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له في  
الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون الجواب تمام الماهية  
المشركة وان قد علمت ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين

الواجب ان يقال كليا وجزئيا اقول قد عرفت من قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو  
منطقي والمقصود منه بيان وجه ترك البحث عن الجزئي قوله اقتناص وهو الاصطيد  
والمراد به الاكتساب وفيه اشارة الى ان المراد به تحصيلها بالنظر



متفقيين بالحقائق في جواب ما هو وان لم يتعد دكان مقولا على واحد في جواب ما هو فهو اذن كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقيين بالحقائق في جواب ما هو فالكلي جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا او على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقيين بالحقائق ليخرج الجنس نانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليخرج الثلاثة الباقية اعنى الفعيل والخاصة والعرض العام لانها لا تتقال في جواب ما هو \* وهناك نظرو هو وان احد الامرين لازم اما اشتمال التعريف على امر مستدرك واما ان لا يكون التعريف جاء مع الان المراد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون قوله المقول على واحد زائدا حشا وان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج صلا كالغنقاء فلا يكون جامعاً للصواب ان يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكلي ايضا فان المقول على كثيرين يغنى عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقيين بالحقائق في جواب ما هو وح يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا والمصدا اعتبار النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية معا والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن بوجهين اما اولاً فلان نظر الفن عام يشمل المواد كلها فالترخيص بالنوع الخارج ينافي ذلك واما ثانياً فلان المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود وت جعله من اقسام النوع وهو فاسد لان الحد من اقسام المركبات وقد جعله من اقسام النوع لذي هو من اقسام المفرد \* قال وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين

قوله واما ثانياً اراد ان القوم قد صرحوا بان الكلي المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية لا يكون الا الحد حيث قالوا الكلي المقول في جواب ما هو واما ان يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة فهو الحد بالنسبة الى المحدود او بحسب الشركة المحضة فهو الجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع بالنسبة الى الافراد وقد جعل المصدا من اقسام النوع ما يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة



نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا ورسموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو اقول الكلي الذي هو جزء الماهية منحصر في جنس الماهية وفصلها لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر او لا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه مشترك بينهما اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك الجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وكل منها وان كان مشترك بين الانسان والفرس الا انه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما يكون تمام المشترك بينهما ما هو الحيوان المشتمل على الكل \* وربما يقال المراد بتمام المشترك بينهما مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو منتقض بالاجناس البسيطة كالجوهر لانه جنس عال لا يكون له جزء حتى يصح انه مجموع الاجزاء المشتركة فعبارتنا اسد وهذا الكلام وقع في البين فان رجع الى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس والا فهو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما و بسن نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهذا هو ذلك الجزء فاذا افرد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب حينئذ تمام الماهية المختصة والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وادعى خبره وذلك الجزء انما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فقط ولا نعني بالجنس الا هذا

قوله وهو منتقض اي كون المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء منقوض باجناس البسيطة كالوحدة فانه تمام المشترك بين الجوهر والعرض مع انه لاجزاء قوله فعبارتنا وهو قوله الجزء المشترك هو الذي لا يكون وراءه جزء مشترك اسد اي احكم لان عبارتنا شتمل الجنس المفرد والمركب وهذه العبارة يشتمل الجنس المركب فقط قوله فلنرجع الى ما كنا فيه وهو حصص جنس الماهية في جنسها وفصلها



كالحيوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان وبين نوع آخر كالفرس مثلا حتى  
 اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان واذا افرد الانسان بالسؤال  
 لم يصلح للجواب الحيوان لان تمام ماهيته هو الحيوان الناطق لا الحيوان فقط \* ورسموه  
 بانه علي مقول علي كثيرين مختلفين بالحقائق في جرات ما هو فلفظ الكلبي مستدرک  
 والمقول علي كثيرين جنس للخمسة ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول علي واحد  
 فيقال هذا زيد وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لانه مقول علي كثيرين  
 متفتحين بالحقائق وبقولنا في جواب ما هو الكليات البواقی قال وهو قريب ان كان الجواب  
 عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه  
 كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير  
الجواب عنها وعن البعض الاخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة  
 كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم و  
 اربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر ودلي هذا القياس اقول القوم قد رتبوا  
 الكليات حتى يتهيأ لهم التمثيل بهاتسهيلا علي المتعلم المبتدئ في فوضعوا الانسان  
 ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطاق ثم الجوهر فان الانسان نوع كما عرفت  
 والحيوان جنس للانسان لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم  
 النامي جنس للانسان لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل  
 عنهما بما هما كان الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق جنس له لانه تمام  
 الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلا وكذلك الجوهر جنس له لانه تمام الماهية المشتركة  
 بينه وبين العقل فقد ظهر انه يجوز ان يكون ماهية واحد من اجناس مختلفة بعضها فوق  
 بعض واذا انتقش هذا علي صحيفة الخاطر فنقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان  
 الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن  
 جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان  
 والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان  
 الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن  
قوله اذا انتقش ازاى اراء امت زعماء تمام المشترك فاعلم انحصار الجنس في التسمين فانه



البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن جميع المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم اجوبة ثلاثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكما ان زيد البعيد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب اخر قال وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشترك كاصلا او يكون بعضها من تمام المشترك مساويا له والالكان مشترك كابين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافة بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركه في جنس او في وجود فكان فصلا **اول** هذا بيان للشق الثاني من الترتيد وهو ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يكون فصلا وذلك لان احد الامرين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون مشترك كاصلا بين الماهية ونوع ما او يكون بعضها من تمام المشترك مساويا له وايا ما كان يكون فصلا لما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشترك كاصلا وهو الامر الاول او يكون مشترك كاصلا ويكون تمام المشترك بل بعضه فذلك البعض اما ان يكون مباثنا لتمام المشترك او اخص منه او اعم منه او مساويا له لا جائز ان يكون مباثنا له لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال ان يكون المحمول

موقوف على ذلك **قوله** يكون فصلا على تقدير عدم كون جزء الماهية مشترك كاصلا **قوله** وذلك اي كونه فصلا **قوله** على ذلك التقدير وهو ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما **قوله** مساويا له كالحساس فانه كلما صدق الحساس صدق الحيوان **قوله** ان لم يكن تمام المشترك اي كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالاردادة **قوله** اصلا كالناطق **قوله** لان الكلام في الاجزاء المحمولة لان الكلام في الجنس والفصل وهما مقولان ومحمولان



على الشيء مبادئه ولا اخص لوجود الاعم بدون الاخص فيلزم وجود الكل ( وهو تمام  
المشترك كالحيوان ) بدون الجزء ( اي بدون البعض الاخص كالحساس ) وانه محال ولا اعم  
( كالجسم النامي والحيوان ) لان بعض تمام المشترك بين الماهية ( كالانسان ) ونوع آخر  
( كالفرس ) لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر ( كالشجر ) بدون تمام  
المشترك تحقيقا لعنى العموم فيكون مشترك بين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام  
المشترك لوجوده فيهما فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقداران الجزء  
ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك  
بل بعضا منه فيكون للماهية ( كالانسان ) تما ما المشترك احد هما تمام المشترك  
( كالحيوان ) بين الماهية وبين النوع الذي هو بازائها والثاني تمام المشترك ( كالجسم  
النامي ) بينها وبين النوع الثاني ( كالشجر ) الذي هو بازاء تمام المشترك الاول وحينئذ  
( اي حين اذا كان للماهية تما ما المشترك ) لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين  
النوع الثاني اعم منه لكان موجودا في نوع آخر ( كالشجر ) بدون تمام المشترك الثاني ( اي  
الجسم النامي ) فيكون مشترك بين الماهية وذلك النوع الثالث ( كالشجر ) الذي بازاء تمام  
المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث وهلم  
جرا فاما ان يوجد تمام المشتركات الى غير النهاية او ينتهي الى بعد تمام مشترك  
مساوله والاول محال والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فقله ولا يتسلسل  
ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب  
اجزاء الماهية وانما يلزم ذلك لو كان تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل  
وجود امور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا بطلت الاقسام الثلاثة تعين  
ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير  
كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركا اصلا يكون مختصا بها فيكون مميزا للماهية  
عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصلا لتتمام المشترك لاختصاصه به

وله وليس تمام المشترك بينهما اي بين الماهية الاولى والنوع الثالث وهو الحجر مثلا  
وله من الدليل اي من الدليل الذي هو ان لم يكن تمام مشترك يكون مختصا بها  
او بعضا منه مساويا له وكل ما كان كذلك يكون تميزا لها في الجملة



وتمام الاشتراك جنس فكيون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لانه لما ميز الجنس من جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز الماهية عن بعض اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف كان اي سواء لم يكن الجزء مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام الاشتراك مساويا له فهو مميز الماهية عن مشاركتها في جنس او وجود فيكون فصلا وانما ال في جنس او وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزا لها في الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميزا عن مشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا فالماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزا لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا اقل من يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية وح يكون فصلها مميزا لها عنها \* ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب بان يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركا بين تمام المشترك ونوع آخر فيكون مختصا بتمام المشترك فيكون فصلا له فيكون فصلا للماهية وان كان مشترك بينهما يكون مشترك بينهما في النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما فيكون بعضا من تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا \* لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثلا جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل \* لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطاق الاجزاء و هذا ما وعدنا في صدر البحث قال ورسومه بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جزء هو فعلى هذا التركيب حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان كل منهما فصلا لهما لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود اقل ورسومه الفصل بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كالناطق والحساس فانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي شيء هو في جزءه فالجواب عنه بانه ناطق او حساس لان السؤال باي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميز يصاح للجواب \* ثم ان طلب

فصل

قوله عن المشاركات الجنسية وعن الوجود ايضا ولم يذكره للغفلة واللامتداد قوله لانا نقول يعني ان الكلام ههنا في المعاني المفردة والجوهر الناطق وان كان جزءا الكنه ليس بفرد قوله هذا ما وعدنا في صدر البحث اي في الفصل الثاني حيث قال والكلام ههنا في المعاني المفردة



المميز الجوهرى يكون الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضى يكون الجواب بالخاصة  
 فالكلى جنس يشتمل سائر الكليات وبقولنا يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو  
 يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ماهولا في  
 جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وبقولنا في جوهره يخرج  
 الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في مرضه فان قات السائل  
 باي شيء هو ان طلب مميز الشيء عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فصل الانسان  
 لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار او  
 من بعضها فالجنس مميز للشيء من بعضها فوجب ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج  
 عن الحد \* فنقول لا يكتفى في جواب اي شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لابد  
 معه من ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما  
 كان محصلة ان الفصل كللى ذاتي لا يكون مقولا في جواب ماهو ويكون مميزا للشيء في  
 الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب من امرين متساويين او امور متساوية كما هيئة الجنس  
 العالي والفصل الاخير كان كل منهما فصلا لها لانه يميز الماهية تميزا جوهريا عما يشاركها  
 في الوجود \* واعلم ان قدماء المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها  
 جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء وحد الفصل بانه كللى مقول على الشيء في  
 جواب اي شيء هو في جوهره من جنسه وان لم يساعد البرهان على ذلك نبه المصنف  
 على ضعفه بالمشاركة في الوجود الاول وبالبرهان هذا الاخذ ثانيا قال والفصل المميز للنوع  
 مشاركة في الجنس قريب ان يميز عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان يميز  
 عنه في جنس بعيد الحساس للانسان اقول الفصل اما مميز عن المشارك الجنسي او من  
قوله فان قلت السائل الخ ايراد على التعريف بانه اما غير جامع او غير مانع فيكون نعضا  
 او على قوله يخرج الجنس فيكون منعا وعلى الاول الجواب منع وعلى الثاني اثبات  
 للمقدمة المذمومة قوله ماهية مركبة من امرين متساويين مثلا فرضنا الجوهر مركبا من  
 اوب وهما متساويان فيكون كل من اوب فصلا للجوهر لانهما يميز الجوهر عن المشاركات  
 في الوجود قوله في الشفاء واما في الاشارات فقال في جنس او وجود قوله بالمشاركة ضعفه  
 حيث تال كيف ما كان يميزا لماهية عن مشاركا تها في جنس



المشارك الوجودي فان كان مميزا عن المشارك الجنسي فهو ما قرئ بـ او بعيد لانه ان  
ميزه عن مشاركته في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فانه يميزه  
عن مشاركته في الحيوان وان ميزه عن مشاركته في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد  
كالحساس للانسان فانه يميزه عن مشاركته في الجسم النامي \* وانما اعتبر القريب والبعيد  
في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس متحقق الوجود بل هو مبني  
على احتمال يذكر وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقية  
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احد هما الى الاخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج  
بعض اجزاء الماهية الى البعض او يحتاج كل منهما الى الاخر يلزم الدور والايانزم  
الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احد هما الى الاخر ليس اولى من  
احتياج اخر اليه او يقال لو تركب جنس مال كالجوهر مثلا من امرين متساويين فاحدهما  
ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاما ان يكون الجوهر نفسه  
فيلزم ان يكون الكل نفس جزئه وانه محال او داخليا فيه وهو ايضا محال لامتناع تركيب  
الشيء من نفسه وغيره او خارجا عنه فيكون عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه  
بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا وانه محال  
فلي نظر في هذا المقام فانه من مطارح الاذكياء قال واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن  
الماهية فهو اللازم والا فهو العرض والمفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد  
يكون لازما للماهية كالزوجية للاربعية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ما زومه  
كافيافي جزم الدهن باللزوم بينهما كالانقسام بمنساويين اللازم للاربعية واما غير بين و  
قوله على احتمال يذكر وهو تركيب الماهية من الامرين المتساويين او امور متساوية قوله  
ضرورة وجوب احتياج الخ حتى لا تكون تلك الاجزاء اجنبيا قوله تقوم الجوهر بالعرض  
وهو مع اي يكون العرض معه ولا عليه موافقا وذلك لاستلزامه اتحاد الجوهر والعرض  
فلا يرد تقوم السرير بالهيئة القائمة بالخشب على ان في كون السرير بمعنى المركب  
من الخشب والهيئة جوهر مناقشة قوله ان يكون الجوهر نفسه اي يكون الجوهر المطلق  
نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهر افنفسه منصوب على الخبرية ودخالا خارجا معطوف  
عليه قوله وانه مع لانه لا يبقى الكل كلا ولا الجز جزعا قوله لامتناع الاستلزام كون الكل



هو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثالث للقائمتين  
 لاثبات \* وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ما زومه تصور الاول اعم  
 والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصغرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب  
 والشباب اقول الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان يمتنع  
 انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم كالفردية للثلاثة والثاني العرض  
 المفارق كالكتابة بالفعل للانسان \* واللازم اما لازم للوجود كالسواد للعنبي فانه لازم لوجوده  
 وتشخصه لا لماهيته لان ماهيته الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود  
 وليس كذلك واما لازم للماهية كالزوجية للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع  
 انفكاك الزوجية منها \* لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت  
 ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود  
 الى ما يمتنع وهو لازم الماهية \* لاننا نقول لانسلم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية  
 غاية ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه انه  
 لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه ممتنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما  
 يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو ممتنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما  
 يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها  
 موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي والثاني لازم الماهية والاول لازم  
 الوجود فهو رتبة متناول لتسمية واو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء ام يرد  
 السؤال \* ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي تصوره مع

نفس الجزء واحتياج الشيء في تقوم نفسه الى خارج منه وتقدم الشيء على نفسه الى غير  
 ذلك قوله لا يقال الخ توضيح السؤال ان تقسيم الشارح هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى  
 غير ذاي مبائنه لان المقسم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية والى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية والاول نفسه والثاني غير ومبائنه وتبين  
 الجواب هو انه يلزم لو كان المراد بالماهية في المقسم الماهية من حيث هي وليس كذلك  
 بل المراد بها الماهية في الجملة اعم من حيث هي ومن الماهية الموجودة فلا يكون لازم  
 الماهية من حيث هي هي نفس المقسم ولا لازم الوجود مبائنه لها



تصور ملزومة في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة فان من تصور  
الاربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمتساويين  
واما اللازم الغير البين فهو الذي يفتقر فيه جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي  
الزوايا الثلث للقائمتين المثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا الثلث  
للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث مساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج  
الى وسط \* وههنا نظر وهو ان الوسط عاى مافسره القوم ما يقترون بقولنا لانه حين يقال لانه  
كذا مثلا اذا قلنا العالم محدث لانه متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط و ليس يلزم  
من عدم افتقار اللزوم بينهما الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللزوم والمزوم لجوار توقفة  
على شيء آخر من حدس او تجربة او حدس او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في  
مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث \* وقد يقال البين  
على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومة تصور ككون الاثنين ضعفا للواحد فان من  
تصور الاثنين ادرك انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه متى يكفي تصور اللزوم  
في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور اللزوم وليس كما يكفي التصور ان يكفي تصور  
واحد \* والعرض المفارقة اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصغرة الوجل واما بطي الزوال  
كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس بحاصر لان العرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه عن  
الشيء وما لا يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في سريع الانفكاك وبطيئه  
لجواز ان لا يمتنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له قال وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص  
بافراد حقيقة واحدة فالضاحك والافهوا العرض العام كالاشي وترسم الخاصة  
بانها كلية مقولة عاى ماتحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض العام بانه عاى مقول  
على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات اذن خمسة نوع و جنس وفصل

قوله يحتاج الى وسط وهو ههنا برهان هندسي قوله وههنا نظراى في تقسيم المصنف لازم  
المهية الى بين والى غير بين قوله قد يقال الخ هذا هو اللزوم الذى هني المعتبر في الدلالة  
الالتزامية قوله كالشيب قال بعض الشارحين ان التمثيل بالشيب لا يصح لانه يزول  
بزوال الوضع الا ان يراد به الكهولة ولكن اطلاقه على الكهولة خلاف المتعارف ولا يبعد يقال  
ان الملحوظ فيه المفارقة مع بطوء الزوال قوله يدوم له كحركات الافلاك والسواد للزنجي



وخاصة وعرض عام أقول الكلبي الخارج عن الماهية سواء كان لازما ومفارقا ما خاصة او  
 عرض عام لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك فانه مختص  
 بحقيقة الانسان وان لم يختص بهابل يعمها وغيرها فهو العرض العام كالماشي فانه شامل  
 للانسان وغيره وترسم الخاصة بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا  
 فالكلية مستندة على ما مر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما مقولان  
 على حقائق مختلفة وقولنا قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لان قولهما على ما تحتها  
 ذاتي لا عرضي ويرسم العرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا  
 عرضيا بقولنا وغيرها يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تتقال الاعلى افراد حقيقة  
 واحدة فقط وقولنا قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله على ما تحتها ذاتي لا عرضي \* وانما  
 كانت هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز ان يكون لهما ماهيات وراء تلك المفهومات  
 ملزومات متساوية لها فحيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها اسم الرسم وهو به معزل عن  
 التحقيق لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ولا وضعت اسمائها بازائها فليس  
 لهما معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودها على ان عدم العلم بانها حدود  
 لا يوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو عام \* وفي تهليل الكليات  
 بالناطق والضاحك والماشي لا بالنطق والضحك والماشي التي هي مبادئها فائدة وهي  
 ان المعتبر في حمل الكلبي على جزئياته حمل المواطاة وهو حمل هو ولا حمل الاشتقاق  
 وهو حمل هو وهو النطق والضحك والماشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة فلا يقال  
 زيد نطق بل زidon نطق وانطق وان قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك ان الكليات منحصرة  
 في خمسة نوع وجنس وفصل خاصة وعرض عام لان الكلبي اما ان يكون نفس ماهية  
 قوله حمل هو وهو تو ضحيه ان حمل المواطاة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع  
 بالحقيقة كقولنا لان ابيض وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا على الموضوع  
 كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض  
 بل بواسطة اعماب الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او ابيض ولما كان مالهما واحد يسمى  
 حمل البياض على الوجهين حمل الاشتقاق وبعضهم يسمى الاول حمل التركيب فانه  
 اذا ركب يحمل في ضمن المركب والثاني حمل الاشتقاق لانه اذا اشتق منه شيء حمل



ما تحت من الجزئيات اودا خلافيها اودا خارجا عنها فان كان نفس ماهية ما تحت من  
الجزئيات فهو النوع وان كان داخلها فاما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع  
آخر وهو الجنس اولا يكون وهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختلف بحقيقة واحدة فهو  
الخاصة والافهوفه والعرض العام \* واعلم ان المصنف رحمه الله قسم الكلّي الخارج عن  
الماهية الى اللزوم والمفارق وقسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسما  
الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلّي سبعة على مقتضى تقسيمه لخمسة فلا يصح قوله بعد  
ذلك فالكليات اذن خمسة قال الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي وهي خمسة  
الاول الكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان نفس مفهوم اللفظ كشريك الباري  
عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود فيه ولكن لا يوجد كالعناق وقد يكون الموجود منه واحدا  
فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثير اما  
متناهية كالكوكب السبعة الهيازة او غير متناهية كالنفوس الناطقة اقول قد درست في اول  
الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا  
من الاشتراك بين كثيرين فهو الكلّي وان كان مانعا فهو الجزئي فمناط الكلية والجزئية انما  
هو الوجود العقلي واما ان يكون الكلّي ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فامر  
خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لان نفس  
مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلّي وامكان وجوده في الخارج شيء لا يقتضيه نفس  
مفهوم الكلّي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عند ان يكون ممتنع الوجود في الخارج  
وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلّي اذا نسبناه الى الود الخارجي اما ان يكون ممتنع الوجود  
في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كشريك الباري عز اسمه والثاني اما ان يكون  
موجودا في الخارج اولا والثاني كالعناق والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او  
لا يكون متعدد الافراد فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصرا في فرد واحد  
فلا يلزم واما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والاول  
كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان تكون  
فراد متناهية او غير متناهية والاول كالكوكب السبارة فانه كلّي منحصر في الكوكب السبعة  
في ضمن ذلك اشتق فيهما متحدة بالذات ومختلفان بالاعتبار فجعلتهما قسما واحدا والى



السيارة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية على مذهب البعض قال  
 الثاني اذا قلنا الحيوان مثلاً بأنه كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو كونه  
 كلياً والمركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي  
 الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود  
 موجود واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق  
 اقول اذا قلنا الحيوان مثلاً كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو مفهوم الكلي  
 من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما اي من  
 الحيوان والكلي والتغاير بين هذه المفاهيم ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم  
 من الاخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمتنع نفس  
 تصوره عن وقوع الشراكة فيه ومفهوم الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة  
 ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فالاول يسمى كلياً طبيعياً لانه طبيعة  
 من الطبائع ولانه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني كلياً منطقياً لان المنطقي انما  
 يبحث عنه وما قال المصان الكلي المنطقي كونه كلياً فيه مساهلة ان الكلية انما هي مبدأ ذو  
 الثالث كلياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذا الامور الثلاثة  
 لا يختص بالحيوان ولا به مفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفاهيم الكليات حتى  
 اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس  
 والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود في الخارج  
 والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزءاً وجود موجود فالحيوان موجود وهو الكلي  
 الطبيعي واما الكليان الاخيران اي الكلي المنطقي والكلي العقلي ففي وجودهما في الخارج  
 خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن  
 احوال الموجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه  
 قوله على مذهب البعض وهم الفلاسفة القائلون بقديم العالم لعدم بعض اجزائها كالهيولى  
 وغيره قوله انما هي مبدأ اي مبدأ الكل واراد بالمبدء المشتق منه فان نسبة الكاية الى  
 الكلي كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب قوله هذا الحيوان اي الحيوان الجزئي  
 المجسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان المعروف للشخص اي مجموعه



لايراده واحا لنهم اعلى علم آخر قال الثالث الكيان متساويان ان صدق كل واحد منهما  
على كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلقا ان صدق  
احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم  
وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحيوان  
والابيض ومتبائنان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان  
والفرس اقول النسب بين الكليات منحصر في اربع التساوي والعموم والخصوص  
المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر  
فاما ان يصدق على شيء واحد او لم يصدق فان لم يصدق على شيء اصلا فهما متبائنان  
كالانسان والفرس فانه لا يصدق شيء من الانسان على شيء من افراد الفرس وبالعكس  
وان صدق على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا فان  
صدق فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه  
الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من  
غير عكس اولا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلقا والصادق على كل ما  
صدق عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان  
وليس كل حيوان بانسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد  
منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه فانهما لما صدقا على شيء ولم يصدق احدهما  
على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احديهما ما يجتمعان فيها على الصدق  
والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق فيها ذاك دون هذا كالحيوان  
والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على  
الحيوان الاسود وبالعكس في الجدار الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للاخر  
وغيره فالحيوان شامل الابيض وغير الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان  
فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للاخر وغيره يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له  
يكون اخص منه فمرجع التباين الى ما لتبين كليتين من الطرفين والتساوي الى

قوله لايراده اي لايراد الكلي الطبيعي من غير احواله على علم آخر ولايراد الكلي العقلي  
مع احواله على علم آخر قوله فمرجع مصدر رمي وليس بمعنى ما يرجع اليه اي



موجبتين كليتين والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من  
الطرف الاخر ومن وجه الى سالتين جزئيتين وموجبة جزئية وانما اعتبر النسب بين  
الكليتين لان المفهومين اما كليان او جزئيان او كلي وجزئي والنسب الاربع لا تتحقق  
في القسمين الاخيرين اما الجزئيان فلا بهما لا يكونان الامتباثيين واما الجزئي والكلي  
فلان الجزئي ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له  
يكون مبائنا له قال ونقيضا المتساويين متساويان والا لصدق احدهما على ما كذب عليه  
الاخر فيصدق احدهما المتساويين على ما يكذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء  
مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق  
عليه نقيض الاعم من غير مكدس اما الاول فلانه لو لا ذلك لصدق بين الاخص دليلى بعض  
ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما  
الثاني فلانه لو لا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك  
مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين  
نقيضهما عموم اصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين معين الاعم مطلقا ونقيض الاخص  
مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباثيين متباثيان  
تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا كاللا وجود واللا عدم كان بينهما تباين كلي وان  
صدقا معا كاللا انسان واللا فرس كان بينهما تباين جزئي ضروري لصدق احد المتباثيين مع  
نقيض الاخر فقط والتباين الجزئي لازم جزما اقول لما فرغ من بيان النسب بين  
العنين شرع في بيان النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين متساويان اي يصدق  
كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر والا لكذب احد  
النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر لكن ما يكذب عليه احد النقيضين  
يصدق عليه عينه والا لكذب النقيضان فيصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض  
الاخر وهو مستلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف مثلا يجب ان يصدق كل  
الانسان اناطق وكل الاناطق لانسان والا لكان بعض الانسان ليس بل اناطق فيكون بعض  
ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق التباين على ما وهم لكونه مستعملا بالي ولعدم كونه مما  
يتوقف عليه التباين ومثاله لاشي من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بانسان



الا لانسان ناطقا فبعض الناطق لا انسان وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص  
 من نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض  
 الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه  
 لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم لصدق عين الاخص  
 على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما تقول  
 يصدق كل لحيوان لا انسان والا لكان بعض اللاحيوان انسانا فبعض الانسان لحيوان  
 هذا خلف واما الثاني فلانه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص  
 يصدق عليه نقيض الاعم لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص  
 فيصدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل لا انسان لحيوانا  
 والا لكان كل لا انسان لحيوانا وينعكس الى قولنا كل حيوان انسان او نقول ايضا قد ثبت  
 ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان  
 النقيضان متساويين فيكون العينان متساويين هذا خلف او نقول العام صادق على  
 بعض نقيض الاخص تحقيقا للعموم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل عينه  
 وفي قوله لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس  
 تسامح لجعل الدعوى جزءا من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامر ان اللذان  
 بينهما عموم من وجه ايسر بين نقيضيهما عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه لان هذا  
 العموم اي العموم من وجه يتحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس بين  
 قوله بعكس النقيض وهو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا الاول ونقيض الاول ثانيا مع بقاء  
 الكيف والصدق بحاله فاذا قلت كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس  
 بانسان قوله الدعوى وهو قوله ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص كذلك من نقيض  
 الاخص مطلقا قوله جزءا من الدليل اي صغير القياس وكبراه مطوية اي كلما كانا  
 كذلك كان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم قوله وهو مصادرة وهي جعل الدعوى عين  
 الدليل او جزءا او موقوفا عليه الخارجي قوله بين نقيضيهما اي نقيض الاعم مطلقا  
 وعين الاخص مطلقا كاللاحيوان والا لانسان وكان تقرير السابق لا ثبات ان لاعموم  
 بين نقيضيهما وهذا بيان ان لاعموم بينهما اصلا



نقيضيهما عموم اصلا لا مطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلانهما يتصادقان في اخص آخر ويصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم كالحيوان واللا انسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللا انسان في الانسان واللا انسان يصدق بدون الحيوان في الجماد واما انه لا يكون بين نقيضيهما عموم اصلا فللتباين الكلي بين نقيض الاعم وعين الاخص لا متناع صدقهما على شيء واحد فلا يكون بينهما عموم اصلا وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة فمرجعة الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي الى سالتين كليتين والتباين الجزئي اصموم من وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة اصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه فاما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي لا يزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصلا \* فان قات الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا باطل لان الحيوان اصم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه \* فنقول المراد به انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال بين نقيضيهما عموم لا فاد العموم في جميع الصور لان الاحكام الواردة في هذا الفن انما هي كليات فاذا قال ليس بين نقيضيهما عموم كان رفع الالجاب الكلي وتحقيق العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو بصدق ذلك

**قوله** فان قلت معارضة منشأ توهم كون الدعوى سالبة كلية كما هو متبادر من وقوع النكرة في سياق انفي وعدم التقيد بمادة من المواد **قوله** عموم من وجه مثلا للحيوان واللا ابيض فانهما يتصادقان في الجماد الاسود ويصدق اللا ابيض في الحيوان الاسود وصدق اللا حيوان في الابيض الغير الحيوان **قوله** فنقول المراد النسخ بقرينة ان جميع القضايا التي يثبت النسبة فيها ضرورة مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات اكثرها ضرورة ولذا قدم هذا الجواب **قوله** لا فاد العموم بناء على ان مهملات العلوم كليات **قوله** رفع الالجاب الكلي مثلا اذ قلنا ليس كل انسان كاتبا معناه رفع المجموع من حيث



فاعلم ان النسبة بينهما المبانيّة الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق  
 بدون الآخر كان النقيضان ايضا كذلك ولا نعني بالمبانيّة الجزئية الا هذا التقدير ونقيض المتباينين  
 متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يصدق قاعدا على شيء كاللا انسان والافرس الصادقين  
 على الجملة او لا يصدق قاعدا على شيء كاللا وجود واللا عدم فلا شيء مما يصدق عليه الوجود يصدق  
 عليه اللاحتم والالعكس وايا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما ان لم يصدق قاعدا  
 شيء اصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعا واما ان صدق قاعدا على شيء كان  
 بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فيصدق كل واحد  
 من نقيضهما بدون الآخر فالنباين الجزئي لازم جزما وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج  
 اليه وترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان ذكر قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد  
 المتباينين مع نقيض الآخر زائد لا طائل تحته واما الثاني فلانه وجب ان يقول ضرورة  
 صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق  
 كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق واحد منهما بدون الآخر فانه يصدق في العموم مطلقا  
 صدق احدهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق احدهما شيئين مع نقيض الآخر صدق  
 كل واحد من النقيضين بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وانت تعلم ان الدعوى تثبت  
 المجموع وهو لا ينافي اثباته للبعض قوله فاعلم الخ حاصلة انه لا يمكن بين نقيضي  
 امرين بينهما عموم من وجه التساوي والعموم مطلقا والالزام ان يكون بين العينين كذلك  
 وليس بينهما المبانيّة الكلية لتحقق العموم من وجه في بعض المواد ولا العموم من وجه  
 لتحقق المبانيّة الكلية في بعض المواد الاخر قوله الا هذا التقدير يصدق كل منهما بدون  
 الاخر في الجملة قوله تباين جزئي كاللا انسان والافرس بينهما تباين والافرس  
 صدق على زيد واللا انسان والافرس صدق على فرس قوله وانت تعلم انه لا يريد ان لا يعتبر  
 العموم في قوله احد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بنقد ير لفظ كل او بجعل  
 الاضافة للعموم ثبت الدعوى بهجر تلك المقدمة فيلزم استدراك باقي المقدمات من  
 قوله لانه اما ان يصدق الى قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعينة  
 بخلاف استدراك قيد فقط قلنا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد  
 فقط وبما حوزنا لك ان دفع ما قيل ان اصله لم يذكر قيد لفظه كل فكل ما ذكره الاصل مستدرك



بمجرد المقدمة القائلة بان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق  
كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ وهو المبينة الجزئية فباني المقدمات مستدكة  
قال الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك على كل جزئي اضافي  
اخذ من تحت اعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو  
جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلان دراج كل شخص تحت الماهية المعروفة من  
المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي  
كذلك اقول الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقياً لان  
جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص  
تحت اعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة الى  
شيء آخر وبازائه الكلي الاضافي وهو اعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر  
لانه والكلي الاضافي متضائفان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي الاضافي  
العام فكم ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد  
المتضائفين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضائف الاخر والا لكان تعقله قبل تعقله لا معه  
وايضاً لفظة كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالاولى ان يقع هو الاخص من  
شيء وهو اي الجزئي الاضافي اعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي يعني ان كل جزئي حقيقي  
جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت الماهية  
المعرفة من المخصصات كما اذا جردنا زيداً عن الشخصات التي بها صار شخصاً معيناً بقيت  
الماهية الكلية الانسانية وهي اعم منه فكيون كل جزئي حقيقي مندرجاً تحت اعم فيكون  
جزئياً اضافياً\* وهذا منقوض بدات واجب الوجود فانه شخص معين ويمتنع ان يكون له  
ماهية كلية والا فهو اذ كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون امراً واحداً كلياً وجزئياً وهو محال  
وان كان تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود مروضاً للشخص وهو محال

قوله متضائفان التضائيف كون الشئ بشئ بحيث لا يتصور احدهما بدون الآخر  
قوله وهو محال محصلة ان ذات الواجب تعالى لو كان عبارة عن الماهية وشيء آخر  
وهو الشخص مما ساعلى سائر الجزئيات يلزم ان يمتاز ذاته تعالى بتشخص العارض  
وهو باطل لما تقرر ان تشخص الواجب عينه اي يمتاز بذاته تعالى لا بتشخص عارض



لما تقرر في الحكمة ان تشخص الواجب عينه واماً الثاني فلجواز ان يكون الجزئي  
الاضافي كلياً لانه الاخص من شئ والاخص من شئ يجوز ان يكون كلياً مندرجا  
تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع ان يكون كلياً قال الخامس النوع  
كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فذلك يقال على كل ماهية يقال  
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً اولياً ويسمى النوع الاضافي اقول النوع  
كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب  
ما هو ويقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افراد  
كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب  
ما هو قولاً اولياً اي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى  
غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب انهما  
حيوان وبهذا المعنى يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية منزلة منزلة  
الجنس ولا بد من ترك لفظ الكل لما سمعت في بحث الجزئي وذكر الكلي لانه جنس  
الكليات فلا يتم حدوده بدون ذكره \* فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشئ  
والصور العقلية كليات فذكرها يغني عن ذكر الكلي \* فنقول الماهية ايس مفهومها مفهوم  
الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود وقوله في  
جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى  
غيرها في جواب ما هو واما تقييد القول بالاولي فاعلم اولاً ان سلسلة الكليات انما تنتهي  
بالاشخاص وهو النوع المقيد بالتشخص وفوقها الاضاف وهو النوع المقيد بصفات عرضية  
كلية كالتركي والرومي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس فاذا حمل كليات مرتبة على شئ  
واحد يكون حمل العالي اية بواسطة حمل الاسفل عليه فان الحيوان انما يصدق على

قوله منزلة الجنس انما قال منزلة الجنس لما سينكر من ان الجنس هو الكلي وان الماهية  
منزومة قوله الصورة المعقولة اي الماخوذة من شخص بحدف الشخصيات لانه عبارة  
عما يجاب عن السؤال بما هو ولا يكون الاكلية والصورة كما عرف يطلق على العام والعلوم  
وكل منها مماغ ههنا قوله والصورة العقلية اي الماخوذة من الشئ فلا يراد صور المجردات  
على تقدير حصولها وجزئيات الامور العامة فانها عقلية وليست بكليات

زيدا وعلى التركي بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان فقوله قولاً  
اوليا احترز به عن الصنف فانه كما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا  
سئل عن التركي والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف  
ليس باولي بل بواسطة حمل النوع عليه فاعتبار الاولية في القول يخرج الصنف من الحد  
لان لا يسمى نوعا اضافيا قال ومراتبه اربع لانه اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم  
او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من  
العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مبين للكل وهو النوع المفرد كالعقل  
ان قلنا ان الجوهر جنس له اقول اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي  
لان الانواع الحقيقية يستحيل ان تترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقة نوع آخر حقيقي  
والا لان النوع الحقيقي جنسا وانه محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب لجواز ان يكون  
نوع اضافي فوقة نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم  
النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فباعبار ذلك صار مراتبه اربعا  
لانه اما ان يكون اعم الانواع او اخصها او اعم من بعضها واخص من بعضها او مبائنا للكل  
والاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان والثاني  
النوع السافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه  
اخص من الجسم النامي واعم من الانسان وكالجسم النامي فانه اخص من الجسم  
واعم من الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد قيل في تمثيله انه  
كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحته العقول العشرة وودي في حقيقة العقل  
متفقة فهو لا يكون اعم من نوع ان ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخص ان ليس فوقة نوع  
بل الجنس وهو الجوهر على ذلك التقدير فهو نوع مفرد\* وربما يقرر التقسيم على وجه  
آخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقة نوع وتحته نوع او لا يكون فوقة نوع ولا تحته نوع او يكون

قوله يستحيل لانه لو كان نوع حقيقي فوقة نوع حقيقي او تحته لزم ان يكون النوع  
الحقيقي جنسا وهو صحيح لان مفهوم النوع مغاير لمفهوم الجنس قوله كالعقل قال  
قدس سره هذا المثال انه ايتم بشيئين احدهما ان العقل متفقة بالحقيقة وثانيهما ان  
الجوهر جنسها



تحتة نوع ولا يكون فوقه ولا يكون تحتة نوع ويكون فوقه نوع وذلك ظاهر قال ومراتب  
الاجناس ايضا هذه الاربعة لكن العالي كالجواهر في مراتب الاجناس يسمى جنس  
الاجناس لا اسافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي والجسم ومثال المفرد  
كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له اقول كما ان الانواع الاضافية تترتب متنازلة  
كذلك الاجناس ايضا قد تترتب متصادمة حتى يكون جنس فوقه جنس وكما ان مراتب  
الانواع اربعة فكذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربعة لانه ان كان اعم الاجناس فهو  
الجنس العالي كالجواهر وان كان اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان او اعم واخص فهو  
الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق او مبائنا لكل فهو الجنس المفرد الا ان  
العالي في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب الانواع  
يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحتة فهو  
انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس  
الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد يمثل  
بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له فانه ليس اعم من جنس اذ ليس تحتة  
الا العقول العشرة وهي انواع لا اجناس ولا اخص منه اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه  
ليس بجنس \* لا يقال احد التمثيليين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير  
جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان  
العقل ان كان جنسا يكون تحتة انواع فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا فلا يصح التمثيل الاول  
وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان كل ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا  
مفردا \* لاننا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني

قوله ذلك ظاهر لانه لا خفاء في التفسير عن النوع المفرد بقوله لا يكون فوقه نوع ولا تحتة  
نوع بخلاف قوله ما يكون مبائيا لكل قوله بالقياس الى ما تحتة لان الجنس مفسر بالمقول  
على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو قوله بالقياس الى ما فوقه لان النوع  
الاضافي هو الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قوله بل عاليا اي بل  
يكون نوعا عاليا بناء على ما فرض من ان الجوهر جنس على تقدير كون العقل نوعا مفردا  
قوله لا يكون اذ الجنس المطلق عام من الجنس المفرد وانتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص

على تقدير انها خلفه بالحقائق والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه قال والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عدم وخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل اقول لما نبه على ان النوع معنيين اراد ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قه ماء المنطقين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي فرد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والا لكانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عند زهوان بينهما عدم وما

قوله لما نبه انما قال به لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه ما تقدم نسبتها به ينك الاسمين قوله في صورة دعوى عام والدعوى هو المنفي الداخل عليه ليس لا النفي قال المص في شرح الملخص بعض المتقدمين من المنطقيين زعموا ان كل نوع حقيقي فهو نوع اضافي حتى يلزم منها ان يكون النوع الحقيقي اخص من النوع الاضافي مطلقا والشيخ ابطال ذلك في كتاب الشفاء وقال الحق انه ليس سمي من النوع الحقيقي والاضافي اعم من الآخر مطلقا واحتج عليه بانه لو كان احدهما اعم من الآخر مطلقا لمتنع ان يصدق الاخص بدون الاعم لكن كل واحد يصدق بدون الآخر هذا كلامه وهو مخالف ما ذكره الشارح بعض المخالفة قوله الوحدة وهو عدم الانقسام قوله النقطة وهي كون الشيء لا تنقسم الى امور مشاركة الماهية قوله والا لكانت مركبة قد يقال الملازمة مسلمة وبطلان اللازم ممتنع فان التركيب العقلي لا ينافي البساطة الخارجية فالحق ما افاده القد ماء والفضل للمتقدمين ويمكن الجواب بان الجنس والفصل منتزعان من الامور الخارجية كالحيوان مثلا منتزع منه اللحم والشحم فلو كان لها اجناس وفصول فكانت منتزعة من مبدأها فلزم تركيب الخارجية قطعا



وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الاخر وهما يتصادقان على النوع  
 السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي  
 من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قال وجزء المقول في جواب  
 ماهوان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان او الناطق بالنسبة  
 الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو من الانسان وان كان مذكورا  
 بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة  
 الدال عليها الحيوان بالتضمن اقول المقول في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسئول  
 عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على  
 ماهية الانسان بالمطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة اي بلفظ يدل  
 بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان الناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع  
 معنى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ  
 الحيوان الدال عليه بالمطابقة وانما سمي واقعا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو  
 هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بالتضمن اي بلفظ يدل عليه  
 بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كمفهوم الجسم والنامي او الحساس والمتحرك  
 بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان  
 الدال عليه بالتضمن وانما انحصر جزء المقول في جواب ما هو في القسمين لان دلالة  
 الالتزام مستحجرة في جواب ما هو بمعنى انه لا يذكروا في جواب ما هو بلفظ يدل على الماهية  
 المسئول عنها وعلى اجزائها بالالتزام اصطلاحا قال والجنس العالي جازان يكون له  
 فصل يقوم له جواز تركيبة من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له  
 فصل يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون له فصل يقوم له ويمتنع ان يكون له فصل  
 يقسمه والمتوسل يجب ان يكون له افعول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم

قوله طريق ما هو اي طريق يوصل الى ما يسأل عنه بما هو قوله وهو اي معنى الحيوان  
 الذي هو جزء مجموع معنى الحيوان الناطق قوله وانما انحصر الخ جواب عن سؤال  
 مقدرتقديره ان يقال لم اعتبر المطابقة والتضمن في جواب ما هو مع ان الدلالة ثلاث  
 فاجاب بقوله وانما انحصر اذ امد دلالة المطابقة في جواب ما هو فلانه معتبر كلا او جزءا

العالى فهو يقوم السافل من غير عكس كلى وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلى **اَوَّلُ** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اى جنس ذلك النوع فاما نسبتته الى النوع فبانه مقوم له اى داخل في قوامه وجزء له واما نسبتته الى الجنس فبانه مقسم له اى محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان فاذا تصورت هذا فنقول الجنس العالى جازان يكون له فصل يقومه لجواز ان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويميزانه عن مشاركاته في الوجود وقد امتنع القدماء من ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لابد ان يكون لها جنس وقد ساف ذلك ويجب ان يكون له اى للجنس العالى فصل قسمه لوجوب ان يكون تحته انواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع السافل يجب ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلو جوب ان يكون فوقه جنس وعمله جنس لابد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس واما الثانى فلا امتناع ان يكون تحته انواع والالم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصولا مقسمات لان تحتها انواعا فكل فصل يقوم النوع العالى او الجنس العالى فهو يقوم السافل لان العالى مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلى اى لبس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالى لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالى مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالى لم يكن بين السافل والعالى فرق وانما قال من غير عكس كلى لان بعض مقوم السافل مقوم العالى وهو مقوم العالى وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو مقسم العالى لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكلما يحصل السافل في نوع يحصل العالى فيه فيكون العالى حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالى

**قوله** فرق محصل الكلام ان الفصول المقومة للسافل لا يكون مقومة العالى لان العالى بجميع مقوماته مقوم للسافل فلا كان الفصول المقومة للسافل مقومة للعالى لم يبق الفرق بينهما **قوله** لان بعضاه كالاحساس فانه يقوم الانساق وكذلك يقوم الحيوان ايضا



ولا ينقسم كلياً أي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل لأن فصل السافل مقسم  
 للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقومنه ولكن ينقسم جزئياً فان بعض مقسم العالي  
 مقسم للسافل وهو مقسم للسافل قال الفصل الرابع في التعريفات المعرفية الشيء هو  
 الذي يستلزم تصوره ذلك الشيء او امتيازاً عن كل ماعداه وهو لا يجوز ان يكون نفس  
 الماهية لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اهم لقصوره عن افادة  
 التعريف ولا اخص لكونه اخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص اقول قد سلف  
 لك ان نظر المنطقي ما في القول الشارح او في الحجة وكل منهما مقدمات يتوقف  
 معرفته عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح فقد حان ان يشرح  
 فيه فالقول الشارح هو المعرفة وهو ما يستلزم تصوره الشيء او امتيازاً عن كل ماعداه  
 وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما والا لكان الاصح من الشيء والاخص منه  
 معرفته لانه يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما وكان قوله او امتيازاً عن كل ماعداه  
 مسنداً كالان كل معرف فهو مقيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنه  
 الحقيقة وهو الحد النام كالحيوان الناطق فان تصوره مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما  
 قال او امتيازاً عن كل ماعداه ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتها لا تستلزم  
 تصور حقيقة الشيء بل امتيازاً عن جميع اغياره ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة  
 او غيره لاجاز ان يكون نفس المعرفة لوجوب ان يكون المعرفة معلوماً قبل المعرفة  
 والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرفة ولا يخلو اما ان يكون مساوياً له او  
 اعم منه او اخص منه او مبائناً له لا سبيل الى انه اعم من المعرفة لانه قاصر عن افادة  
 التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المعرفة او امتيازاً عن جميع ماعداه  
 والاعم من الشيء لا يفيد شيئاً منهما ولا الى انه اخص منه لكونه اخفى لانه اقل وجوداً في العقل

قوله ولا ينقسم كلياً كالحساس فانه يقسم الجوهر ولا يقسم السافل أي الحيوان بل  
 يقومه قوله ولكن ينقسم جزئياً لان بعض مقسم الجنس العالي كالجوهر الناطق لان  
 الناطق مقسم للجوهر وهو ايضا مقسم للجنس السافل كالحیوان قوله العالي كالناطق  
 مثلاً يقسم الجوهر وهو مقسم للحيوان فكان بعض مقسم للعالي مقسماً للسافل وهو  
 بالحقيقة مقسم للسافل

فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص ومعانداته اكثر فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس وما يكون شروطه ومعانداته اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وجودا في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف لابد ان يكون اجلى من المعروف ولا الى انه مبائن لان الاعم والاخص لما لم يصلحا للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمبائن بالطريق الاول لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعروف مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف وبالعكس \* وما قد وقع في عبارة القوم من انه لابد ان يكون جامعا ومائعا او مطردا ومنعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعروف متناوila لكل واحد من افراد المعرفة بحيث لا يشذ منها فرد وهذا المعنى ملازم للكلية الثانية القائلة كل ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار المعرفة وهو ملازم للكلية الاولى والاطراد التلازم في الثبوت اى متى وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين الكلية الاولى والانعكاس التلازم في الانقضاء اى متى انتفى المعرفة انتفى المعرفة وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعرفة فكما لم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس قال ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده اوبه وبالجنس البعيد ورسمها تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسمها ناقصا ان كان بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد **اقول** المعرفة اما حد او رسم وكل منهما اما تام او ناقص فهذه اقسام اربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق اما تسميته حدا فلانه في اللغة المنع وهو لا شئ له على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلذكر الذاتيات فيه بتمامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده اوبه وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق اما انه حد فلما

**قوله** ملازمة للكلية الثانية الصواب انه عينهما كما نص عليه السيد في حواشي المطالع الهم الان يعتبر التغاير الاعتباري قال وهو ملازم للكلية الاولى لكونه عكس نقيض لها اى ما لم يصدق المعرفة بفتح الراء يصدق عليه المعرفة بكسر الراء



ان يحذف الادوات الدالة على ارتباط احد هما بالآخر فانا حذفنا من القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاها مفردين فهي حملية اما موجبة ان حكم فيها بان احد هما هو الآخر كقولنا زيد هو لم واما سالبة ان حكم فيها بان احد هما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فانا حذفنا لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية من القضية الاولى وليس هو الدالة على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا حذفنا ادوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقيت الشمس طالعة والنهار موجود وهما ليسا بمفردين وكذلك اذا حذفنا ادوات العناد وهي اما واو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين \* فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزم منه النهار موجود حمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقص التعريفات طرفا او عكسا \* فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان يقال هذا ذاك او هو هو او الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها هذا والقضية تلك القضية بل ان تحقق هذا والقضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذا والقضية او تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة لكن بقي ههنا شيء وهو ان الشرطية كما فسرت قضية ان احملناها لا يكون طرفاها مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين واقله ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاند لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت الشرطية تحت الحملية فالاولى ان يحذف قيد الانحلال عن التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين سميت حملية والا فشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال

قوله المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة اي يعبر عنهما فكلية او للتعميم كما في قوله تع كونه حجارة او حديد او اما المجرد التاكيد وليس للترديد والتقسيم قوله قيل صوابه قائله

الدمسقي الشارح الاول للمنه

القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والانهي حملية ائلا يرد عليه مثل قولنا يريد  
ابوه قائم فانه حملية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب  
من وجهين اما اولافلورود بعض النقوض المذكورة عليه واما ثانيا فلان انحلال القضية الى  
ما منه تركيبها والشرطية لا تتركب من القضيتين فان ادوات الشرط والعنا داخرت  
اطرافها عن ان تكون قضايا الا ترى انا اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة لاصدق  
والكذب ثم ذالوردنا اداة الشرط عليه وتلنا ان كانت الشمس طالعة خرج من ان تكون  
قضية تحمل الصدق والكذب نعم ربه يقال في الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين  
تجوزا من حيث ان طرفيها اذا اعتبر فبهما الحكم كانا قضيتين والافهما ليسا قضيتين  
لا عند التركيب ولا عند التحليل قال والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها  
بصدق قضية ولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو  
حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين  
قضيتين في الصدق والكذب معا وفي احد هما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا  
العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان كاتا او اسود اقول الشرطية قسمان  
متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير  
صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهي متصلة  
موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير  
صدق الانسانية وان حكم فيها بساب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي  
متصلة سالبة كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو جماد فان الحكم فيها بساب صدق  
الجمادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين  
القضيتين اما في الصدق والكذب معا اي بانهما لا تصدقان ولا تكذبان معا وفي الصدق  
فقط اي بانهما لا تصدقان ولكنهما قد تكذبان او في الكذب فقط اي بانهما لا تكذبان وربما  
نصدقان او بنفيه اي بساب ذلك التنافي فان حكم فيها بالتنافي فهي منفصلة موجبة  
اما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق والكذب معا سميت منفصلة حقيقية كقولنا اما

**قوله** لو رود بعض النقوض وهو زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة  
بلزمة النهار موجود **قوله** ولا عند التحليل لان التحليل لا يكون الى الاجزاء



ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا  
لا يكد بان معا واما اذا كان الحكم فيها بالإنفاذ في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا  
ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فان قولنا هذا الشيء شجرو هذا الشيء حجر لا يصدقان  
وقد يكد بان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالإنفاذ في الكذب فقط فهي  
مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لاشجرا او لا حجرا فان قولنا هذا الشيء لاشجرو  
هذا الشيء لا حجر لا يكد بان والا لکن الشيء شجرا او حجرا معا وهو محال وقد يصدقان معا  
بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسباب التنافي فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها بسباب  
الإنفاذ في الصدق والكذب كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان  
اسودا او كاتبا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسباب الإنفاذ في الصدق  
فقط كانت سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسودا فانه  
يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسباب الإنفاذ في الكذب فقط كانت  
سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا و زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما  
دون الاجتماع \* لا يقال السوالب الحملية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع  
فيه الحمل والاتصال والانفصال فلا يكون حملية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيه  
الحمل والاتصال والانفصال لانا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي على السوالب بحسب  
مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات  
تصدق على السوالب نعم المناسبة المحققة للنقل موجودا ما في الموجبات فلتحقق معنى  
الحمل والاتصال والانفصال واما في السوالب فامشابهتها اياها في الاطراف \* لا يقال  
المقدمة كانت معقودة لذكراقسام القضية الاولى والمتصلة والمنفصلة ليست من الاقسام  
الاولية بل من اقسام قسمها اعني الشرطية لانا نقول لاشك ان المقصود بالذات من  
وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى واما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل  
الاستطراد قال الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة مباحث البحث الاول في اجزائها  
واقسامها والحماية انما تتحقق باجزاء ثلاثة المحكوم عليه ويسمى موضوعه والمحكوم به  
ويسمى محمولا ونسبة بينهما يهاير تبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية واللفظ  
الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية هيئتة ثلاثية وقد يحذف

الرابط في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها فالقضية حينئذ تسمى ثنائية **أول** لما قسم القضية الى الحملية والشرطية شرع الآن في الحمليات وانما قد مها على الشرطيات لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالحمليّة انما تلتئم من اجزاء ثلاثة المحكوم عليه ويسمى موضوعاً لانه قد وضع ليحكم عليه بشي والمحكوم به ويسمى محمولاً للحملة على شي ونسبة بينهما يهاير تبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يعبر عنها بلفظين كل من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطاً لدالتهما على النسبة الرابط تسمية الدال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم \* فان قات المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة او لا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد الاول فيكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة او لا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد الثاني كانت النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء آخر فليدل عليها ايضا بلفظ آخر والحاصل ان اجزاء الحملية اربعة فكان من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ \* فنقول المراد الثاني وكان قوله بهائير تبط المحمول بالموضوع اشارة الىه فان النسبة ما لم يعتبر معها الوقوع او الالاقوع لم تكن رابطاً

**قوله** طبعاً والمراد بالتقدم الطبيعي كون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر ولا يكون عامة تامة له **قوله** اما النسبة التي اداي النسبة التي هي مورد الوقوع والالاقوع فان الايجاب والسلب يطلق به معنى الثبوت والاثبوت ايضا على ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح العنصر حيث قال الوقوع والالاقوع هو الايجاب والسلب اي ثبوت شي لشي وانتفاؤه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية بالمورد اهما وتوصيفهما بعينية الايجاب والسلب توضيح لمغائرتهما على ما هو رأي المتأخرين من اثباتهم للقضية جزء آخر سوى الوقوع والالاقوع يسمونه النسبة الحكمية التقيدية المشتركة بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة او لا وقوعها **قوله** ان اجزاء الحملية اربعة على رأي المتأخرين والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان جزء الثالث هي ثبوت المحمول بالموضوع لكنه يتعاق به علمه ان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقة النسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقة اياها



ولاحاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان من القضية يتأديان بعباراة واحدة ولهذا اخذنا جزءا واحدا حتى ينحصر الاجزاء في ثلاثة ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما وتسمى زمانية والقضية الحماية باعتبار الرابطة صانثائية او ثلثية لانها ان ذكرت فيها كانت ثلثية لاشتغالها على ثلاثة الفاظ لثلة معان وان حذفنا شعور الذهن به عنانها كانت ثنائيتة لعدم اشتغالها الا على جزئين بازاء معنيين وقوله في بعض اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغة العرب بما تستعمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية وغيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة كقولهم زيد دبب بالكسر قال وهذه النسبة ان كانت نسبة بـ

**قوله** ولا حاجة اجواب سوال مقدرو هو ان يقال اذا كان المراد الثاني فينبغي ان يدل بان آخر على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واجاب بانه لا حاجة الى ان الدال على الكل دال على الجزء **قوله** يتأديان بعباراة واحدة احدهما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما وهم **قوله** ولهذا اخذنا جزءا واحدا في القضية المفعولة وهذا متفق عاية بين الفريقين وانما الاختلاف في اجزاء المعقولة **قوله** حتى ينحصر الاجزاء على اجزاء القضية المفعولة **قوله** ثم الرابطة قضية مهملة فلا يرد انه قد يكون حركة **قوله** على ثلاثة الفاظ اي من حيث اعتبار الرابطة فلا ينافي اشتغالها على الرائد من ثلاثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة **قوله** لثلاثة معان اي لافادتها فلا ينافي دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يعمل فيما ليس زمانيا نحو كان الله غفورا رحيمًا ولا يرد ان المعاني اربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الالتيام بينهما **قوله** ولغة العجم اي اللغة الفارسية فانه المنبأ من اطلاقها الشيوعا يدل عليها الامثلة وما وقع في بعض الكتب اللغة الفارسية بدلا لها **قوله** دبب اي كاتب وفيه بحث وذلك لان قولنا زيد دبب وعالم فلا يكون فيه لفظ يدل على

يصح ان يقال ان الموضوع محمول بالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت  
نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس  
بحجر اقول هذا تقسيم ثان للحماية باعتبار النسبة الحكيمة التي هي مدلول الرابطة  
فتلك النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول كانت القضية موجبة  
كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان وان  
كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كنسبة الحجر  
الى الانسان فانها نسبة سلبية بها يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا لا يشمل  
القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها  
لا يصح بها ان يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية  
سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث يصح ان يقال الانسان ليس بحيوان  
فالصواب ان يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول او بان الموضوع ليس  
بمحمول او يقال الحكم فيها اما بايقاع النسبة او انتزاعها وذلك ظاهر قال وموضوع  
الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصصة وشخصية وان كان كليا فان بين فيها  
كمية افراد ما عاينه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سور اسميت محصورة  
ومسورة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي كلية وهي اما موجبة  
وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد  
من الانسان بجماد وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة  
وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان واما سالبة وسورها ليس كل و  
ليس بعض وبعض ايس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان بانسان وبعض  
الحيوان ليس بانسان اقول هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع فهو موضوع الحملية

الرابطة اي على النسبة الحكيمة قلنا حركة الراء في دبير والميم في دالم وهي الكسرة تدل  
عليها عندهم قوله فالصواب قلت لو قال يصح ان يكون في نفس الامر الموضوع محمول  
ورد ما قاله لكنه لم يقل كذلك بل قال يصح ان يقال اي ثبت للموضوع المحمول اعم  
من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او لا قوله هذا تقسيم ثالث ما مر كان تقسيما  
للحماية باعتبار النسبة وانما تدعى له لانه مرجع الافادة ومناط الاكتساب والبداهة وهو



اما ان يكون جزئيا وكليا فان كان جزئيا سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة  
 كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بحجر اما تسميتها شخصية فلان موضوعها  
 شخص معين واما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها ولما كان هذا التقسيم  
 باعتبار الموضوع لوحظ في اسامي الاقسام حال الموضوع وان كان كليا فاما ان يبين فيها  
 كمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية ولا يبين واللفظ الدال عليها اي على كمية  
 الافراد يسمى سورا اخذا من سور الباء كما انه يحصر الباء ويحيط به كذلك اللفظ الدال  
 على كمية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كمية افراد الموضوع سميت القضية  
 محصورة ومسورة اما انها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما انها مسورة فلاشتمالها  
 على السور وهي اي المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد او على  
 بعضها واما ما كان فاما بالايجاب او بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهي كلية  
 اما موجبة وسورها كل اي كل واحد واخذ لا الكل المجموعي كقولنا كل نار حارة اي كل  
 واحد واحد من افراد النار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء او لا واحد من  
 الانسان بجماذ وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة وسورها بعض  
 وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان او واحد  
 من افراد انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وليس كقولنا ليس كل  
 حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة  
 وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس  
 كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة فلانا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت  
 الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان  
 انسانا يكون مفهومة الصريح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان  
 الصادق والكاذب والموجب والسالب وهذا تقسيم لها باعتبار الموضوع قوله وسورها ليس  
 كل اه اعلم انه لم ينحصر الاسوار فيما ذكره رحمة لان مثل لام الاستغراق والنكرة في سياق  
 المعنى وكل ليس سور ايضا في كلام العرب لكن لم يذكر الاما هو مشهور فيه قوله بالالتزام  
 لان ليس كل يستلزم سلب الكل وهو يستلزم سلب الجزئي فهو يستلزم سلب الجزئي  
 بالالتزام قوله يثبت الانسان هذا من باب تنزيل الفعل منزلة المصداق راي الانسانية

وهو رفع الايجاب الكلي وامانه دال على السلب الجزئي بالالتزام فلانه اذا ارتفع  
 الايجاب الكلي فاما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلي او  
 يكون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي  
 جز ما فالسلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل اى رفع الايجاب الكلي ومن  
 لوازمه فيكون دلالة عليه بالالتزام لا يقال مفهوم ليس كل وهو رفع الايجاب الكلي اعم من  
 السلب عن الكل اى السلب الكلي والسلب عن البعض اى السلب الجزئي فلا يكون  
 دالا على السلب الجزئي بالالتزام لان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات  
 الثلاثة لانا نقول رفع الايجاب الكلي ليس اعم من السلب الجزئي بل اعم من السلب  
 عن البعض مع الايجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان  
 مع الايجاب للبعض الاخر او لا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب  
 الكلي فيكون لازما لهما واذا انحصر العام في قسمين كل منهما يكون ملزوما لهما كان  
 ذلك الامر اللازم لازما للعام ايضا فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع الايجاب  
 الكلي \* وبعبارة اخرى ليس كل يلزمه السلب الجزئي فانه متى ارتفع الايجاب  
 الكلي صدق السلب عن البعض لانه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من الافراد  
 لكان ثابتا لكل والمقد رخلاته هذا خاف \* واما ان ليس البعض وبعض ليس يدلان  
 على السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر لا ناذ اقلنا بعض الحيوان ليس بانسان او ليس  
 بعض الحيوان انسانا يكون مفهومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان

**قوله** الثلاثة اى المطابقة والتضمن والالتزام امانه ليس دالا بالمطابقة فلان الخاص ليس  
 تمام العام وامانه ليس دالا بالتضمن فلانه جزء منه وامانه ليس دالا بالالتزام فلانه ليس  
 لازما له **قوله** للعام ايضا يعنى كما ان السلب الجزئي لازم لكل واحد من القسمين  
 وهما السلب عن البعض مع الايجاب عن بعض اخر والسلب الكلي كك لازم للعام وهو  
 رفع الايجاب الكلي ولهذا قيد بلفظ ايضا **قوله** فظاهر لان لفظ بعض موضوع للايجاب  
 الجزئي بالمطابقة فاذا دخل عليه آدات السلب يدل على السلب بالمطابقة قال  
 عمام الدين اورد عليه ان ظهوره مع بل المطلوب حلافة لان ليس بعض لرفع الايجاب  
 الجزئي كما ان ليس كل لرفع الايجاب الكلي لازم لرفع الايجاب الجزئي



للتصريح بالبعض وادخال حرف الساب ما به وهو السلب الجزئي واما انما يدلان  
على رفع الايجاب الكلي بالالتزام فلان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد  
فيكون الايجاب الكلي منقوضا عنه اهو الفرق بين ايس كل وبين الاخرين واما الفرق  
بين الاخرين فهو ان ليس بعض قد يذكر لساب الكلي لان البعض غير معين فان  
تعيين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي فكما  
ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فكذلك هنا ايضا لانه احتمل ان يفهم منه  
الساب في اي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض هنا  
وان كان ايضا غير معين الا انه ليس واقعا في سياق النفي بل السلب انما هو وارد عليه \*  
وبعض ليس قد يذكر للايجاب العدولي حتى اذا قيل بعض الحيوان هو ليس بانسان  
اريد اثبات اللانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه و فرق ما بينهما ستقف  
عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع  
قال وان لم يبين فيها كمية الافراد فان ام تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت القضية  
طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صاحبت ان ذلك سميت مهملة كقولنا  
الانسان في خسر والانسان ايس في خسر اقول ما مر كان اذا بين في القضية كمية افراد

**قوله** فاشبه النكرة لم يقل نكرة في سياق النفي لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الا مضيفا او  
بإبدال التنوين من المضاف اليه نص ما به الرضي فلا يكون نكرة لان تنوين النكرة  
لازمة لهما **قوله** الا انه ليس واقعا في سياق النفي اي ايس النفي متوجها اليه بل اعتبر  
البعض اولا وساب عنه المحمول فالسلب وارد ما به بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار  
الضمير في ليس بمجرد الربط فلا يفيد العموم يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه  
بالفارسية بقوله بعض انسان ليست ان بعض كاتب ومن لم يفهم مقصد الشرح رجع  
الضمير المرفوع الى البعض فقال بل الساب انما هو اي لفظ البعض وارد عامة لتقدمه  
عليه في الذكر ولا يخفى ان سلب اللفظ زائد اذ يكفي ان يقال بل انما هو وارد عليه  
**قوله** فرق ما بينهما اي فرق عظيم بين السلب الانسانية عن الحيوانية وبين اثبات  
اللانسانية للحيوان فالاول سالبة والثاني موجبة واما بالاجاب سلب الانسانية  
وبالثاني اثبات اللانسانية للحيوان

الموضوع واما اذا لم تبين فلا تخلوا اما ان تصلح القضية لان تصدق كلية او جزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع اولم تصالح بان يكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم تصالح لان تصدق كلية او جزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتهما وان صلت لان تكون كلية وجزئية سميت مهملة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اهلل بيان كميتها كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر اي ما صدق عليه الانسان من الافراد في خسر و ليس في خسر فقد بان ان العملية باعتبار الموضوع منحصرة في اربعة اقسام وذلك ان تقول في التقسيم موضوع العملية اما جزئي او كلي فان كان جزئيا فهي شخصية وان كان كلياً فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق عليه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي الطبيعية وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين كمية الافراد فهي المحصورة والا فهي المهمة والاشيخ في الشفاء ثلث القسمة وقال الموضوع ان كان جزئياً فهي الشخصية وان كان كلياً فان يبين فيها كمية الافراد فهي المحصورة والا فهي المهمة وشنع المتأخرون عليه لعدم الانحصار فيها لخروج الطبيعية والجواب ان الكلام في القضية المعتبرة في العلوم والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم ان الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد والطبيعة ليست منها فخرجها

---

**قوله** الانسان في خسر هذا اذا كان اللام للعهد الذهني اما لو كانت للاستغراق فالقضية كلية ومن قال الاولى بالتمثيل قولنا انسان في خسر فقد خسر لانه رجع ما لا صحة له

**قوله** اربعة اقسام وهي الشخصية والمحصورة والطبيعية والمهمة **قوله** لخروج الطبيعية اي من الاقسام الثلاثة بناء على ما هو المصطلح فيما بينهم من تقاسير ذلك الاقسام فلا يرد ان القسمة حاصرة انه اللازم دخول الطبيعية في المهمة وبعضهم تغلف فادرجها في الشخصية بناء على ان الطبيعية لا يحتمل الشركة وبعضهم في المهمة بناء على ان معناها لم يبين كمية الافراد سواء صلح الحكم عليها ولا وتفصيله في شرح المطالع **قوله** في العلوم اي في العلوم الحكمية مطلقاً وذلك لان مسائل العلوم قوانين فلا بد من اعتبار انطباقها على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فالقضية المعتبرة في العلوم



عليه الموضوع هو بغينه ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه لكان  
المحمول ضرورياً لثبوت الموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فيخصر القضايا في  
الضرورة ولم يصدق ممكنة خاصة أصلاً فقد ظهر أن معنى القضية كل ما صدق عليه ج  
من الأفراد فهو مفهوم بـ لا ما صدق عليه بـ لا يقال إذا قلنا كل ج ب فاما أن يكون مفهوم  
ج عين مفهوم ب أو غيره فان كان عين مفهومه يلزم ما ذكرتم من أن الحمل لا يكون  
مفيد أو أن كان غيره امتنع أن يقال أحدهما هو الآخر لاستحالة أن يكون الشيء نفس ما  
ليس هو هو لأنه يجاب عنه بأن قولهم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون ابطلاً لا شيء  
بنفسه وانه محال والسائل أن يعود ويقول لاندعي الإيجاب بل اما أن الحمل ليس بمفيد  
أو انه ليس بممكن وصدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجبات فالحق في الجواب  
أننا نختار أن مفهوم ب غير مفهوم ج وقوله استحالة حمل ب على ج بهو هو قلنا لا نسلم  
وأنما يكون حمله عليه محالاً لو كان المراد به أن ج نفس ب وليس كذلك ما تبين أن المراد  
أن ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الأمور المتغايرة بحسب المفهوم على

قوله لكن ضروري الثبوت اه لان الوصف العنواني والمحمولي التلاخطة الطرفين بوجه  
التغاير والحكم انما هو باتحاد ما صدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين  
واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء بنفسه وهو ضروري قوله ممكنة خاصة اخصصها بعدم  
الصدق مع انها لم ينحصر القضايا الكاذبة فيها لانها اعمها فكذبها يستلزم كذب ما هو اخص  
منها قوله لا يكون مفيد الا انها اذا كانا مفهوماً واحداً يكون الغايبين مترادفين فلا يكون في  
المعنى حمل فلا يفيد قوله للسائل ان يعود اه اي يعود ويقول لم اردت بقولي الحمل مع  
إيجاب الحملية يعني ان القضية موجبة بل اردت ان الحمل ليس بمفيد اذا كان مفهوم ج  
عين مفهوم ب ولا يس بممكن اذا كان مفهومه غير مفهوم ب وصدق السالبة وهو ان الحمل  
ليس بممكن لانها في كذب سائر الموجبات اي اذا كان مفهوم ج غير مفهوم ب لا يصدق  
الحمل فاذا لم يصدق الحمل يكون بالضرورة كاذباً على تقدير تغاير المفهومين فاذا اردت  
ان الحمل ليس بمفيد ا وليس بممكن قلت القضية موجبة سالبة فلا يلزم ابطال الشيء  
بنفسه لان في السالبة ليس بحمل فاذا كان ابطال الموجبة بالسالبة يكون ابطال الشيء بغيره  
لان السالبة غير الموجبة قوله قلنا لا نسلم اي لا نسلم لو كان مفهوم ب وج واحد اياهم محال

ذات واحدة فما صدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى وصف الموضوع  
وعنوانه لانه يعرف به ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه  
والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية  
زيد وعمر وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزءا لها كقولنا كل حيوان حساس  
فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر وغيرهما من افراده حقيقة الحيوانية انما هي جزء  
لها وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر  
وغيرهما من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فمحصل مفهوم القضية يرجع  
الى عقدين عقد الوضع وهما تصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب  
تقيدي والثاني تركيب خبري فهنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه  
وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد ج مطلقا بل الافراد  
الشخصية ان كان ج نوعا او ما يساويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية

**قوله** وصف الموضوع هنا ما يقابل الفرد لا ما يقابل الحقيقة كما هو  
المتبادر ولذا احتاج الى تقسيمه الى ما هو عين الذات والى جزئته والى خارج منه فغايا يتبادر  
**قوله** والاول تركيب تقيدي لانه يقال في زيد قائم في طرف الموضوع زيد كنه انسان يا  
حيوان نالما است وفي طرف المحمول تركيب خبري لانه يقال زيد قائم است **قوله**  
افراد ج مطلقا اي سواء كانت حقيقة او اعتبارية حتى يدخل الاجناس والفصول  
والاصناف بل المراد الافراد الحقيقية لان الكلام في القضايا المستعملة في العلوم والحكم فيها  
انما هو على الافراد المحصلة في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول  
فانها غير محصلة في نفسها كالا صناف والخصص **قوله** والافراد الشخصية لانه لا يقال هذا  
يشكل بالاحكام على الكلمات كقولنا كل نوع كذا وكل كلي كذا لان الكلام في تحقيق القضايا  
المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منهما  
بينما لم يحتج الى تعريف وتعظيم من قصر الحكم مطلقا سواء كان الموضوع نوعا او جنسا  
وهو قريب الى التحقيق واما التحقيق فهو ان يختص ذلك بما هو المحمولات التي  
يتصف بها الطبائع استقلا لا نحو كل حيوان شئ او مفهوم او ممكن لان القرينة دالة على  
ارادة التخصيص لما ان الكلام في تحقيق القضايا المعبرة في العلوم الحكمية والمحمولات



ان كان ج جنسا او ما يساويه من العرض العالم فاذا قلنا كل انسان اوكل ناطق اوكل  
 ضاحك كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمر ووبكر وغيرهم من افرادها الشخصية  
 واذا قلنا كل حيوان اوكل ماش كذا فالحكم على زيد وعمر ووبكر وغيرهم من اشخاص  
 الحيوان وعلى الطبائع النوعية من الانسان والغرس وغيرهما ومن ههنا تبسمهم يقولون  
 حمل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده ومن الافاضل من قصر الحكم  
 مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان اتصاف الطبيعة النوعية  
 بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في  
 ضمن شخص من اشخاصها اما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالامكان عند الفارابي  
 حتى ان المراد عنده بجم ما يمكن ان يصدق عليه ج سواء كان ثابتا له بالفعل او مسلوفا  
 عنده دائما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ اي ما تم صدق عليه ج بالفعل  
 سواء كان ذلك الصدق في الماضي او في الحاضر او في المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون  
 ج دائما فاذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الروميين  
 مثلا على مذهب الفارابي لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم  
 الحكم لعدم اتصافهم بالسواد في وقت ما ومن مذهب الشيخ اقرب الى العرف واما  
 صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل  
 وبالدوام على ما سيجي في بحث الجهات واذا تقررت هذه الاصول فنقول قولنا كل ج

فيهما احوال للموجودات المتصلة في الوجود فاتصاف الطبائع بها انما هو في ضمن  
 اشخاصها وان وقع البحث فيهما عن احوال الطبائع ايضا على سبيل الندرة او الاستطراد  
 قوله ومن ههنا اذ اي من ان المراد بالافراد الافراد الشخصية والنوعية ان كان الموضوع  
 جنسا او ما يساويه قوله ومن الافاضل اراد به السيد المرقد ي قوله واما صدق وصف  
 الموضوع عطف على احوال الموضوع فليس الخ قوله فبالامكان اي الامكان العام المقيد  
 بجانب الوجود ليشتمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا للذات وما ورد المحقق  
 الطوسي من ان النطفة يمكن ان يكون انسانا فلودخل في كل انسان حيوان فمغالطة  
 نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المراد ههنا وبين الامكان  
 الاستعدادي الثابت للنطفة

ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقة كأنها حقيقة القضية المستعملة  
 في العلوم واخرى بحسب الخارج وتسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن الاشياء  
 اما الاول فنعني به كل ما لو وجد كان ج من الافراد امكنة فهو بحيث لو وجد كان ب  
 فالحكم فيه ليس مقصورا على ما له وجود في الخارج فقط بل على كل ما قد وجوده سواء  
 كان موجودا في الخارج او معدوما حينئذ ان لم يكن موجودا فالحكم فيه ليس  
 على افراد الموجود بل على افراد المقدرة الوجود كقولنا كل منقاء طائر وان كان موجودا  
 فالحكم فيه ليس مقصورا على افراد الموجود بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود  
 ايضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم يصدق كلية  
 اصلا اما الموجبة فلانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج

**قوله** بحسب الحقيقة اى على قدر حقيقة القضية وما بينهما من غير اعتبار امر زائد عايتها  
 يقال هذا بحسب ذاك اى بقدر ذاك **قوله** كأنها حقيقة القضية لكثرة استعمالها بهذا  
 الاعتبار فهي نسبة الشيء الى مفهوم الذي كالحقيقة له وانما قال كأنها النسخ لان حقيقة  
 القضية مجموع الاعتبارين ولذا قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا فنسبت الى الاول لكثرة  
 الاستعمال فكانها حقيقة **قوله** والمراد بالخارج مما هو حقيقة القضية لان هذا الاعتبار  
 ايضا معنى حقيقى لها ولذا قال سابقا كأنها حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين  
 فقال يعتبر تارة كذا وتارة كذا **قوله** عن المشاعر اى عن ادراك المشاعر فلا يشك الحكم  
 بالحكم على صفات المشاعر مع انها خارجة اذ ليست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها **قوله**  
 من الافراد الممكنة في نفس الامر فلا ينافي كونه في الخارج منحصرا في فرد بالامكان العام  
 المقيد بجانب الوجود بقرينة انه لاخراج الافراد المتبعة **قوله** وانما قيد الافراد بالامكان  
 اى والمراد بالامكان ما يقابل الممتنع اى انما قيد الافراد بالممكنة في تفسير الحقيقة  
 الموجبة الكلية ليخرج عنه الافراد الممتنعة فلا يصح ان يقال الخلاء ممتنع  
 الحقيقة لاستحالة قولنا كل ما لو وجد سواء كان خلاء فهو بحيث لو وجد كان ممتنعا  
 والمتأخرون يسمون مثل هذه القضية الذهنية **قوله** بهذا الاعتبار اى باعتبار كون الحكم  
 على الافراد مطلقا **قوله** لان ج ليس ب اى ج الذي هو ليس ب وخلاصة الاستدلال  
 ان كل مفهوم انه نقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفاته لا يصدق ذاك المفهوم في



ليس بـ لو وجد كان ج وليس بـ فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس بـ وأنه يناقض كل ج بـ بذلك الاعتبار لا يقال هـ بـ ان ج الذي ليس بـ لو وجد كان ج وليس بـ لكن لا نسلم انه يصدق حينئذ بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس بـ فان الحكم في القضية انما هو على افراد ج ومن الجائز ان لا يكون ج الذي ليس بـ من افراد ج فاننا اذا قلنا كل انسان حيوان فالانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان لان الكلي يصدق على افراد هـ والانسان ليس بصادق على الانسان الذي ليس بحيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب الكليات الى ان يصدق الكلي على افراد هـ ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض فان فرض انسان ليس بحيوان فقد فرض انه انسان فيكون من افراد هـ واما السالبة فلانه اذا قيل لاشي من ج بـ فنقول انه كاذب لان ج الذي هو بـ لو وجد كان ج وبـ فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان بـ وهو يناقض قولنا لاشي مما لو وجد كان ج فهو بحيث او وجد كان بـ ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان ج الذي ليس بـ في الايجاب وج الذي بـ في الساب وان كان فردا لم يكن يجوز ان يكون ممتنع الوجود في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس بـ ولا بعض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان بـ فلا يارزم كذب الكليتين ولما امتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان بـ والاتصال قد يكون بطريق الزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان انسان ناطقا فالخمار ناطق فسر صاحب الكشف ومن تابعه بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان بـ ان كل ما هو ما زوم لمج فهو

نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة **قوله** وليس بـ هذا ايضا خبر لكان بالعطف **قوله** بذلك الاعتبار اي باعتبار الاطلاق **قوله** هـ اي مسلم ان في الصورة الممتنعة ج الذي ليس بـ لو وجد كان ج وايس بـ لكن لانم انه يصدق حينئذ اي حين وجد ذلك الجيم بعض ما لو وجد **قوله** فقد فرض انه انسان اي الانسان الذي ليس بحيوان انسان **قوله** كاذب لان بدون قيد الامكان لا يدخل فيه الافراد الممتنعة ومن جملة

مازوم لب وليت شعري لم لم يكتفوا بمطلق الاتصال حتى لزمهم خروج اكثر القضايا عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع واما القضايا التي احدى وصفيها او كلاهما غير لازم فخارجة عن ذلك ولزمهم ايضا حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في اخص من الضرورية لاعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتبار في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد وكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ فادش لان كان ج لازم لوجود الموضوع على ما فسر به ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملازم على ان ذلك ليس بمشبهة ايضا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا بد له من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كل ج جواب الشرط وجواب الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد به كل ج في الخارج والحكم فيه على الوجود في الخارج

الافراد الامتنعة للاشي من ج ب الجيم الذي هو ب وانه بط قوله ولزمهم ايضا عطف على قوله لزمهم خروج اكثره والخروج والحصر المذكوران متغايران من حيث المفهوم وان تلازما في التحقق جعلهما لازمين قوله وفي بعض النسخ اي نسخ المتن قوله على ما فسر به اي فسر المصنف رح حيث قال اي كل ما هو ملازم ج فهو ملازم ب فما قيل ان وجود الواو في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره باللزومية ولا يلزم من عدم مساعدة تفسير صاحب الكشف واتباعه اياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن الغاطي التفسير خطأ فاحشاً قوله ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملازم اي من حيث انهما كذلك بان يقصد بذكرهما افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد فانه يدخل الواو بينهما نحو الانسان والضاحك متساويان قوله ليس بمشبهة ايضا اي ليس بملتبس كما انه ليس بمشبهة على التفسير المذكور قوله لا بد له من جواب يمكن ان يقال قد يجرد لو عن الشرطية ويستعمل لمجرد الغرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ولو اعجبك حسنهن مفروضا عجايبك حسنهن وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال في تفسير الحملية فكانه قيل كلما فرض وجوده وكان ج قوله لانه خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون نائباً عن الجزاء لانه حينئذ يكون جزاء بنسب المعنى فيكون من تنمة المبتدأ فلا فائدة في الاخبارية بعد اعتباره في جانب المبتدأ



سواء كان اتصافه بـ ج حال الحكم اوقبله اوبعد لان مالـم يوجد في الخارج جازلا وابدأ يستحيل ان يكون بـ في الخارج وانما قال سواء كان حال الحكم اوقبله اوبعد دفعا لتوهم من ظن ان معنى جـ ب اتصاف الجيم بالبائية حال كونه موصوفا بالجيمية فان الحكم ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يستدعي الحكم الوجود وما اتصافه بالجيمية فلا يجب تحققه حال الحكم فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتباني وقت كونه موضوعا للضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موصوفا بالكاتبية في وقت ما حتى يصدق قولنا كل نائم مستيقظ وان كان اتصاف ذات النائم بالوصفين انما هو في وقتين لا يقال ههنا قضايا لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها ممتنعة كقولك شريك الباري ممتنع وكل ممتنع فهو معدوم والغن يجب ان يكون قواعد عامة لانا نقول القمر لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقية والخارجية بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين فلهذا وضعوها واستخرجوا احكامهما لينتفعوا بذلك في العلوم واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد احكامها وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه

قوله لان مالـم يوجد اهـ هذا تعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ما صدق عليه جـ في الخارج تعيين الحكم على الموجود الخارجي تحققا فقط لان مالـم يوجد اصلا لم يصدق عليه جـ في الخارج قوله ليس على وصف الجيم بان يكون محكوما عليه او شرطالة او ظرفا بل هوالة للملاحظة ما هو محكوم عليه ومراة لاستحضاره قوله باحد الاعتبارين اي لا يمكن اخذها لا باعتبار الحقيقة ولا باعتبار الخارج لعدم امكان اتصاف فرد من الافراد بكونه شريكا للباري فلا يتحقق الحقيقة وكذا لا يتحقق الخارجية لانه لما لم يمكن اتصاف فرد منه بوصف الموضوع لا يكون الاتصاف واقعا في احد الا منتهى البتة لان الوقوع بعد الامكان قوله بل زعمهم انه قال زعمهم لان التحقيق عنده ان للقضية مفهوما واحدا منطبقا على جميع القضايا وهو ان كل ما يصدق عليه جـ في الخارج او في الذهن محققا ومقدرا يصدق عليه بـ والمفهومات الثلاثة جزئيات له قوله وتعميم القواعد اهـ هذا جواب عن سؤال مقدرو هو ان يقال ان من الواجب ان يكون

لولم يوجد شيء من المربعات في الخارج لصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني ولولم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع لصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول اقول قد ظهر لك مما بينا ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون وانما كان موجودا فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المربعات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل اي كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا تصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لم يخل اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها والافراد المقدرة فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية يصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان مربعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة لصدق الكلتيان معا كقولنا كل انسان حيوان فاذن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال وعلى هذا نفس المحصورات الباقية اقول لما مرنت مفهوم الموجبة الكلية امكنت ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما مائة الحكم في الموجبة الكلية فالامور المعتبرة ثمة بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى

قواعد هذا الفن عامة متناولة لجميع المواد وهو هنا ليس كذلك واجاب الش بقوله و تعميم القواعد قوله يكون بينهما اي بين الموجبة الحقيقية وبين الموجبة الخارجية عموم وخصوص من وجه لصدقهما على شيء كقولنا كل انسان حيوان و اصدق الحقيقة بدون الخارجية كقولنا كل منقذ طائر و اصدق الخارجية بدون الحقيقة كقولنا كل شكل مربع اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع



السالبة الكلية رفع الایجابات من كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الایجاب عن بعض  
 الاحاد وكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصورات  
 الاخر بالامتبارين وقد تقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق بين الجزئيتين فهو ان  
 الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من الخارجية لان الایجاب على بعض الافراد الخارجية  
 ایجاب على بعض الافراد الحقيقية مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية  
 الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية لان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم مطاقا  
 وبين السالبتين الجزئيتين مبانة جزئية وذلك ظاهر قال البحث الثالث في العدول و  
 التحصيل حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع كقولنا لا حي جماد او من المحمول  
 كقولنا الجماد لا احم او منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن  
 جزءا شيئا من ذلك سميت محصلة ان كانت موجبة وبسبطة ان كانت سالبة **ا قول** القضية  
 اما معدولة او محصلة لان حرف السلب اما ان يكون جزءا شيئا من الموضوع او المحمول

قول التحصيل

**قوله** رفع الایجاب الایجاب بمعنى الثبوت اذ لا يقع في القضية السالبة فالمعنى رفع  
 الثبوت المتصور بين اثنين واذ ما ان انه ليس بينهما في الواقع وایس معناه ان الثبوت  
 الواقع بينهما ليس بواقع حتى يارزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة الى ما قاله الله في  
 شرح المطالع من ان الایجاب جزء منه مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعقله الا مضافا اليه  
 وایس جزء منه كما ان البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزء منه والالزم اجتماع  
 العمى والبصر في الاعمى **قوله** ایجاب على بعض اى يستلزم بعض الافراد لا انه  
 عينه ضرورة ان الایجاب المقصور على الافراد الخارجية مغائر للایجاب على الافراد  
 مطلقا اى الشامل للحقيقية والمقدرة **قوله** بدون العكس اى الایجاب على بعض الافراد  
 مطلقا ليس بايجاب على بعض الافراد الخارجية فان قولنا بعض الغنقاء طائر قضية  
 حقيقية ولا يصدق خارجية لعدم الموضوع في الخارج **قوله** وعلى هذا اذ ذلك لان نقيض  
 الاخص اعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص كان نقيضها اعنى السالبة  
 الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية **قوله** وذلك ظاهر لان السالبة  
 الجزئية نقيض الموجبة الكلية ولما كان بين الموجبين الكليتين مفهوم وخصوص من

وجه فبين السالبتين الجزئيتين مبانة جزئية

اولايكون فان كان جزء الامام من الموضوع كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا  
 الجماد لا عالم او منهم جميعا كقولنا اللاحي لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت  
 او سالبة اما الاولى فمعدولة الموضوع واما الثانية فمعدولة المحمول واما الثالثة فمعدولة  
 الطرفين واما اسميت معدولة لان حرف السلب كلا و غير وليس انما وضعت في الاصل  
 للسلب والرفع فاذا جعل مع غيره كشي واحد يثبت له شيء او هو لشي آخر او يسلب  
 منه شيء او هو من شيء آخر فقد عدل به عن موضوعه الاصلي الى غيره وانما ورد الاول  
 والثانية مثلا لدون الثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال  
 الثاني المحمول المعدول فقد علم مثال معدولة الطرفين بجمعهما معا وان لم يكن حرف  
 السلب جزء الشيء من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة  
 او سالبة كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن  
 جزءا من طرفيها فكل واحد من الطرفين وجودي محصل وربما يخصص اسم المحصلة  
 بالوجبة ويسمى السالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف السلب وان كان  
 موجودا فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها وانما لم يذكر لهما مثلا لان جميع الامثلة  
 المذكورة في المباحث السابقة تصلح ان تكون مثلا لهما **قال** والاعتبار بايجاب القضية و  
 سلبها بالنسبة الثبوتية والسالبة لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم  
 موجبة مع ان طرفيها عدم بيان وقولنا لا شيء من المتحرك بماكن سالبة مع ان طرفيها  
 وجوديان **اقول** ربما يذهب الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون  
 سالبة ولما ذكر ان القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة  
 ذكر معنى الايجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت ان الايجاب هو ايقاع  
 النسبة والسلب هو رفعها فالعبرة في كون القضية موجبة وسالبة بايقاع النسبة ورفعها  
 لا بطرفيها فمتى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاها عدميين  
 كقولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم فان الحكم فيها بثبوت اللاعالمية على كل ما صدق  
**قوله** ليس جزءا من طرفيها اي من شيء من طرفيها فبساطته بالقياس الى المعدولة ولما  
 خص هذا الاسم بالسالبة مع ان المحصلة الموجبة شريك معها في عدم كون حرف  
 السلب جزءا من طرفيها



عليه انه ليس بجي فنكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لاشي من المتحرك بها كن فان الحكم فيها بسلب الساكن من كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شي من طرفيها سلب فليس الالتفات في الايجاب والسلب الى الاطراف بل الى النسبة قال والعالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب لان الايجاب لا يصح الا على موجوده تحقق كما في الخارجية الموضوع او مده كما في الحقيقية الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثنائية والقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما في الثنائية فبالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير اولا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس اقول لقائل ان يقول المعدول كما يكون في جانب المعدول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين ما شرع في الاحكام فلم خصص كلامه بالمعدول في المعدول ثم ان المحصلات والمعدولات المحمول كثيرة فما الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكر فنقول اما وجه التخصيص في الاول فهو ان المعتبر في الفن من المعدول ما في جانب المحمول وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المعدول ولاخفاء في ان الحكم على الشي بالامور الوجودية يتخالف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلف القضية بالمعدول والتحصيل في المعدول يؤثر في مفهومها بخلاف المعدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان المعدول والتحصيل انما يكون

**قوله** فحين ما شرع اه كلمة ما اما زائدة او مصدريّة فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف لفعل محذوف اي وجب التعرض لاحكامها **قوله** فلم خصص عطف عليه وليس ظرفا لخصص بدليل ايراد الفاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام **قوله** يؤثر في مفهومها انما بوجوب اختلاف مفهوم القضية قطعا فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخرى يتخالف مفهومها في الحقيقة واما اختلاف العنوان بالمعدول والتحصيل فلا يوجب اخلافا في مفهوم القضية فانه اذا كان لدات واحدة ومعان واحد هما وجودي كالجمادى والاخرى عدمي كاللاهي

في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات منه واما وجه التخصيص في الثاني فلان اعتبار العدول والتحصيل في المحمول يربع القسمة لان حرف السلب ان كان جزءا من المحمول فالقضية معدولة والانحصار كيف ما كان الموضوع وايا ما كان فهي اما موجبة او سالبة فهنا اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس زيد بكاتب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصورة والموجبة المعدولة المحمول اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فعدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف السلب في المعدولة دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف واحد في الايجاب وحرفين في السلب واما السالبة المحصورة والموجبة المعدولة المحمول فبينهما التباس من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحد فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة بسيطة فهنا اخصصها بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي ولفظي اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس اما الاول فلانه متى ثبت اللاباء لجيم

وعبر عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدمي وحكم عليهما في الحالتين بحكم واحد لم يحصل باختلاف وصف في الموضوع هناك قضيتان متخالفتان في المفهوم حقيقة بخلاف جانب المحمول قوله في الثاني وهو تخصيص السالبة والموجبة المعدولة بالذكر قوله فلان اعتبار احصائه ان ههنا اربع قضايا وست نسب بينهما خمس منطوق وفي واحد منها اشتباه فلذا تعرض لها قوله كيف كان الموضوع اي سواء كان موجودا او معدودا قوله وايا ما كان اي معدولة كانت او محصورة قوله اما المعنوي اذ حاصل الفرق ان بينهما عموم وخصوصا من حيث التحقق لان مفهوم احديهما ثبوت ومفهوم الاخرى سلب قوله لا ينعكس اي كليا



يصدق سلب الباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الباء عنه لثبت الباء له فيكون الباء والالباء ثابتين له وهو اجتماع النقيضين واما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصدق على المعدومات صح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما وحينئذ يصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباري ليس ببصير ولا يصدق شريك الباري غير بصير لان معنى الاول سلب البصر عن شريك الباري ولما كان معدوما يصدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو ممتنع الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانهما قد تجتمعان على الصدق حينئذ فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعدومة لا نأقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا ان صدق السلب لاية توقف على وجود الافراد وصدق الايجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية ان جميع افراد ج الموجودة يثبت له ب ولا شك انها انما تصدق اذا كانت افراد ج موجودة ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد من الافراد الموجودة له ليس يثبت له ب ويصدق هذا المعنى تارة بان لا يكون شيء من الافراد موجودا واخرى بان تكون موجودة

قوله وهو اجتماع النقيضين بمعنى المفهومين اللذين بينهما غاية الخلاف واجتماعهما محال بالبدية وان جاز ارتفاعهما قوله صدق اء بناء على ان ثبوت شيء لشيء يعتصي وجودا مثبت له سواء كان المثبت وجوديا كالكتابة او عدميا كاللا كتابة قوله فلان الايجاب لا يصح على المعدوم اي في الطرف الذي فيه الايجاب قوله ولا يصدق شريك الباري غير بصير لا حقيقية ولا خارجية فلا يردان الكلام في القضايا الخارجية والحقيقية وهذه قضية ذهنية ولا يحتاج الى ان يقال هذه وان كانت قضية ذهنية لكن يتضم بها حال الحقيقية والخارجية قوله ولما كان معدوما الاول ولما كان ممتنعا اذ عدم الموضوع لا يكفي في صدق السلب الحقيقي

ويثبت اللاباء لها وعند ذلك يتحقق التناقض جزئيا واما قوله فان الايجاب لا يصح الا  
على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدار كما في الحقيقية الموضوع فلا دخل  
لدي بيان الفرق اذ يكفي فيه ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب واما  
ان الموضوع موجود في الخارج محققا ومقدرا فلا حاجة اليه فكا انه جواب سوال يذكر ههنا  
ويقال ان عنيتم بقولكم الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي وجود  
الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية اصلا لان الحكم فيها ليس مقصورا  
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتم به ان الايجاب يستدعي مطلق الوجود  
فالسالبة ايضا تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لابد ان يكون متصورا بوجه  
وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجاب بان كلامنا ليس  
الا في القضية الخارجية والحقيقية لاني مطلق القضية كما سبقت الاشارة اليه فالمراد  
بقولنا الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون  
موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها  
مقدرا لوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل  
فظهر الفرق واندفع الاشكال وذلك كله ان لم يكن الموضوع موجودا اما اذا كان  
موجودا فالموجبة المعدولة والسالبة البسيطة متلازمان لان ج الوجود اذا سلب منه الباء  
يثبت له اللاباء وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي واما اللفظي فهو ان القضية اما  
ان تكون ثنائية او ثلثية فان كانت ثلاثية فالرابعة اما ان تكون متقدمة على السلب او متأخرة  
عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا هو ليس بكاتب تكون موجبة لان من شأن الرابطة  
قوله وان عنيتم به اي بقولكم الايجاب يستدعي وجود الموضوع قوله سبق الاشارة اليه وهو  
قوله بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم ما خوزة في الاغلب باحد الاعتبارين قوله  
على ذلك التفصيل يعني ان كانت خارجية فيكون الموضوع خارجيا وان كانت حقيقية  
فيكون الموضوع ذهني قوله فيظهر الفرق اي بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة  
قوله وذلك كله اذا اشارة الى ما سبق من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة  
البسيطة صدق الموجبة المعدولة بدليل قوله ان تلازمان وليس اشارة الى اهمية السالبة  
البسيطة عن الموجبة المعدولة قوله لان من شأن الرابطة اشارة الى الرابطة التي في تلك



ان تربط ما بعد ما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب الإيجاب وان تأخرت  
عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو يكاتب كانت سالبة لان من شأن حرف السلب  
ان يرفع ما بعده ما قبلها فهناك سلب الربط فيكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق  
انما يكون من وجهين احدهما بالنية بان ينوي امار بط السلب او سلب الربط وثانيهما  
بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بايجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كما يس  
فان اقبل زيد غير كاتب او لا كاتب كانت موجبة واذ اقبل زيد ليس بكاتب كانت سالبة  
**قال** البحث الرابع في القضايا الموجهة لابد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من  
كيفية ايجابية كانت النسبة اوسلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام وتسمى تلك  
الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية **اقول** نسبة المحمول الى الموضوع  
سواء كانت بالايحاب او بالسلب لابد له من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللاضرورة  
والدوام واللادوام فان كل نسبة فرضت اذ اقيست الى نفس الامر فاما ان تكون مكيفة  
بكيفية الضرورة او بكيفية اللاضرورة ومن جهة اخرى اما ان تكون مكيفة بكيفية الدوام  
او الالدوام فان اقلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى  
الانسان واذ اقلنا كل انسان كاتب لا بالضرورة كانت اللاضرورة هي كيفية نسبة الكتابة  
الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية والمنظ الدال  
عليها في القضية المفوطة او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة

القضية وكذا في قوله لان من شأن احرف السلب المراد حرف السلب التي في تلك  
القضية فانها لكونها متاخرة عن الموضوع يكون الرابط ما بعده ما قبلها فلا يرد كان  
زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شأن حرف السلب فلا يرد ليس زيد قائما **قوله** سواء  
كانت اذنبه على ان ايجابية اوسلبية في عبارة المتن تعميم للنسبة لا للكيفية على ما يوهمه  
القرب بها لان الكيفية لا تكون سلبية وصاقيل ان اللاضرورة واللدوام كيفيتان فتوهم  
نشأ من التعبير بالسلب وهما في الحقيقة عبارتان عن الامكان والاطلاق العام كما سيجي  
**قوله** تسمى مادة القضية لكونه جزءا من القضية المربعة الاجزاء والقضية التي ذكرت  
فيها جهة تسمى موجهة ومنوعة لاشتمالها على الجهة والنوع ورباعية لكونها ذات  
اربعة احرف والتي لم تذكر فيها الجهة تسمى مطلقة

يسمى جهة القضية ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لأن اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة وعلى ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي الالزام والضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت النسبة اوسلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فان النسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان تكون مكيفة بكيفية ماثمة اذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي اماعين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غير ماثمة اذا وجدت في اللفظ اوردت عبارة تدل على تلك الكيفية المعتبرة عند العقل اذا الالفاظ انما هي بازاء الصور العقلية فكما ان للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت اجزاءا للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاءا للقضية الملفوظة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية الملفوظة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عايتها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر لم تجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شبحا هو انسان واحسنا به من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان وحين نعبّر عنه بالانسان وربما يحصل منه صورة فرس وحين نعبّر عنه بالفرس فلا شبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق قوله لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع لان الحكم في القضية متقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى احد هما لم يكن الحكم المقيد مطابقا للواقع **قوله** نسبة المحمول الى الموضوع اي النسبة الصارفة في القضية الملفوظة اذا الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب ان يكون **اه** **قوله** اما مطابق اه اختار وجريان المطابقة واللامطابقة في



او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة كذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ وهي اللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة او العبارة المفوضة كانت القضية صادقة والا كان بة لا محالة قال والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلث عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها مركب عن ايجاب وسلب معا اما البسائط فست الاول الضرورية المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها ايجابا وسلبا ما امر الثالثة المشروطة العامة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتب وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الا صابع مادام كاتب الرابعة العرفية العامة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا ما امر الخامسة المطلقة العامة وهي التي تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس السادسة الممكنة العامة وهي التي تحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار يبارد اقول القضية اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة والا فبسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها اي معناها اما ايجاب فقط التصورات وهو الظاهر وما قالوا من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطا انما هو في الحكم الضمني فتدقيق لاصلاح ان التصورات لا تعارض لها قوله اما في عبارة صادقة او كاذبة لما حكم على التصورات بالمطابقة واللامطابقة وصف العبارة الدالة عليها بالصدق والكذب تجوزا واختصاصا بالصدق والكذب بالاخبار لا ينافي ذلك قوله معناها فسر الحقيقية باعني لان حقيقة المفوضة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ

كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ايسر الايجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان حقيقتها ليست السلب الحجرية من الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها يكون ملتزمة من ايجاب سلب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فان معناه ايجاب الضحك للانسان وسلبه عنه بالفعل وانما قال حقيقتها اي معناها مركبة ولم يقل لفظها لانه ربما يكون قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية باللاد وام او بالضرورة فان التركيب في القضية حينئذ بحسب اللفظ ايضا ثم ان القضايا البسيطة والاركة غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها من التناقض والعكس

لا اعتبار له بدون المعنى فكانه حقيقته التي هو بها هو قوله هي التي يكون اي القضية الواحدة فلا يرد مجموع القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب قوله ملتزمة من ايجاب وسلب ولا يرد نحو شيء من الانسان بحجر بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبي وعلى حكم ايجابي وهو كون ذلك السلب ضروري لعدم كون الحكم الثاني جزءا من القضية بل هو مستفاد من التقييد الحكم السلبي بقيد الضرورة بطريق اللزوم ولا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متحدين في الحكمين المختلفين وان صرح المصنف رح بذلك في جامع الحقائق قوله لانه ربما يكون قضية اه خلاصته ان ان قيد الامكان لعدم اشتماله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف الاول لفظا بخلاف اللادوام واللا ضرورة لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق سواء كان ايجابيا وسلبيا فالقضية اشتملة عليهما مركبة لفظا ايضا قوله غير محصورة في عدد لان الكيفيات التي يمكن اعتبارها مروضها للنسبة غير منحصرة قوله الا ان التي جرت اه لم يقل الا ان التي يبحث عنها لان من الموجهات قصا بايورد في العكس والنقيض كما سيجي الا انه لم يجز العادة بالبحث عنها وقد ضبطها المحقق التغازاني في خمسة عشر



والقياس وغير هاتئذ عشرة منها بسائط ومنها مركبات اما البسائط نسبت الاولى  
الضرورية المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع  
او بضرورة سلبية عنه مادام ذات الموضوع موجودا اما التي تحكم فيها بضرورة  
الثبوت فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها  
بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي تحكم فيها  
بضرورة السلب فهي ضرورية سلبية كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فانه حكم  
فيها بضرورة سلب الحجرية عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورية  
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف او وقت الثانية الدائمة  
المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبية عنه مادام  
ذات الموضوع موجود ووجه تسميتها دائمة مطلقة على قياس الضرورية المطلقة  
ومثلا لها ايجابا مامر من قولنا دائما كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت  
الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا مامرا ايضا من قولنا دائما لا شيء من  
الانسان بحجر فانه حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادام ذاته موجودة  
والنسبة بينها وبين الضرورية ان الضرورية اخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورة  
امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة  
والاوقات ومتى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع  
اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع  
انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن ليس

قوله والقياس عطف على التناقض بحذف المضاف اي تاليف القياس منها وهو بحث  
المختلطات قوله وانما سميت اداي انما اعتبر في اسمها هذان اللفطان وانما اوأنا  
بذلك لانه لم يقع تسمية بكاواحد من اللفظين قوله على قياس مامراي دائمة لاشتمالها  
على الدوام ومطلقة لعدم تقيد مادام في موادها بوصف قوله مامر بادنى بغيره وهو تفسير  
الجهة وفيه اشارة الى مادة اجتماعهما قوله والنسبة بينهما اذ اعلم ان النسبة بين  
القضايا انما يتحقق بحسب صدقها وتحقيقها لا بحسب الحمل على شيء فان ذلك  
مخصوص بالمفردات

يجب ان يكون واقعا الثالثة المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبية عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفة بوصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة لاشي من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري الابطش ط اتصافها بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلاشتمالها على شرط الوصف واما بالعامة فلانها اعم من المشروطة الخاصة وستعرفها في المركبات وربما يقال المشروطة العامة ملية القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت او بضرورة السلب نبي جميع اوقات ثبوت الوصف والفرق بين المعنيين انا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان اردنا المعنى الاول صدقت ككاتبين وان اردنا المعنى الثاني

**قوله** ان يكون واقعا كقولنا كل فلك يتحرك بالدوام فهو دائمة مطلقة مع انه يجوز ان لا يتحرك فلا يصدق الضرورة المطلقة ضرورة **قوله** بشرط ان يكون اه متعلق بضرورة لاثبوت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقئية سواء كانت الوصف منشاء للضرورة نحو كل متعجب ضاحك ويسمى الضرورة لاجل الوصف اولانحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبانه قضية مشروطة عامة غير معتبرة **قوله** اي يكون لوصف الموضوع اه في هذا الكلام رعاية نكتة ودفع شبهة وهي انهم قالوا ان الاعتبار في جانب الموضوع الذات وفي جانب المحمول المفهوم فكيف يصح اعتبار وصف الموضوع في المشروطة العامة **قوله** مطلقا اه اي غير مقيد بوصف او وقت بان يكون في جميع اوقات الذات بل ضرورة ثبوته في المثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا ينافي ضرورته في مادة اخرى لامر اخر كالمرتعش **قوله** وسبب تسميتها اي سبب اطلاق اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل وتسمية القضية بالمشروطة بالمعنى الثاني غير ظاهر لانه لم يشترط فيه شيء بخلاف الاول **قوله** فلانها اعم من المشروطة الخاصة لان المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات



كذبته لان حركة الاصابع ليس ضرورة ثبوت الذات الكاتب في شيء من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورة الذات الكاتب في زمان اصلا فما ظنك بالمشروطة بها فالشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة من وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون عين وصغته وقد تكون غيره فاذا اتحدت وكانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او دأما او مادام انسانا وان تغاير فان كانت المادة مادة الضرورة ولم يكن الموصف دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورية والدائمة دون المشروطة العامة كقولنا كل كلب حيوان بالضرورة او دأما الا بالضرورة مادام كاتبان ووصف الكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت

الحيوان لذات الكاتب وان لم تكن المادة مادة الضرورة لذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائم لذات الكاتب بل بشرط الكتابة واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت الضرورة في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن

**قوله** كذبته لان تحرك الاصابع ضروري لكل ما صدق عليه الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة وليس بضروري في وقت من اوقات الكتابة فان الكتابة ليست نفسها ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يصح تحرك الاصابع لها ضروريا **قوله** لذات الكاتب اه اعني لافراد الانسان فلا ينافي ضرورة ثبوتها لبعض افراده بسبب الارتعاش **قوله** كقولنا كل كاتب اه مثال للقضية التي هي ضرورة ودائمة وليست بمشروطة وقولنا لا بالضرورة عطف على قوله بالضرورة اي مثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة والدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف **قوله** ضرورة ثبوتها اي ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب اعني لافراد الانسان كاتب مع قطع النظر عن الكتابة **قوله** كما في المثال المذكور اي كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب **قوله** تثبت في جميع اوقات الوصف كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتب **قوله** بدون العكس لجواز ان يكون الوصف غرضامفارقا نحو كل قمر منخسف مظلم مادام منخسفا **قوله** مادة الضرورة المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة

الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يخلو  
الدوام عن الضرورة وتوابعها العكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات الوصف ولا يدوم  
في جميع اوقات الذات <sup>ال</sup>رابعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت  
المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفة بالعنوان ومثاله ايجابا  
وسلبا مادام في المشروطة العامة من قولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب ولا شيء  
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب وانما سميت عرفية لان العرف العام يفهم هذا  
المعنى من السالبة اذا اطلقت حتى اذا قيل لاشي من النائم بمستيقظ يفهم منه العرف  
ان المستيقظ مساوب عن النائم مادام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب اليه  
وعامة لانها اعم مطلقا من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم من المشروطة  
العامة مطلقا لانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب  
الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لانه متى صدق الضرورة او الدوام  
في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف ولا ينعكس الخامسة

قوله حيث يخلو الدوام كقولنا كل فلك متحرك دائما قوله حيث يكون الضرورة  
في جميع اذه كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسف قوله لان العرف يفهم هذا المعنى  
من السالبة اي العرف العلم يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد مادام  
وهي التي يكون بين وصفي موضوع ومحمولة تناف نحو لاشي من القائم بقاعد وهذا  
القدر كاف لنسبة هذا المعنى الى العرف ولا يجب اطراد هذا الفهم من جميع السوالب  
فما قيل بقي انه لا يفهم العرف التقيد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس  
الانسان حجرا وامثال ذلك وهم وكذا ما قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في  
الايجاب فانه يفهم في الايجاب الاطلاق العام نحو كل نائم مستيقظ وبالعكس قوله المطلقة  
العامة انه فان قلت المطلقة مقابلة للموجهة لانها التي ليست فيها الجهة والموجهة  
ما فيها الجهة واذا كانت مقابلة لها فكيف يكون اعم منها قلت التقابل بين المطلقة  
والموجهة انما هو بعدم اعتبار الجهة واعتبارها في الموجهة لا بذاتها فانه اذا صدقت  
الموجهة صدقت المطلقة لانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب بالفعل  
والمطلقة المجردة عن الدوام واللا ضرورة تسمى مطلقة عامة



المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل  
 أما الإيجاب فكقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام وأما السلب فكقولنا لا شيء  
 من الأنسان بمتنفس بالاطلاق العام وإنما كانت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت ولم تقيد  
 بقيد من دوام أو ضرورة أو لا دوام أو لا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة فإما كان هذا المعنى  
 مفهوماً للقضية المطلقة سميت بها وإنما كانت عامة لأنها أعم من الوجودية الدائمة  
 واللا ضرورية كما سيأتي وهي أعم من القضايا الأربع المتقدمة لأنها متضمنة لضرورة  
 أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية  
 النسبة ضرورة أو رتبا أو دواماً أو إمكانية العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة  
 المطلقة من الجانب المخالف للحكم فإن كان الحكم في القضية بالإيجاب كان مفهوم  
 الامكان سلب ضرورة السلب لأن الجانب المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان  
 الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فإنه هو الجانب المخالف  
 للسلب فاذ قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه إن سلب الحرارة عن النار ليس  
 بضروري واذ قلنا لا شيء من الحار يبارد بالامكان العام فمعناه إن إيجاب البرودة  
 للحار ليس بضروري وإنما سميت ممكنة لاحتوائها على معنى الامكان وعامة لأنها  
 أعم من الممكنة الخاصة وهي أعم من المطلقة العامة لأنه متضمن صدق الإيجاب بالفعل  
 فلا قل من أن لا يكون السلب ضرورياً وسلب ضرورة السلب هو امكان الإيجاب  
 فمتضمن صدق الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالامكان ولا ينعكس لجواز أن يكون

---

قوله بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسيم القوة وهو  
 كون الشيء من شأنه أن يكون كقوله الأربع وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة  
 والمشرطة العامة والعرفية قوله بالإيجاب أي يترآى منه أن في القضية الممكنة حكماً  
 بالإيجاب أو السلب وقد عرفت أنه لا حكم فيها فليحمل على الحكم الموهوم نظراً إلى  
 ظاهر العبارة هكذا في العصام قوله لاحتوائها على الامكان أي الاشتمالها على جهة  
 الامكان أي اشتمال الكل على الجزء فلا يرد أن جميع القضايا الموجهة مشتملة على  
 الامكان فإن اشتمالها على اعتبار التحقق والصدق قوله ولا ينعكس أي ليس متضمن  
 صدقت سلب ضرورة السلب يصدق الإيجاب بالفعل

الايجاب ممكنا ولا يكون واقعا اصلا وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكون  
الايجاب ضروريا وسلب ضرورة الايجاب هو امكان السلب فمتى صدق السلب  
بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز ان يكون السلب ممكنا غير واقع واعم  
من القضايا الباقية لان المطلقة العامة اعم منها مطلقا والاعم من الاعم اعم قال واما  
المركبات نسبع الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب  
الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام  
كاتبا لادائما فتركيبتها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة  
كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما فتركيبتها  
من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة اقول من المركبات المشروطة الخاصة  
وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد اللادوام بحسب  
الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف  
دوام بحسبه والدوام بحسب الوصف يمتنع ان يقيد باللادوام بحسب الوصف فان  
قيد تقييد صحيحا فلا بد من ان يقيد باللادوام بحسب الذات حتى يكون النسبة فيها

قوله ممكنا كقولنا كل فلك ساكن بالامكان قوله يكون السلب ممكنا كقولنا لا شيء من  
الفلك بمتحرك قوله والاعم من الاعم اعم فيه بحث لان الجنس اعم من الحيوان  
والحيوان اعم من زيد والجنس ليس اعم من زيد الا ان يقال ذلك تمام في الاعم بحسب  
التحقق قوله من المركبات المشروطة الخاصة اذ يعني ليس الاولوية المستفادة من قول  
المصداق الاولى المشروطة العامة اولوية حقيقية بل هي اولوية في الذكر قوله مع قيد اللادوام انما  
قال ذلك دون ان يقول وهي المشروطة العامة المقيد بالادوام لثلايتوهم ان قيد اللادوام  
خارج عن المشروطة الخاصة لكن في كون المقيد بالادوام مشروطة عامة نظر لان المشروطة  
العامة هي الكيفية بكيفية واحدة فقط لا الكيفية بالكيفيتين فالمراد انها مشروطة عامة قبل  
التقييد بالادوام وقس عليه نظائره قوله تقييد صحيحا احتراز عن القيد الغير الصحيح  
الذي هو اللادوام بحسب الوصف وقال عصام المراد به التقييد بالادوام فاندفع انه يمكن  
التقييد باللا ضرورة تقييد صحيحا بحسب الذات قوله بحسب الذات ههنا بالنسبة الى  
الجزء الاول من المشروطة الخاصة وتوالت التي لادائما في بعض اذهاب النسبة الى الجزء الثاني



ضرورية دائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لادائما في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعني الشرطية الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركيها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فهي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان معناه ان الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السالب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركيها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السالب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الايجاب والسالب فكيف تكون موجبة او سالبة

قوله لادائما منصوب على انه خبر كان او على انه بدل من ضرورة دائمة  
قوله لان ايجاب المحمول ايرادها اشكالات الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق في جميع الاوقات ولزوم الاستدراك في البيان لبداية قولنا اذا لم يكن دائما يتحقق السالب في الجملة الثاني ان اللازم الصريح لنفي تحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في وقت وفعالية النسبة اعم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالتحقيق يقضي جعل اللادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة الثالث ان قيد اللادوام في القضية لا يفيد الاساب دوام الضرورة بحسب الذات لاسلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه لقاعدة النحو واللغة عطف دائما على مادام بكلمة لا فيكون ظرفا للضرورة كما دام ظرف لها هكذا في العصام واجوبة هذه مذكورة في حاشية عبد الحكيم فانظر ثمة **قوله** ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف اذ اي فكيف يجب ان يكون موجبة او سالبة اذا لمركب من الشئتين المتخالفين لا يجب ان يكون

فنقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسابها بايجاب الجزء الاول او سلبه اصطلاحاً فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجزء الثاني مخالف له في الكيف ووافق له في الكم والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة اما بينها وبين الدائمتين فمباينة كلية لانها مقيدة باللا دوام بحسب الذات وهو مبائن لللا دوام بحسب الذات وذلك ظاهر وللضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات اخص من الدوام بحسب الذات. نقيض الاعم مبائن لعين الاخص مباينة كلية وهي اخص من الاشر وطة العامة مطلقا لانها الاشر وطة العامة المقيدة باللا دوام والمقيدة اخص من المطلق وكذا من القضايا التلت الباقية لانها اعم من الاشر وطة العامة قال الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسابا ما مر اقول العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتباً لا دائما فتركيبها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللا دوام وان كانت سالبة

احدهما وليس المعنى فكيف يصح ان يكون موجبة او سالبة اذ لا مانع من الصحة اذ لم يثبت ان المركب من الشيء وغيره لا يكون احدهما وكيف لا والمركب من الداخل والخارج خارج الى غير ذلك بل الذي ثبت هو ان المركب من الشئيين لا يلزم ان يكون احدهما قوله والنسبة بينها وبين القضايا مبتدأ وخبره محذوف دل عليه ما بعد اى مفصلة بهذا التفصيل ومعدل اما منوي في الصورة الاتية اى اما بينها وبين الاشر وطة العامة فهي اخص اه قوله والمقيد اخص من المطلق اى بحسب التحقق وفيه ان القيد قد يساوي المقيد او يكون اعم منه الان يقال ان المراد بالمقيد ليس مطلقة بل المقيد الخاص او يمنع التقييد بالمساوي والاعم حقيقة لانه لا يفيد هناك الا صورة قوله الباقية اى العرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة قوله لا دائما اى كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهي مفهوم اللا دوام لان الساب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الساب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الموجبة وهو الموجبة المطلقة



كما تقدم من قولنا دائما لاشي من الكاتب بساكن الاصابع دائما ادا ما كاتبا لادائما فتركيبها من سالبة عر فية عامة وهي الجزء الاول ومن موجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي اعم من المشروطة الخاصة لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائما صدق الدوام بحسب الوصف لادائما من غير عكس ومباينة للدائمتين على ما سلف واعم من المشروطة العامة من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العر فية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين لانهما اعم من العر فية العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة والعر فية الخاصتين يجب ان يكون وصفا مفارقا لصفات الموضوع فانه لو كان دائما له ووصف المحمول دائما بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما لذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات هذا خلف قال الثالثة الوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشي من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة اقول الوجودية اللا ضرورية هي

قوله سالبة مطلقة عامة وهي قولنا لاشي من الكاتب به متحرك الاصابع بالفعل قوله على ما سلف حيث قال في الصفحة المتقدمة لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبائن للدوام اذ قوله لتصادقهما اي العر فية الخاصة والمشروطة العامة في مادة المشروطة الخاصة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لادائما ولا شي من الكاتب به متحرك الاصابع بالفعل قوله بدونها اي بدون العر فية الخاصة في مادة الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان ما دام انسانا قوله بحسب الوصف من غير ضرورة كقولنا كل زنجي اسود ما دام زنجيا لادائما فلا يصدق الضرورة بحسب الوصف ههنا فلا يصدق المشروطة العامة قوله وصفا مفارقا لذات الموضوع متعلق بوصفا لا مفارقا والا لوجبته من والوصفية مسلمة لكونها مأخوذة في مفهومها فلذا لم يتعرض لاثباته واثبت وجوب كونه مفارقا

المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورة بحسب الذات وان  
 امكن تقييد المطلقة العامة باللا ضرورة بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذه التركيب  
 ولم يتعرفوا احكامها فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا باللا ضرورة  
 فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة العامة فهي  
 الجزء الاول واما السالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان  
 العام فهي معنى اللا ضرورة لان الايجاب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة  
 الايجاب وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب وان كانت سالبة كقولنا لا شيء  
 من الانسان بضاحك بالفعل لا باللا ضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء  
 الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى اللا ضرورة فان السلب اذا لم يكن ضروريا  
 كان هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو الامكان العام الموجب وهي  
 اعم مطلقا من الخاصتين لانه متى صدقت الضرورة اوالك وام بحسب الوصف لادائما  
 صدق فعلية النسبة لا باللا ضرورة من غير عكس ومبائنة للضرورة لتيقيد ما باللا ضرورة  
 بحسب الذات واعم من الدائمة من وجهة تصادقهما في مادة الدوام الخالي من الضرورة  
 وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا من المشروطة  
 والعرفية العامتين لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة

قوله ولم يتعرفوا احكامها من العكس والنقيض وتركيب القياس في الصراح التعرف  
 شناختن قوله صدق فعلية النسبة لا باللا ضرورة اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام اعم  
 من الدوام الوصفي واما لا باللا ضرورة فلانه اعم من اللادوام وذلك اللا ضرورة عينه  
 اي الضرورة اخص من عين اللادوام ونقيض الامم اخص من نقيض الاخص قوله  
 الدوام الخالي من الضرورة نحو كل فلك يتحرك باللا ضرورة قوله في مادة اللادوام  
 وهي مادة المشروطة والعرفية الخاصتين نحو كل انسان ضاحك بالفعل لا باللا ضرورة  
 قوله لتصادقها اي كل واحد من وجودية اللا ضرورة والمشرطة والعرفية العامتين  
 في مادة المشروطة الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب الاداء وصدقهما  
 اي المشروطة والعرفية العامتين بدونها اي الوجودية اللا ضرورة في مادة الضرورة التي  
 يكون العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة والعرفية اللادوام وكذا الحال



وصنفهما في مادتي اللادوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة لخصوص من  
 المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة قال الرابعة الوجودية اللادائمة  
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة  
 فتركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا  
 ما مر اقول الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي  
 سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى  
 سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت ان مفهوم  
 مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما  
 ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وهي اخص من الوجودية اللا ضرورية  
 لانه متى صدقت مطلقتان صدقت ممكنة ومطلقة بخلاف العكس واعم من  
 الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة والدوام بحسب الوصف لادائما تحققت فعلية  
 النسبة لادائما من غير عكس ومباينة للذاتيتين على ما مر غير مرة واعم من  
 العامتين من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة  
 والدوام وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة والممكنة  
 العامتين وذلك ظاهر قال الخامسة الوقتية وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت  
 المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا  
 فيما سيأتي في الوجودية اللادائمة وصدق الوجودية اللا ضرورية بدونها اي المشروطة  
 والعرفية العامتين في مادة اللادوام بحسب الوصف وهي مادة اقتراق المطلقة العامة  
 عن العامتين نحو كل نائم مستيقظ بالفعل لا بالضرورة قوله قد عرفت انه اي  
 في المشروطة الخاصة قد عرفت ان مفهوم اللادوام مطلقة عامة حيث قال ثمه وهو  
 مفهوم اللادوام لان ايجابه قوله بخلاف العكس اي ليس كلما صدق كل انسان  
 ضاحك بالفعل لا بالضرورة صدق كل انسان ضاحك بالفعل لادائما لجواز الدوام  
 بدون الضرورة قوله على ما مر غير مرة حيث قال في المشروطة الخاصة مقيدة  
 باللادوام بحسب الذات وذلك ظاهر قوله حيث لا دوام اي المطلقة العامة المقيدة باللادوام  
 بحسب الذات قوله وذلك ظاهر لان الوجودية اللادائمة هي المطلقة مع قيد اللادوام

باللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف في وقت حيولة الارض بين الشمس لادائما فتر كيبها من موجبة وقتية مطابقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر به منخسف وقت التربيع لادائما فتر كيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة **اقل الوقتة** هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او ضرورة سالبة عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيولة الارض بين الشمس لادائما فتر كيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول اعني قولنا كل قمر منخسف وقت الحيولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لا شيء من القمر به منخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر به منخسف وقت التربيع لادائما فتر كيبها من سالبة وقتية مطلقة وهي لا شيء من القمر به منخسف وقت التربيع ومن موجبة مطلقة عامة وهي كل قمر منخسف بالاطلاق العام وهي اخص من الوجوديتين مطلقا لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائه اولا بالضرورة ولا تنعكس ومن الخاصتين من وجه لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع في شيء من الاوقات صدقت القضايا الثلاث كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفا والمقيد اخص من المطلق واذا كان اخص من المطلقة العامة كان اخص من الممكنة بالطريق الاول **قوله** هي التي حكم فيها اخرج بقيد الضرورة ما ليس الحكم بالضرورة اعني المطلقة العامة والممكنات والوجوديات وبقوله في وقت معين مننشر ثان اذ لا يعتبر فيهما تعيين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من اوقات وجود الموضوع العامتان والخاصتان فان المتبادر منه ما يقابل اوقات الوصف **قوله** التربيع هو وقت كون الشمس في الدرجة الرابعة واتفق اهل النجوم على ان الشمس اذا كانت في الدرجة الرابعة لا تحال الارض بين القمر وبينها فصدق قولنا لا شيء من القمر به منخسف وقت التربيع ان مادة الانخساف هي الحيولة ولما لم يقع الحيولة لم ينخسف هذا **قوله** كقولنا بالضرورة كل اذ اكتفى بقوله كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم اه



لادائما وبالتوقيت لادائما فان الانخساف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض  
الافاق والاطلام ضروري للانخساف كان الاطلام ضروريا للذات في ذلك الوقت  
وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدقت الخاصتان ولم تصدق  
الوقتيّة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فان الكتابة  
لما لم تكن ضرورة للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع الضروري  
بحسبها ضروريا للذات في وقت ما فلا تصدق الوقتيّة وان لم يصدق الضرورة بحسب  
الوصف ولا الدوام بحسب الوصف لم يصدق الخاصتان وتصدق الوقتيّة كما في المثال  
المذكور هذا اذا فسرنا المشرطة بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فسرناها بالضرورة  
مادام الوصف فيكون المشرطة الخاصة اخص من الوقتيّة مطلقا لانه متى تحقق  
الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات  
تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس والوقتيّة مبانيّة المدايمتين  
واعم من العامين من وجه لتصادقها في مادة المشرطة الخاصة وصدقهما بدونها في  
مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة

من غير ذكر الدائمة مع انه لا بد منها في بيان مادة اجتماع القضايا الثلاث لظهور  
استلزام الضرورة الدائمة وتكرار افيها مرقوله وان لم يصدق الضرورة بحسب الوصف اه  
يعني بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الشمس فان الانخساف ليس ضروريا  
بحسب وصف القمرية ولادائما بحسبه فلا يصدق كل قمر منخسف مادام قمر الادائما مرقوله هذا  
اه اي ثبوت النسبة والفرق بين الوقبة وبين الخاصتين على سبيل العموم والخصوص  
من وجه اذا فسرنا اه قوله كما في المثال المذكور وهو كل قمر منخسف وقت حيلولة العرض  
قوله وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات لكون الوصف مفارقا بناء على ان الكلام  
في الخاصتين قوله من غير عكس اي متى تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات  
لزم منه تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف لاحتمال ان يكون في بعض اوقات الذات  
ولا يكون الوصف فيها قوله واخص من المطلقة العامة لانه متى صدق ثبوت المحمول  
الموضوع بالضرورة في وقت معين صدق ثبوته له بالفعل وبالامكان وهذا مفهوم ما المطلقة  
العامة والممكنة العامة من غير عكس والمادة الاجتماعية قولنا بالفعل وبالامكان العام كل قمر

والممكنة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول  
للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام  
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما  
لادائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة و سالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة  
كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها من سالبة  
منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة **اقول** المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت  
المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادائما بحسب  
الذات وليس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها بل ان لا يقيد بالتعيين  
ويُرسل مطلقا فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما  
كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما  
وسالبة مطلقة عامة اي قولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم الادوام  
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها  
من سالبة منتشرة مطلقة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم الادوام وهي  
اعم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادائما صدقت الضرورة في وقت ما

منخسف وقت حيولة الارض ومادتها الاقتراعية كقولنا بالفعل والامكان كل فلك  
متحرك **قوله** والممكنة العامة لان المطلقة غير مقيدة والعرفية مقيدة والممكنة اعم من  
المطلقة والاعم من الاعم **قوله** لادائما بحسب الذات معطوف على ضرورة  
ليصير المعنى التي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون الثبوت أو السلب مقيدا بعدم  
الدوام الذاتي وعبارة المصنف مقيدا بالادوام احسن من قوله ولادائما ويجب  
حمل قوله عليه ليصح المعنى فتأمل **قوله** ليس المرادة اذا اعتبار عدم التعيين مع قيد  
الادوام بحسب الذات محال هكذا في سعدية وقال عبد الحكيم ان وجود الوقت الغير  
المعين محال فضلا عن ضرورة ثبوت شيء فيه أو سلبه **قوله** لانه اذا صدقت الضرورة  
في وقت معين لادائما صدقت في وقت ما بدون العكس فيه بحيث لانه اذا كان وقت ما وقتا  
معين لا محالة بصدق العكس ايضا وجوابه ان كل وقتية يستلزم صدق المنتشرة بدون  
العكس لان صدق المنتشرة في مادة تلك الوقتية يصح ان يكون باعتبار وقت آخر مثلا



لادائم بدون العكس ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق  
وأعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزءا لوقتية والمنتشرة  
قضيتان بسيطتان غير معدودتين في البسائط حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين  
وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما والاخرى سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطابقة  
لعدم تقيدها بالادوام واللاضرورة والاخرى منتشرة لانه لما لم يتعين وقت الحكم فيها  
احتمل الحكم فيها كل وقت فتكون منتشرة في الاوقات ومطابقة لانها غير مقيدة بالادوام  
واللاضرورة ولهذا اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسميهما فكانتا وقتية ومنتشرة  
لامطلقتين وربما نسمع فيما بعد مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطابقة  
والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين  
والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما  
بالعموم والخصوص وهو واضح لا ضرورة فيه قال السابعة امكنة الخاصة هي التي حكم  
فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهو سواء كانت موجبة  
كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشي من  
الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنة ماضيتين احدهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة  
فيها ان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية  
موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما **اقل** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بساب  
الضرورة المطلقة من جانبي الايجاب والسلب فان اقلنا كل انسان كاتب بالامكان

يصدق قولنا زيد يستحق الاكرام في وقت التلاوة لجواز صدقه باستحقاقه الاكرام وقت  
الصوم نامل **قوله** على قياس نسبة الوقتية من غير فرق لان المنتشرة اخص من  
الوجوديتين مطلقا وهو اخص من الخاصيتين من وجه ومبائنة للدائمتين واعم من  
العائتين من وجه واخص مطلق من المطلقة العامة ومن الممكنة العامة **قوله** ففرق  
بينهما اي بين ما ذكرهنا من المطلقتين وما يسمع فيما بعد بالعموم والخصوص فهو  
من تنمة الدليل او الفرق بين المطلقة الوقتية والمطابقة المنتشرة لان المطلقة الوقتية و  
المطلقة المنتشرة اعم مطلقا من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطابقة لان الوقتية المطلقة والمنتشرة  
المطلقة قيدان بالضرورة دون غيرهما

الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص كان معناه ان ايجاب الكتابة  
للانسان وسلبها عنه ليس بضروريين لكن سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب  
وسلب ضرورة السالب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة  
ان يكون تركيبها من الممكنتين العامتين احد يهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين  
موجبتهما وسالبتهما في المعنى لان معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة من الطرفين سواء  
كانت موجبة او سالبة بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة وان  
عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعم من سائر المركبات لان في كل منها ايجابا  
او سلبا ولا اقل فيهما من ان يكونا ممكنتين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب  
والسلب ان يكون احديهما بالفعل او بالضرورة او بالدوام ومباشرة للضرورة المطلقة  
واعم من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة من وجه لتصادقها في مادة الوجودية  
اللا ضرورية ان كان المحمول دائما مادام الذات وضروريا مادام الوصف وصدق الممكنة  
الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة الضرورة

قوله ولا يلزم انه لان الممكن لا يجب وقومه لا يقال يلزم خلا والواقع من النقيضين  
لانا نقول ليس الايجاب والسلب على طرفي النقيض مطلقا فان قولنا كل  
انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع ان جزئها كلاهما مرتفعان في الواقع  
وهذا القدر كاف اثما في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلية  
النسبة في القضية الشخصية والجزئية نحو زيد كاتب بالامكان وبعض الانسان  
كاتب بالامكان كيلا يلزم ارتفاع النقيضين لا يضر في ذلك قوله واعم من  
الدائمة لجواز خلاو الدوام من الضرورة كما مر قوله لتصادقها اي الخمسة في  
المادة الوجودية ان لا ضرورية اذا كانت الاطلاق العام في مادة الدوام الخالي من  
الضرورة نحو كل فلك متحرك بالفعل ومادام فلكا لا بالضرورة قوله حيث لا خروج  
نحو كل عنقاء موجود بالامكان الخاص قوله وبالعكس اي ويصدق الدائمة والعامتان  
والمطلقة العامة بدونها في مادة الضرورة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان لان فيها  
سلب الضرورة وسلب الضرورة مبائن للضرورة كما مر آغا قوله في مادة الضرورة اي  
الضرورة الذاتية اذا كان الوصف العنواني عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة



واخص من الممكنة العامة فقد ظهر ما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم القضايا البسيطة  
 والممكنة الخاصة اعم من المركبات والضرورية اخص البسائط والشروط الخاصة اخص  
 المركبات على وجه وقد ظهر ايضا ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة  
 عامة مخالفتين في الكيفية القضية المقيدة بهما حتى اذا كانت موجبة كانتا سالتين  
 وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين لهما في الكم فان كانت كلية كانتا كليتين و  
 ان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو لضابطة في معرفة تركيب القضايا المركبة وانما  
 قال اللادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا  
 اطلق يراد به المفهوم المطابقة وليس مفهوم اللادوام المطابقة المطلقة العامة فان لادوام  
 الايجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع  
 دوام الايجاب بل لازمه فهو معناه الالتزامي واما الضرورة فمعناه الصريح الامكان  
 العام لان لا ضرورة الايجاب مثلا هو سلب ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب  
 فلما كان احدي القضيتين عين معنى احدي العبارتين والاخرى ليست بمعنى  
 الاخرى بل من لوازمه فاستعمل عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما قال الفصل الثاني

قوله على وجه اي اذا فسرت بالضرورة في جميع اوقات الوصف بخلاف ما  
 اذا فسرت بشرط الوصف فانه ح اخص من الوقتية من وجه كما مر قوله وموافقتين  
 لهما في الكم اذ بناء على انهما رفعان للنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت قوله  
 في معرفة تركيب القضايا اي تركيبهما مع قيد اللادوام واللاضرورة قوله مفهومه  
 الصريح اذ اعلم ان المفهوم اعم من المعنى والمدلول فان المفهوم يحصل في الذهن  
 سواء كان مأخوذا من اللفظ اولا والمعنى مأخوذا من اللفظ وقيل لافرق بين المعنى  
 والمدلول قوله فلما كان اذ وكان قصده الاقتصار ليرتب الجزاء عليه ولا يرد انه لم  
 ثم يستعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في اللاضرورة قوله احدي القضيتين وهما المطلقة  
 العامة والممكنة العامة واحدي القضيتين هي الممكنة العامة معنى احدي العبارتين  
 وهي اللا ضرورة من اللا ضرورة والادوام قوله لتكون مشتركة بينهما اي بين العين  
 واللازم فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غير اشيع  
 ويكون استعمال الاشارة لهذا النكتة لاينا في ان يكون لاستعمالها نكتة اخرى ككونها امرا

في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا وهي امامتصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعالية والتضائفي واما انتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا ما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق **اقول** لما وقع الفراغ من الحملات واقسامها شرع في اقسام الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية ما يتركب من قضيتين وهي اما متصلة ان اوجبت او سلبت حصول احدتهما عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت او سلبت انفصال احديهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى تاليا لتلوها اياها ثم ان المتصلة اما لزومية او انتفاقية اما اللزومية فهي التي يكون صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة شيء بسببه يستصحب الاول الثاني كالعالية والتصائفي اما العلية فبان يكون المقدم عللة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا ومعلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي عللة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان وجودا لنهار واضاءة العالم معلولان لظهور الشمس واما التضائفي

اجماليا لوفصل ارجعا الى النقيضين وعدم صراحتهم في الانتفاء في الـ **الكم قول** لما وقع الفراغ اه انما قدم المتصلة لان كلامه في الشرطية والمفهوم من الشرطي باعتبار وضع اللغة العربية صافية حرف الشرط وذلك يتحقق في المتصلة ويسمى المنفصلة بالشرطية باعتبار اللغة مجازا والحقيقة اشرف من المجاز **قول** يستصحب استصحاب صاحب جيزي خواستن **قول** او يكونا معلولي عللة واحدة فان قلت اذا كان المقدم والتالي معلولي عللة واحدة فكيف يثبت التلازم بينهما قلنا يثبت التلازم بالاضرب



فبان يكون متضائفين كقولنا ان كان زيد اباهمرو فكان عمر وابنه وهذا التعريف لا يتناول اللزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها فالاولى ان يقال اللزومية ما يحكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية اخرى للعلاقة بينها موجبة لذلك وهو يتناول اللزومية الكاذبة لان الحكم بالعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع ولثبوته من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها للعلاقة موجبة لذلك بل بمجرد صدق الجزئين كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه للعلاقة بين ناطقية الحمار وناطقية الانسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما بدون الاخر وليس فيها الاتفاق الطرفين على الصدق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل بمجرد صدقهما كان الاولى ليتناول الاتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصدق التالي للعلاقة ربما لم يطابق الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم او يصدق وتوجد العلاقة وقد يكمن في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل بمجرد صدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا ويسمى الاتفاقية بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا ينعكس واما المنفصلة فقد عرفت انها ثلاثة اقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما صدقا وكذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا ومانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا ومانعة

الاول والشكل الاول فنقول متى تحقق المقدم تحقق علته ومتى تحقق علته تحقق التالي ينتج متى تحقق التلازم تحقق التالي وهو المطلوب **قوله** فالاولى اول في شرح المطالع من ان هذا التعريف للصادقة وتعريف الكاذبة بالمقائسة كما انه يختص بالموجبة **قوله** بان لا يصدق التالي كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار صائل **قوله** صدقا فقط من غير ان يتنافيا في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب وكذا في مانعة الخلو معناه من غير ان يتنافيا في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون

الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما كذباً فقط كقولنا إما أن يكون ربه في البحر وإما أن لا يغرق وإنما سميت الأولى حقيقة لأن التنافي بين جزئيهما أشد من التنافي بين جزئي الأخيرين لأنه في الصدق والكذب معا فهي أحق باسم المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين جزئيهما والثالثة مانعة الخلو لأن الواقع ليس يخلو عن أحد جزئيهما وربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق أو في الكذب مطلقاً وبهذا المعنى تكونان أعم من المعنيين الأولين والحقيقية أيضاً ولتبع بعض الأفاضل هنا بحث شريف وهو أن المراد بالمنافاة في الجمع أن لا يصدق على ذات واحدة لأنهما لا يجتمعان في الوجود فإنه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لأن الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجامعه في الوجود لكن الشيخ قد نص على منع الجمع بينهما ثم قال وعندى في هذا الموضوع نظراً يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والمزوم فإن جزء الشيء من لوازمه وقد اجتمعوا على أنه لا يمنع جمع بين اللازم والمزوم ولا يمنع الخلو ورجاء من الله تعالى أن يفتح عابه الجواب عن هذا الاعتراض

متبائناً للحقيقية قوله التنافي في الصدق أو أنه كما ذكرنا فإنا نحوا ما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو التنافي في الكذب قال إنفاً إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق قوله وبهذا المعنى يكونان أعم أي من الحقيقية مطلقاً وكل واحدة منهما بالمعنى الأخير أعم من الأخرى من وجه واستخراج المثال ظاهر بادنى ملاحظة قوله أعم من الحقيقية لأنهما بهذا المعنى يتناولان الحقيقية دون الأول قوله لتبع بعض الأفاضل إشارة إلى الملاجلال الدمشقي والشارح السمرقندي قوله ثم قال أي قال ذلك الفاضل الدمشقي أن عندى في هذا أي في نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير نظر قوله جواز منع الجمع أنه فان اللازم والمزوم يصدقان على ذات واحدة كما يصدقان في الوجود لأن لازم الشيء يصدق معه قوله على أنه لا يمنع أنه وذلك لأن تحقق المزوم يستلزم تحقق اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم قوله ورجاء بصيغة الماضي عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو معطوف بتقدير العامل الماضي يعني أن ذلك الفاضل قال وارجو من الله أن يفتح عابه الجواب اظهر أن الصواب في هذه



وهو ليس الانظر افيما اراد من عبارة القوم فحاشاهم ان يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من اقسام المنفصالة والانفصال لم يعتبروه الا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة ان يصدق قضية على ما صدق عليه قضية اخرى ولا يكون بين القضيتين منع الخلواصلا ضرورة كذبهما على شيء من الاشياء وقله مفردة من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود واما ان الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما ان يكون هذا واحد او اما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لامتناع اجتماع جزئيهما على الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقله التدبر قال وكل واحد من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفافية وهي التي تكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للاسود الا لا كاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتباً حقيقة اولاً اسوداً وكاتباً مانعة الجمع او اسوداً او كاتباً مانعة الخلوا قول وكل واحدة من المنفصلات الثلاث اما عنادية واما اتفافية كما ان المتصلة اما لزومية واما اتفافية فنسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة

قوله وهو ليس نظراً به يحتمل ان يكون المجيب بعض الافاضل المذكور وهو السائل ويحتمل ان يكون المجيب الشيخ **قوله** من عبارة القوم وهي ان مانعة الجمع هي التي حكم فيها بالمنافاة بين جزئيهما في الصدق **قوله** فلو كان حاصل السؤال ان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يكون لازمة وقد نص الشيخ على ان بينهما منع الجمع فيلزم من نصه ان بين اللازم والملازم منع الجمع ولم يتل بها واحد وحاصل الجواب ان الشيخ اثبت منع الجمع بين قوائمه هذا واحد وهذا كثير وليس شيء من هاتين القضيتين جزئي الاخر فانه قطع الاعتراض جزماً وقطعاً **قوله** فله قلة الدبراعب فله الدبر المعترض الذي هو الشا سمر قندي او الله الملاجلال الد مشقي لانه قد ظن ان الشيخ قد اثبت منع الجمع بين مفهومي الواحد والكثير وهذا ليس بالكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير **قوله** فنسبة العناد اه يريد ان العناد في المنفصلة

اللزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذات  
الجزئين اي يحكم فيها بان مفهوم احدهما منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع  
كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر وان لا يغرق واما الاتفاقية  
فهي التي يحكم فيها بالتنافي للاثباتي الجزئيين بل بمجرد الاتفاق اي بمجرد ان يتفق  
في الواقع ان يكون بينهما منافية وان لم يتضمن مفهوم احدهما ان يكون منافيا للآخر كقولنا  
للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتباً كانت حقيقة فانه لا منافية بين مفهوم  
الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان انتفاء الكتابة  
ولا يكذب ان لوجود السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا اسود او كاتباً كانت مانعة الجمع  
لانهما لا يصدقان ولكن يكذبان لان انتفاء الاسواد والكتابة معاني الواقع ولو قلنا اما  
ان يكون هذا اسود او كاتباً كانت مانعة الخلو لانهما لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقيق  
السواد والكتابة بحسب الواقع **قال** وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمانية هي  
التي يرفع ما حكم به في موجبها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد  
تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية **اقول** قد عرفت ثماني قضايا  
متصلتان لزومية واتفاقية ومنفصلتان ست ثلاث منها عناديات وثلاث منها  
اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعاريفها المذكورة لا تنطبق الا على الموجبة فلا بد  
من تعريف سوا لهما فسالبة كل واحدة منها هي التي يرفع ما حكم به في موجبها فلما  
كانت الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت سالبة اللزومية سالبة  
اللزوم اي ما حكم فيها بسلب اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها  
بلزوم السلب موجبة لزومية سالبة مثلاً اذا قلنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة  
فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس  
وان اقلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها  
بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم  
كاللزوم في المتصلة فلا يستعمل في المشهور اللزوم في المنفصلة **قول** لانهما لا يصدقان  
معاً لان التنافي بين الاسود والكاتب في الصدق فقط لان اتانتهما ولا لا متنع  
احتما عنهما معاً على شيء من الصور وليس كذلك بل ذلك بمجرد الاتفاق



فبها بموافقة التالي للمقدم في الصدق كانت السالبة لاتفاقية سلب الاتفاق اي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية موجبة فاذا قلنا ليس اذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناهقية الحمار لناطقية الانسان واما اذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فليس الحمار ناهقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهقية الحمار لناطقية الانسان وعلى هذا يكون السالبة العنادية سلب العناد وهي التي يحكم فيها برفع العناد الذي هو في الصدق والكذب وهي السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة الجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مانعة الخلولا ما يحكم فيها بعناد السلب والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق المانعة على احد الانحاء لا ما يحكم فيها باتفاق السلب قال والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق او بالعكس وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال اقول صدق الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الامر وعدمها لا بصدق جزئها وكذبها فان طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والافهي كاذبة كيف ما كان جزءاها ثم اذا نسبنا جزئها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون المقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس فلبين ان كلا من الشرطيات

**قوله** وعلى هذا اي على تقدير كون السالبة ما يرفع ما حكم في القضية الموجبة **قوله** وهي السالبة العنادية كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا **قوله** هو في الصدق كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا **قوله** وهو اربعة الخ او كقولنا زيدا اما ان يكون في البحر او لا يغرق **قوله** على احد الانحاء جمع نحو اي على احد الوجوه الثلاث اعني في الصدق والكذب معا او في الصدق فقط او في الكذب فقط **قوله** عن صادقين اي معلوم في الصدق وكذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ليصح مقابلتها للمجهول الصدق والكذب **قوله** فلننس اما على صيغة الامر للمتكلم

من أي هذه الأقسام تتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة تتركب من صادقين كقولنا  
 إن كانت زيداً إنساناً فهو حيوان ومن كان بين كقولنا إن كانت زيداً حراً كان جماًداً  
 ومن مجهولي الصدق والكذب كقولنا إن كان زيداً يكتب فهو يحرك يداه ومن مقدم  
 كاذب وتال صادق كقولنا إن كان زيداً حراً كان حيواناً دون عكسه أي لا تتركب  
 من مقدم صادق وتال كاذب لامتناع استلزام الصادق الكاذب والالزام كذب  
 الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلان الالزام كاذب وكذب الالزام يستلزم  
 كذب الملزوم وأما صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم  
 لصدق الالزام لا يقال إذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم  
 أن كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال  
 كاذب لا أنقول ذلك في الكلمة لافي الجزئية فإن قلت لما اعتبر في جزئي المتصلة الجهل  
 بالصدق والكذب زاد الأقسام على الأربعة فنقول تلك الأقسام الأربعة عند نسبتها إلى  
 أو على صيغة المضارع مع لام الابتداء **قوله** فالمتصلة الموجبة أي اللزومية والمنفصلة  
 أيضاً يتركب من الأقسام الأربعة إلا أن المقدم فيها لما لم يكن مما تارة من التالي بالطبع  
 اعتبروا القسمين فيهما قسماً واحداً **قوله** وصدق الكاذب أي نقول لزم كون الشيء  
 ملزوماً أو غير ملزوم أو كون الشيء لازماً وغير لازم **قوله** فلان الالزام فيها وهو التالي مثل كان  
 حراً **قوله** لا يقال إذ معارضة الدال على امتناع التركيب المذكور  
 وحاصل الجواب أن المذكور في معرض المعارضة لا يصلح المعارضة لأن كلامنا في الكمية  
 والالزام من العكس صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالمنع منع السند والجواب بإثبات  
 المقدمة الممنوعة تعرف **قوله** تنعكس موجبة جزئية نحو إذا كان الإنسان ناهقاً فهو  
 حيوان عكسه إذا كان بعض الإنسان حيواناً فهو ناهق **قوله** لا نأخذ ذلك أي عدم  
 التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في الكمية لافي الجزئية مثلاً إذا قلنا كلما كان  
 زيداً حراً كان حيواناً يصدق عكسه جزئية وهي قد تكون إذا كان زيداً حيواناً كان  
 حراً ولا يصدق كلية **قوله** فإن قلت حاصلة أن اعتبار جعل الجزئين في التركيب  
 بنا في حصر الطرفين في الأقسام الأربعة فاما أن يسقط هذا القسم من بيان التركيب  
 أو زاد الأقسام على الأربعة



نفس الامر وهي داخله فيها والمتصلة الموجبة الكاذبة تتركب عن الاقسام الاربعة لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جاز ان يكونا كاذبين كقولنا ان كل الخلاء موجودا كان العالم قد يما وان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا ان كل الخلاء موجودا فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كل الانسان ناطقا فالخلاء موجود وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا كانت اتغافية فكذبها من صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما الاخر بالضرورة كقولنا في الصدق ان كان الانسان ناطقا قالهم ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين او كان التالي كاذبا والمقدم صادقا فكذبها ظاهر لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتالي صادقا فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا اكتفينا بمجرد صدق التالي بكون صدقها من صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق وكذبها من القسمين الباقيين وههنا بحث شريف وهو ان الاتفاقية لا يكفي فيها صدق الطرفين او صدق التالي بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها من صادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضي الملازمة بينهما قال والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين وما نعمة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وما نعمة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه الموجبة اقول الاقسام في المنفصلات ثلاثة لما ستعرف ان المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرفاها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتغاعهما فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او لا زوجا وتكذب عن صادقين لاجتماعهما حينئذ في الصدق كقولنا اما ان يكون الاربعة زوجا او منقسمة بمنسما ويبين وعن كاذبين

قوله وهي داخله اي الاقسام الاربعة بسبب الجهل بالصدق والكذب قوله الخلاء اي

الكان الخالي عن الشاغل

لارتفاعهما كقولنا اما ان يكون الثلاثة زوجا او منقسمة بمتساويين وما نعة الجمع  
تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في  
الصدق فجاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا اما  
ان يكون زيد شجرا او حجرا وجاز ان يكون احد طرفيها واقعا والطرف الاخر غير واقع  
فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او حجرا وتكذب  
عن صادقين لاجتماع جزئيهما حينئذ كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا وما نعة  
الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع  
جزئيهما فجاز اجتماعهما في الوجود فيكون تركيبها عن صادقين كقولنا اما ان يكون  
زيد لا حجرا ولا شجرا وجاز ان يكون احدهما واقعا دون الاخر فيكون تركيبها عن  
صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد لا حجرا ولا انسانا وتكذب عن كاذبين  
لارتفاع جزئيهما حينئذ كقولنا اما ان يكون زيد لا انسانا او لانا طقا هذا حكم الموجبات  
المتصلة والمنفصلة واما سوالها فهي تصدق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات  
ضرورية ان كذب الايجاب يقتضي صدق السلب وتكذب عن الاقسام التي تصدق  
عنها الموجبات لان صدق الايجاب يقتضي كذب السلب لا محالة قال وكلية الشرطية  
ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها معها  
وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور التي اجتماعها معها والجزئية  
ان تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان تكون كذلك على وضع معين  
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية  
فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون والسالبة الجزئية فيهما قد لا يكون  
وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي والمهملة باطلاق لفظ لو وان واذا  
في المتصلة واما واو في المنفصلة اقول كما ان القضية الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة  
ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة اليها وكما ان كلية الحملية ليست بحسب كلية  
قوله اما سوالها اي سوال بكل واحد من المنفصلة والمتصلة قوله الاوضاع الوضع  
عبارة عن الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اقترانه بعضها الى بعض كالقعود والقيام  
وغيرهما الى الامور الخارجية عنه هكذا في شرح الاشارات



الموضع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم كذلك كلية الشرطية ليست لاجل ان مقدمها  
 أو تاليها كلي فان قولنا كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يد كلية مع ان مقدمها وتاليها  
 شخصيتان بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والانفصال فالشرطية انما تكون كلية اذا  
 كان التالي لازما للمقدم أي في المتصلة للزومية أو معاند الهاء في المنفصلة العنادية  
 في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الاوضاع  
 التي تحصل للمقدم بحسب اقتراحه بالامور الممكنة الاجتماع معه فاذا قلنا كلما كان زيد  
 انسانا كان حيوانا اردنا به ان لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع الازمان ولسانا تقتصر  
 على ذلك التقدير بل نزيد مع ذلك ان اللزوم يتحقق على جميع الاحوال التي  
 امكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة  
 او كون القمر ناهقا الى غير ذلك مما لا يتناهى وانما اعتبر في الاوضاع ان تكون  
 ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع مطلقا سواء كانت ممكنة الاجتماع او  
 لا تكون لم تصدق الشرطية كلية اما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يارزم معه التالي  
 كعدم التالي او عدم لزوم التالي فان المقدم اذا فرض على شيء من هذا الوضعين استلزم  
 عدم التالي او عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا لكان المقدم  
 على هذا الوضع مستلزما للنقيضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يكون التالي  
 لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية  
 على ذلك التقدير واما في الانفصال فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالي للمقدم معه  
 كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض  
قوله وعلى جميع الاوضاع أي سواء كانت الاوضاع محالة في نفسها كقولنا كلما كان  
الفرس انسانا كان حيوانا او لا كقولنا كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا قوله مع  
ذلك أي مع ان لزوم الحيوانية ثابت للانسانية في جميع الازمان قوله مستلزما  
للقضيين اعلان الغرض ان المقدم يستلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي وان كان  
 التالي لازما للمقدم على هذا التقدير يلزم ان المقدم يستلزم عدم التالي ووجود التالي  
 او عدم لزوم التالي ولزوم التالي وهو تناقض قوله على ذلك التقدير أي على تقدير  
 التعميم سواء كانت ممكنة او لا يكون

التالي معاند للمقدم فلو كان المقدم معاند التالي على هذا الوضع لزم معاندة الشيء للنقيضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يعاند التالي لانه لا يصدق ان التالي معاند للمقدم على سائر الاوضاع وانه مأخوذ هذا التفسير بالمتصلة الازدية والمنفصلة العنادية لان الاوضاع المعتبرة في الاتفاقية ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لانه لولا ذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والالكان بينهما ملازمة والتالي ليس به تحقق على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا يصدق الكلمة الاتفاقية واذ اعرفت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة والمنفصلة ايست بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الزمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في بعض الزمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بالزوم الانسانية للحيوان انما هو ما يوضع كونه ناطقا وكقولنا اما ان يكون هذا الشيء ناميا او جمادا فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصريات واما خصوص الشرطية

قوله هذا التفسير اي تفسير كلية الشرطية او تفسير الاوضاع بالامكنة الاجتماع بالمتصلة العنادية حيث ذكر الزوم والعناد في التفسير قوله في الاتفاقية الخاصة يدل عليه جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم واما في الاتفاقية العامة فلا يعتبر فيها الاوضاع اصلا اذ المقدم اذا كان ذاته مفروضا لا معنى لاعتبار الاوضاع فانهم ولا تلتفت الى اغلوطة الوهم قوله فكذلك جزئية المتصلة اي جزئية التي هي صفة المتصلة والمنفصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة المقدم والتالي بل بسبب بعضية الزمان والاحوال والتعبير عنها بالجزئية المشاكلة كما يفصح عنه آخر كلامه وليس الجزئية في شيء من المواضع بالمعنى المصدري اي كون الشيء جزءا او جزئيا كما لا يخفى على من له ادنى فطنة قوله على وضع كونه من العنصريات يعني ان العنادية الحقيقية



فتعين بعض الا زمان والاحوال كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك واما هما لها  
فبإهمال الا زمان والاحوال وبالجملية الاوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة  
الافراد في الحملية فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة  
والافان بين كمية الحكم فيها بانه على كل الافراد وعلى بعضها فهي محصورة والافهملة  
كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال فيها على وضع معين فهي المخصوصة  
والافان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهملة  
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى كقولنا كلما ومهما او متى كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود وفي المنفصلة دائما كقولنا دائما ان يكون الشمس طالعة  
او لا يكون النهار موجودا وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا

انما يتحقق اذا كان الشيء من العنصرات فانه لو كان من الفلكيات لا يتحقق العنادية  
الحقيقية اذ ليس جرم الفلك ناميا ولا يطلق عليه الجماد ايضا فيجوز ان يكون جرم  
الفلك غير نام وغير جماد فحيث ان يتحقق العنادية الحقيقية واليه اشار العلامة بقوله  
لان الجماد لا يطلق على الفلكيات **قوله** فتعين بعض الا زمان والاحوال امامعا ومنفردا  
بقرينة المثال فان الوقت فيه متعين دون الوضع وزاد الله في شرح المطالع قوله اورا كبا  
فبكون مثلا لتعين كل واحد منهما ولكليهما فان كلمة اول منع الخلو والقضية التي حكم  
فيها على وضع معين من غير تعرض الا زمان نحو ان جئتني را كبا اكرمتك او في  
زمان معين من غير تعرض الاوضاع كمثال الله داخلين في المخصوصة واما القضية  
التي حكم فيها على وضع معين في جميع الا زمان او في زمان معين في جميع الاوضاع  
فمما لا يمكن وجودها فاندفع ما قيل ان القضيتين المدكورتين واسطحتان بين الاقسام  
**قوله** نحو ان جئتني اليوم فاكرمتك لفظ اليوم ظرف للشرطية فيفيد توقيت الملزوم لكن  
توقيت الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم توقيت الملزوم ضرورة فاندفع ما قيل ان  
المثال المذكور لا يصلح مثالا للمخصوصة ان ليس اليوم وقتا للملزوم بل للملزوم وفرق  
بين الملزوم في وقت وبين الملزوم لا في وقت معين **قوله** مهما بحسب اللغة انما هي  
لعموم الافراد حتى يصح سور الكلية الحملية وهم نقلوها الى عموم الاوضاع وجعلوها  
سور الكلية المتصلة **قوله** ليس البتة تقديره بتيت البتة فعمله البتة مفعول مطلق وهمزته

ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجودا وما في المنفصلة فكقولنا ليس  
البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسور الموجبة الجزئية  
فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون  
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وسور السالبة الجزئية فيهما  
قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما  
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وبأدخال حرف السلب على  
سور الايجاب الكلي كليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائما  
في المنفصلة لانا اذا قلنا كلما كان كذا كان مفهومه الايجاب الكلي لامحالة فاذا قلنا ليس  
كلما يكون كذا فمعناه رفع الايجاب الكلي لامحالة واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق  
السلب الجزئي على ما حققته فيما سبق وهكذا في البواقى والطلاق لفظه لو وان واذا  
في الاتصال واما او في الانفصال للاهمال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال والشرطية قد تتركب  
عن حملتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن حملية  
ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم  
الى قسمين لاعتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز  
عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلة تسعة والمنفصلة ستة واما الامثلة فعليك  
باستخراجها من نفسك اقول لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما  
حملية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حملتين او متصلتين او منفصلتين او  
من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولا يزيد على هذه الاقسام  
لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة تنقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم  
المتصلة يتميز عن تاليها بالطبع اى بحسب المفهوم

قطعي وقوله فيهما ليس اى في المتصلة والمنفصلة قول حقيقة فيما سبق وهو قوله والفرق  
بين الاسور الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب  
الجزئي بالاتزام قوله لان مقدم المتصلة اى مقدم المتصلة اللزومية فابها المبحوث  
عنها في هذا الفن واما الاتفاقية فلا يتميز بين مقدمها ونالها الا بالوضع قوله بالطبع



فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم ويحتمل ان يكون الشيء ملزوما  
 للآخر ولا يكون لازما له فالمقدم في المتصلة متعين لان يكون مقدهما التالي متعين  
 لان يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند  
 والمعاند لا بد ان يكون معاندا له ايضا لان عنادا حد الشئيين للآخر في قوة عنادا الاخر اياه  
 فحال كل واحد من جزئيهما عند الآخر حال واحد وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدهما  
 وللآخر ان يكون تاليا بمجرد الوضع لا الطبع ففرق ما بين المتصلة المركبة من الحملية  
 والمتصلة والمقدم فيها الحملية وبينهما والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منهما  
 فلا فرق بين ما اذا كان المقدم فيها الحملية او المتصلة وكذلك في المركبة من الحملية  
 والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا جرم انقسمت الاقسام الثلاثة في المتصلة الى  
 قسمين دون المنفصلة فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة امثلة المتصلات  
 فالاول من حمليتين كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من  
 متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن  
 انسانا والثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا  
 او فردا دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم والرابع من حملية  
 ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس ملة لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فانهار  
 موجود والخامس من حملية ومتصلة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فانهار موجود  
 النهار لازم لطلوع الشمس والسادس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو  
 دائما اما زوج واما فرد والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا  
 اي بحسب المفهوم الطبع يقال بمعنى الحقيقة واذا لم يكن للمقدم والتالي حقيقة  
 سوى الغفوم لكونها من القضايا فسر الطبع بالمفهوم قوله فان مفهوم المقدم او  
 ذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى  
 لعلاقة انها التي حكم فيها بصدق اللازم على تقدير صدق المازوم قوله والمعاند لا بد  
 ان يكون معاندا لان المفاعلة يكون من الطرفين والتغاير انما هو بحسب الذكر وجعل  
 احدهما فاعلا صريحا والآخر منغولا صريحا وهذا معنى قوله لان عنادا حد الشئيين  
 للآخر في قوة عنادا الاخر اياه اي بضمينه

حدا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع مكس  
 ذلك كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا  
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا ومثلة المنفصلات فالاول من حمليتين  
 كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والثاني من متصلتين كقولنا دائما اما  
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة  
 لم يكن النهار موجودا او الثالث من منفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد  
 زوجا او فردا واما ان لا يكون هذا العدد زوجا او فردا والرابع من حملية ومنفصلة كقولنا  
 اما ان لا يكون طلوع الشمس حلة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة  
 كان النهار موجودا والخامس من حملية ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا الشيء  
 ليس عددا واما ان يكون اما زوجا او فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا  
 دائما اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا واما ان يكون الشمس  
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال الفصل الثالث في احكام القضايا وفيه  
 اربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوه بانه اختلاف قضيتين بالاجاب  
 والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احد يهما صادقة والاخرى كاذبة **اقل**  
 لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في لواحقها واحكامها وابتدأ منها بالتناقض  
 لتوقف معرفة غير من الاحكام عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب  
 بحيث يقتضي لذاته صدق احد بهما كذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس  
 بانسان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما

**قوله** في لواحقها واحكامها لواحق القضايا هي التي يقال له النقيض والعكس  
 ولازم الشرطية واحكامها هي المعاني المصدرية لان المحمولات يؤخذ منها  
 فنقال منافي لذاته ومنعكسة الى كذا او لازم لذلك والابحاث الاربعة مشتملة على  
 بيانها **قوله** لتوقف معرفة اه لان ادلة عكوس القضايا ونلازم الشرطية بتوقف على  
 اخذ النقيض من **قوله** فالاختلاف جنس جزم بالجنسية اما لكونه نعيضا للمفهوم  
 الاصطلاحي واما لان ذكر العرض العام لا يجوز في التعريف مطابقة عند الناظرين



صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لانه قد تكون تبيين قضيتين و قد يكون بين مفردين كالسما والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمر و بلا اسناد شيء الى عمر و فقوله قضيتين يخرج غير قضيتين واختلاف قضيتين اما بالايجاب والسلب واما بغيرهما كاختلافهما بان يكون احدهما حتمية والاخرى شرطية او متصلة ومنفصلة او معدولة ومحصلة فقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بغير الايجاب والسلب والاختلاف بالايجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك فانهما قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقان فقيده بقوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورته واما ان لا يكون بل بواسطة امر يساويه او بخصوص المادة اما بواسطة فكما في ايجاب قضية وسلب لا زعمها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما انه يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان قوله واختلاف قضيتين اذ والاولى ان يقال ان قوله قضيتين وقوله بالايجاب والسلب تحقيق لمفهوم التناقض والا فالحثية المذكورة بعد يغني عنه لان اختلاف غير قضيتين والاختلاف بالايجاب والسلب لا يكون بهذه الحثية هكذا في بدع الميزان قوله يخرج الاختلاف اذ لم يصرح في القيود المخرجة بكونه فصولا او خواصا اعتمادا على التحقيق السابق في تعريف الكليات او بعدم تعلق الغرض هنا قوله وصورة لا يخفى انه لا صورة للاختلاف بل الصورة للقضيتين كالمادة فمال اختلاف قضيتين بحيث يقتضي لصورة القضيتين لالمادتهما ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فالصورة المضافة الى الاختلاف مضافة اليه صورة وعند التحقيق مضافة الى القضية ففي قوله وصورته مسامحة فمح لا يكون اقضاء الاختلاف لذاته بل لمخلية صورة القضية فيه ففي قوله لذاته مسامحة ايضا هكذا في حاشية العصام

وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالايجاب والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا بصورة وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالايجاب والسلب وليس احدهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالايجاب والسلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك قال ولا يتحقق التناقض في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ولا بد مع ذلك من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان اقول القضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب اما مخصصتان او محصورتان لان المهمة لكونها في قوة الجزئية عن المحصورات في الحقيقة فان كانتا مخصصتين فالتناقض لا يتحقق فهما الابدع تحقق ثمانى وحدات الاولى وحدة الموضوع اذ له اختلاف الموضوع

قوله بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع اخص والمحمول اعم قوله بل هما كاذبتان لان الخاص لا يكون محمولا على كل افراد العام ولا يكون مسلوبا عن كل افراد العام ايضا قوله فان اختلافهما لذاته والمراد من الاختلاف بالايجاب والسلب المقتضي بصورة هو ان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية قوله لان المهمة تعليل مقدمة مطوية بتقديره القضيتان مختلفتان بالايجاب والسلب اما مخصصتان او محصورتان ولم يقل المهملتان لان اذه قوله الابدع تحقق ثمانى وحدات اعلم انه ليس مرادهم ان كل مادة يكون فيها تناقض بوجب ان يتحقق مجموع هذه الواحدات والالزم ان لا يكون



فبهما لم تتناقضا لجواز صدقهما او كذبهما معا كقولنا زيد قائم وهو وليس بقائم الثانية  
 وحدة المحمول فانه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك  
 الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفروق  
 للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفروق للبصر اى بشرط كونه اسودا الرابعة  
 وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم تتناقضا كقولنا الزنجي اسود اى  
 بعضه والزنجي ليس باسود اى كله الخامسة وحدة الزمان اذا لا تناقض اذا اختلف  
 الزمان كقولنا زيد نائم اى ليلا وزيد ليس بنائم اى نهارا السادسة وحدة المكان لعدم  
 التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس اى في الدار وزيد ليس بجالس اى  
 في السوق السابعة وحدة الاضافة فانه اذا اختلف الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا  
 زيد اب اى لعمر ووزيد ليس باب اى لبكر الثامنة وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا  
 كانت في احدي القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم تناقضا كقولنا الخمر مسكر  
 في الدين اى بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدين اى بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها  
 القدماء لتحقق التناقض وردها المناخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة  
 المحمول فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما اندراج

في قولنا المجرد موجود والمجرد ليس بموجود تناقض اذ ليس فيه اتحاد المكان اذ لا يكون  
 للمجردات مكان وان لا يكون في قولنا الزمان موجود الزمان ليس بموجود تناقض  
 اذ لا يكون للزمان زمان بل مرادهم انه ان امكن اعتبار وحدة من الوحدات المذكورة  
 وجب اعتبارها ونظم الشاعر فقال در تناقض هشت وحدت شرط دان \* وحدت  
 موضوع ومحمول ومكان \* وحدت شرط وازدافت جزء وكل \* قوت وفعل است در آخر  
 زمان \* هكذا في حاشية مير جليل قوله ليس باسود اى كله فان عظامه واعصابه  
 واطغاره وعينه ليس باسود قوله وحدة القوة اى اراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال  
 مع امكانه وبالفعل الحصول في الحال وهما غير الامكان والاطلاق العام في الحقيقة  
 وهما قيدان للمحمول بكيفيتين قوله لتحقق التناقض يعنى لا بد منها في التناقض  
 وان لم يكن كافية وحدها بل لا بد معها من اختلاف الجهة في جميع القضايا ومن  
 الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة

وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه ابيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر هو الجسم بشرط كونه اسود فاختلف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندراج وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي ليس باسود كل الزنجي وهما مختلفان ووحدة المحمول يندرج فيها الواحدات الباقية اما اندراج وحدة الزمان فلان المحمول في قولنا زيد نائم النائم ليلا وفي قولنا زيد ليس بنائم النائم نهارا فاختلف الزمان يستدعي اختلاف المحمول واما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ورد ها الفارابي الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون الساب وارادا على النسبة التي ورد عليها الايجاب وعند ذلك يتحقق التناقض جزما وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلف شيء من الامور الثمانية اختلف النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد الامرين مغايرة لنسبته الى الآخر ونسبة احد الامرين الى شيء مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة احد الامرين الى الآخر بشرط مغايرة لنسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا فمتى اتحدت النسبة اتحد الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد مع ذلك ان يمتزج اتحادهما في الامور الثمانية من اختلافهما في الكم اي الكلية والجزئية فانهما لو كانتا كليتين او جزئيتين ام تتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان فان قلت الجزئيتان انما تتصادقان لاختلاف الموضوع لالاتحاد الكمية فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بالانسانية فنقول قوله وعلى هذا اي هذا القياس الى آخر الشروط قوله وان كانت مطغ على فان كانا مخصوصتين قوله فان قلت الجزئيتان اه حاصل السؤال الاول لم اعتبرت الاختلاف في الكمية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع انه مغمى عن الاختلاف سيد قوله فنقول اه محصل الجواب ان التصديق ليس يفوت وحدة من الوحدات وانما هو يفوت وحدة التعيين ووحدة التعيين غير معتبرة لخروجها عن مفهوم الانسانية وذييل



النظر في جميع الاحكام انما هو على مفهوم القضية واما لوحظ مفهوم الجزئيتين وهو  
الايجاب لبعض الافراد والساب عن البعض لم تتناقضا واما تعيين الموضوع فامر  
خارج عن المفهوم فان قلت اليس اعتبر واوحدة الموضوع مما الحاجة الى اعتبار شرط  
اخر في المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لاذات الموضوع والا  
لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي  
الجزئية بعضها وهما مختلفان هذا كله اذا لم يكن القضيتان موجهتين اما اذا كانتا  
موجهتين فلا بد مع تلك الشرائط من شرط آخر في الكل اي في المحصورات  
والمخصوصات وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم تتناقضا لكذب  
الضرورةيتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان  
يكاتب بالضرورة فانهما تكدبان لان ايجاب الكتانة لشيء من افراد الانسان ليس  
بضروري ولا سلبها عنه وصدق للمكتبين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان و  
ليس كل انسان كاتب بالامكان فقد بان ان اختلاف الجهة لابد منه في الموجهات قال  
فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما  
يتناقضان جزما ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات  
ان اعتبار التناقض بالنظر الى مجرد مفهوم بكذبه اعتبارا ووحدة الشرط والجزء والكل  
والزمان والمكان والقوة والفعل والاضافة فانها خارجة عن مفهوم القضية واجيب  
بانها قيود للموضوع والمحمول فيكون داخلية فيه واجيب بانه لا يصح على قول  
من يرد ما الى وحدتين او وحدة ويندفع بانه لا اختلاف بين من لم يرد ومن رد الا  
بالبيان والاجمال والتفصيل هكذا في العصام قوله فان قلت ليس له حاصل السؤال  
الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبار امر خارج مطلقا ما  
ذكرت من ان النظر في احكامها لافي مفهوماتها او قلت انه ليس كذلك تبطل ما ذكرت  
من ان اعتباره اعتبار امر خارج مع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لاحاجة الى اشتراط  
الاختلاف في تناقض الجزئيات سيد قوله مما الحاجة الى اعتبار شرط اخر في المحصورات  
لانه لابد من اعتبار شرط اخر لاخراج الكيتين من التناقض وحمل المحصورات  
على الجزئية بعيد عصام

ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان ينسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثالها ما مر اقول اعلم اولا ان نقيض كل شيء رفعه وهذا القدر كاف في اخذ النقيض لقضية حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك وكذا في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل معين عند العقل من القضايا الاعتبارية وربما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون لرفعها لازم مساو له مفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك اللازم المساوي فاطلق اسم النقيض عليه تجوزا فحصل انقائض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما فصلت تلك المفهومات ولم يكتف بالقدر الاجمالي في اخذ النقيض ليسهل استعمالها في الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين اما نفس النقيض او لازمة المساوي واذا عرفت ذلك قوله حتى ان اه حتى ابتدائية لافائية قوله لكن اذا اذ استدراك لتوهم ان هذا المقدار الاجمالي اذا كان كافيا فما الحاجة الى بيان نقائض الموجهات قوله من القضايا الاعتبارية كما ان رفع الضرورة هو بعينه ممكن عام سالب وهذا اي الممكن العام السالب قضية لها مفهوم محصل معين من القضايا الاعتبارية قوله مساو له كما ان رفع الدائمة هو اللادوام مستلزم للسلب في الجملة وهو مطابقة عامة قوله في الاحكام اي العكس وعكس النقيض وكذا في قياس الخلف قوله فالمراد بالنقيض اه اي المراد بلفظ النقيض المستعمل في هذا الفصل قد يراد نفس النقيض كما في قوله فنقيض الضرورية الممكنة وقد يراد به اللازم المساوي كما في قوله نقيض الدائمة المطلقة العامة فلفظ النقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي او في الاعم الصادق على كل واحد على طريق عموم المجاز اي ما يطلق عليه النقيض واما تفسيره بان المراد بالنقيض ما يصدق على احد الامرين من المفهوم الاعم فوهم اذا المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما لا على احدهما



فتقول نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان امكان العام هو سلب الضرورية عن  
الجانب المخالف للحكم ولا خفاء في ان اثبات الضرورية في الجانب المخالف وسابها  
في ذلك الجانب هو ايتنا قضان فضرورية الايجاب نقيضها سلب ضرورية الايجاب  
وساب ضرورية الايجاب بعينه امكان عام سالب وضرورية السلب نقيضها سلب ضرورية  
السلب وهو بعينه امكان عام موجب وكذلك امكان الايجاب نقيضه سلب امكان  
الايجاب اي سلب سلب ضرورية السلب الذي هو بعينه ضرورية السلب وامكان  
السلب نقيضه سلب امكان السلب اي سلب سلب ضرورية الايجاب الذي هو  
بعينه ضرورية الايجاب ونقيض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات  
ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس اي الايجاب في كل الاوقات ينافيه السلب  
في البعض وانما قال ينافيه بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الايجاب لا يناقض  
دوام السلب بل يلزم نقيضه فان دوام السلب نقيضه رفع دوام السلب ويلزمه  
اطلاق الايجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائما السلب لكان امادائما الايجاب او ثابتا في  
بعض الاوقات دون بعض وايا ما كان يتحقق اطلاق الايجاب وكذلك دوام الايجاب  
يناقضه رفع دوام الايجاب واذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب او يتحقق  
السلب في بعض الاوقات دون بعض وعامى كلا التقديرين اطلاق السلب لازم جزما  
وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة فانه اذا لم يكن الايجاب  
قول سلب الضرورية من الجانب المخالف اي الجانب الذي قيد بالامكان العام  
قوله ضرورية الايجاب اي اذا اعتبر الضرورية مفهوما وجوديا قوله كذلك امكان  
الايجاب اي اذا اعتبر الامكان مفهوما وجوديا فاندفع ما قيل انه بعد ما بين ان الضرورية  
نقيضها الامكان ثبت ان الامكان نقيضه الضرورية فقوله وكذلك امكان الايجاب  
مستدرك قوله الذي هو بعينه ضرورية السلب اي في نفس الامر لا من حيث المفهوم  
وفيه اشارة الى ما قاله في شرح المطالع وكذا في قوله هو بعينه ضرورية الايجاب  
ومن لم يفهم مقصود الشارح وقع في حيص بيض قوله وهكذا البيان في ان نقيض  
المطلقة العامة اي اذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون نقيضه سلب الاطلاق  
وهو يستلزم الدوام الذاتي

في الجملة يلزم السلب دائما وان لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب دائما ونقيض  
المشروطة العامة الحينية المكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف  
من الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض  
اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى  
الضرورة المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلب الضرورة بحسب  
الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة بحسب الوصف  
ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او بالسلب  
بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب  
فهو يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى العرفية العامة  
كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسبها  
كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسبه قال واما المركبات فان كانت  
كلية فنقيضها احد نقيضي جزئيهما وذلك جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقائض  
البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة تركيبها من مطلقتين مامتتين  
احديهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها  
اما الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة **اقل** القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين  
مختلفتين بالايجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع لكن رفع ذلك المجموع  
انما يكون برفع احد جزئيه لاعلى التعيين فان جزئية اذا تحققت تحقق المجموع ورفع  
احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين لاعلى التعيين فيكون لازما مساويا لنقيض  
المركبة وهو المفهوم المردوبين نقيضي الجزئين لان احد النقيضين مفهوم مردوبينهما

**قوله** لاعلى التعيين متعلق باحد الجزئين لا بالرفع ان عدم تعيين الرفع تابع لعدم  
الجزئين **قوله** ورفع احد الجزئين اي لاعلى التعيين في القضايا الكلية هو احد  
نقيضي الجزئين كان الظاهر ان يقول هو نقيض احد الجزئين لاعلى التعيين الا  
ان نقيض احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين فلذا سقط الواسطة **قوله** وهو المفهوم  
المردود اي احد نقيضي الجزئين هو المفهوم المردوبينهما لان احد النقيضين مطلقا  
سواء كانا نقيضي الجزئين او غيرهما مفهوم مردوبينهما بان يقال اما هذا النقيض



ويقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض وبالحقيقة هو منفصلة مانعة الخلو ومركبة من نقيضي الجزئين فيكون طريق اخذ نقيض المركبة ان يحلل الى بسيطها ويؤخذ لكل منهما نقيض وتركيب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزءه ومتى صدق الجزء ان كذب نقيضا ههما فتكذب المنفصلة المانعة الخلو لكذب جزئيهما ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل فلا بد ان يكذب احد جزئيه ومتى كذب احد جزئيه صدق نقيضه فيصدق المنفصلة لصدق احد جزئيهما وذلك اي اخذ نقيض المركبة جلي بعد الا حاطة بحقائق المركبات و نقائص البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة مركبة من مطلقتين عامتين اوليهما موافقة للاصل في الكيف واخريهما مخالفة له في الكيف وتحققت ان نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة عامت ان نقيض الوجودية الدائمة اما الدائمة المخالفة والدائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما يكون نقيضه انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحكا دائما و قولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع نقيضه الصريح و قولنا بل اما كذا واما كذا المنفصلة المساوية للنقيض وعلى هذا القياس في سائر المركبات

واما ذاك ليكون احد نقيض الجزئين مفهوما مرددا بينهما فلا يرد ان الدليل عين المدعى بقوله ويقال عطف تفسير بقوله مرددة بينهما وفي بعض النسخ يردد بصيغة المضارع وهو الاظهر **قوله** فهي مساوية لنقيضها لان نقيضها فلا يرد انه لا اختلاف بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الايجاب والسلب ولا اتحاد في النوع لكون احديهما حملية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة **قوله** جلي فلما لم يتعرض لتفصيل نقائص المركبات كالبسائط **قوله** بحقائق المركبات وهي ما يتركب منه لا الا حاطة لمفهوماتها **قوله** ونقائص البسائط عطف على الحقائق **قوله** ان نقيض الوجودية الدائمة اما الدائمة المخالفة اي المفهوم المردد بينهما لا احديهما كما هو السابق الى الوهم **قوله** يكون نقيض اذ اي بالمعنى الاعم ليصح الاضراب وانما اغرب لان الكلام في بيان النقيض بمعنى اللزوم المساوي

قال وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان  
لادائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيهما بل الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي  
الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما فيقال كل واحد واحد  
من افراد الجسم اما حيوان دائما وليس بحيوان دائما **القول** ما مر كان حكم المركبات  
الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المردد بين  
نقيضي الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فان من الجائز  
ان يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا دائما عن الافراد الباقية  
فتكذب الجزئية اللادائمة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له  
المحمول تارة ويسلب عنه اخرى ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة  
كذلك ويكذب ايضا كل واحد من نقيضي جزئيهما اي الكليتين اما الكلية الموجبة فلدوام  
سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فلكوام ايجاب المحمول لبعض  
كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما  
ومسلوب عن افراد الباقية دائما فيكون تلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم  
حيوان دائما ولا شيء من الجسم بحيوان دائما بل الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي  
الجزئين لكل واحد واحد اذا قلنا بعض ج ب لادائما كان معناها ان بعض ج  
يحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت اخر فنقيضه انه ليس كذلك  
وان لم يكن بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر  
يكون كل واحد واحد من افراد ج اما ب دائما او ليس ب دائما وهو اترديد بين  
نقيضي الجزئين لكل واحد واحد و احد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما فيقال في

**قوله** فلا يكفي اية فيه اشارة الى ان نقيضها مشتمل على المفهوم المردد بين نقيضي  
الجزئين وشي زائد عليه كما سيجي من ان نقيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلث  
مفاهيم ثالثها غير نقيض الجزئين **قوله** بل الحق اضراب عن الباطل فالمراد  
بالحق ما يقابل لا بمعنى الراجع على ما فهم **قوله** ان يردد اة اللام في لكل واحد زائدة  
كما في رؤف لكم **قوله** اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضها اعتبر منع خلوهما مع انهما  
لا يجتمعان ايضا اذ لا واسطة بين الايجاب لكل واحد وسلب ذلك الايجاب لانه الواجب



تلك المادة كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائمه او يشتمل على ثلث مفهومات  
لان كل واحد واحد من افراد الموضوع لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائمه او لا يثبت  
له دائمه وان لم يثبت له فلا يخلو اما ان يكون مساويا عن كل واحد دائما او مساويا عن  
البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على المفهومين فلور كبت منفصلة  
مانعة الخلو من هذه المفهومات الثلاثة كانت مساوية ايضا لنقيضها كقولنا كل ح ب  
دائما ولا شيء من ج ب دائما او بعض ج ب دائما وبعض ج ليس ب دائما فهو  
طريق ثان في اخذ النقيض فان قلت كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين  
فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو برفع احد الجزئين اي احد نقيضي  
الجزئين الذي هو المفهوم المراد فكما يكفي في نقيض الكلية فليكن ايضا في نقيض الجزئية  
والا فما الفرق قلت مفهوم الكلية المركبة هو بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب  
والسلب فاذا اخذ نقيضا هما يكون احد نقيضهما مساويا لنقيضها واما مفهوم الجزئية  
المركبة فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين ايجابا وسلبا لان موضوع الايجاب في  
المركبة الكلية بعينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون  
موضوع الجزئية السالبة لجواز تغايرهما بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم المركبة  
الجزئية لانه متى صدق الجزئيتان المختلفتان بالايجاب والسلب مع اتحاد الموضوع  
في كونه نقيضا للمركبة الجزئية ولا دخل لامتناع اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى  
وله فان قلت استغفار عن سر التفاوت كما يدل عليه قوله والافما الفرق قوله مفهوم  
الكلية المركبة بعينه مفهوم اتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد قوله واما مفهوم  
الجزئية المركبة فهو ليس بعينه اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا اخذ  
الموضوع متحدا بان يقيد في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المراد بين نقيضي  
جزئي الجزئية مساويا لنقيضها كما اذا قلنا في المثال المذكور نقيضه اما كل جسم حيوان  
دائما ولا شيء من الجسم الذي هو حيوان حيوان دائما وهذا طريق اخر لاخذ نقيض المركبة  
الجزئية ذكره الشوا المحقق التفتازاني بمعنى قولهم لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية  
اخذ نقيض الجزئين انه لا يكفي فيه بالطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها الى بسيطتين  
والترديد بين نقيضيهما قوله بعينه موضوع السلب لكون الجزء الثاني قيد الاول

صدق الجزئيتان المختلفتان بالايجاب والسلب مطلقا بدون العكس فيكون احد  
نقيضيهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الاعم اخص من نقيض  
الاخص فلا يكون مساويا لنقيضه، ولهذا اجاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكليتين على  
الكذب فلن احدى الكليتين لما كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية والاخص  
يجوز ان يكذب بدون الاعم فربما يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احدى  
الكليتين وحينئذ يجتمعان على الكذب كما في المثال المذكور فان قولنا بعض الجسم  
حيوان لادائما كاذب فيصدق نقيضه مع كذب احدى الكليتين الاخص من نقيضه  
قال واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع المخالفة لها  
في الكيف والكم وبالعكس اقول واما الشرطيات فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها  
في الكيف الموافقة لها في الجنس اي في الاتصال والانفصال والنوع اي في اللزوم والعناد  
والاتفاق وبالعكس فنقيض الموجبة الزومية الكلية السالبة الزومية الجزئية والعنادية  
الكاية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات  
فاد قلنا كما كان اب فمع لزومية كان نقيضه ليس كلما كان اب فمع لزومية واذا  
قلنا دائما اما ان يكون اب او ج حقيقية كان نقيضه ليس دائما اما ان يكون اب او ج  
حقيقية وعلى هذا القياس قال البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل  
الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولامع بقاء الصدق والكيف بحالهما اقول من  
احكام القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا  
والجزء الثاني اولامع بقاء الصدق والكيف بحالهما كما اذا اردنا عكس قولنا كل  
انسان حيوان بدلنا جزئية وقلنا بعض الحيوان انسان او عكس قولنا لا شيء  
من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان فالمراد بالجزء الاول والثاني  
قوله فيصدق نقيضه لصدق الجزئيتين الدائمتين قوله وبالعكس اي نقيض الجزئية  
منها الكلية المخالفة لها في الكيف الموافقة في الجنس والنوع قوله والكيف تخصص  
الكيف بالايجاب والسلب بمجرد الاصطلاح والا فالكيف شامل للصدق ايضا  
قوله بعض الحيوان انما قيد بالبعض لان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها بخلاف  
السالبة الكلية وانها تنعكس كنفسها



الجزء ان في الذكر لا في الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً ووصف المحمول موضوعاً بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل وحموله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزئيين في الذكري في الوصف العنواني ووصف المحمول لا في الجزئيين الحقيقيين لا يقال فعلى هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جزئيهما متميزان في الذكري والوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فان ابدل احدهما بالآخر يكون عكساً لها صدق التعريف عليه لكنهم صرحوا بانها لا عكس لها لاننا نقول لانسام ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون اعدد زوجاً واما ان يكون فرداً الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة هذا ذلك غير المفهوم من معاندة ذلك لهذا فيكون للمنفصلة عكس مغايراً لها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبروه فكانهم ما امنوا بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني اولاً لتبديل الموضوع بالمحمول كما ذكره بعضهم ليشتمل عكس الحملات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبر اللزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجبا

قوله في الذكر قيل يخرج من هذا القيد العكس المستوي في القضية المعقولة فانه ليس هناك الجزأان في الذكر اعم من النغطي والتصوري قوله لا في الحقيقة اراد بهذا النفي ان المراد بالذكر ما يعم الذكر اصاله كما في القضية الملقوطة وتبعاً كما في القضية المعقولة قوله لم يكن فيه فائدة ووجهان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية وهذه القضية تنعكس كلية فخرج عن جميع القضايا لهذا الحكم فلم يغد فائدة تها فلم يعتبروا في العكس لذلك فافهم

كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبافساليا وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم تتبعوا  
القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة الاموافقة لها في الكيف قال  
اما السوالب فان كانت كلية فسبع منها وهي الوقتان والوجوديتان والممكنتان والمطابقة  
العامة لاتنعكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة  
لاشي من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما وكذب قولنا بعض المنخسف ليس  
بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا  
لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان لازم  
الاعم لازم الاخص ضرورة **اقول** قد جرت العادة بتقديم عكس السوالب لان منها  
ما تنعكس كلية والكلية وان كان سالبيا يكون اشرف من الجزئي وان كان ايجابيا لانه  
افيد في العلوم واضبط فالسوالب اما كلية او جزئية فان كانت كلية فسبع منها وهي  
الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لاتنعكس لان اخصها وهي الوقتية  
لاتنعكس ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اما ان الوقتية لاتنعكس فاصدق  
قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائما مع كذب قولنا  
بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات

**قوله** وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم اه اي ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح بل  
هناك شيء اخر يستدعي اعتباره **قوله** في الاكثر اه انما قال في الاكثر اشارة الى ان هذا  
استقراء ناقص يفيد الظن بذلك الحكم المبني عليه الاصطلاح المذكور وليس المراد  
انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة لازمة غير موافقة لها فيه على ما وهم بعض الناظرين  
ومثل له بقولنا كل انسان حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان ليس  
بانسان فانها ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الايجاب والسلب ثم بنى ما بنى  
ولعمري مفسدة قلة التأمل اكثر من ان يحصى **قوله** قد جرت العادة اي عادة  
المنطقيين وهو لا ينافي ترك بعضهم التعقيد لانه نادر خلاف العادة ولو اريد بالعادة ما هو  
دائم الوقوع فالمراد عادة اكثرهم **قوله** لان منها اه ولان بيان عكس بعض الموجبات  
يتوقف على عكس السوالب **قوله** لانه افيد لانه يصلح الكبرى الشكل الاول  
واضبط لحصول الاحاطة بجميع افراد الموضوع



لأن كل منخسف فهو قمر بالضرورة وأما إنه إذا لم ينعكس إلا خص لم ينعكس الأعم فلأنه  
 لو انعكس الأعم لانعكس الأخص لأن العكس لازم الأعم والأعم لازم الأخص ولازم  
 اللازم لازم وأعلم أن معنى انعكاس القضية أنه يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يتبين  
 ذلك لصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج إلى برهان ينطبق على جميع  
 المواد ومعنى عدم انعكاسها أنه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتضح ذلك بالتخالف  
 في مادة واحدة فإنه لو لم يلزمها لزوماً كلياً لم يتخالف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان  
 عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس قال أما الضرورية والدائمة المطلقتان  
 فتعكسان سألبة دائمة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب فدائماً  
 لا شيء من ج ب ج بالاطلاق العام وهو مع الأصل ينتج بعض ب  
 ليس ب بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة وهو محال أقول من السوالب  
 الكلية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما تنعكسان سألبة دائمة كلية لأنه إذا  
 صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب وجب أن يصدق دائماً لا شيء من ج ب ج  
 والأصل صدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق العام وينضم إلى الأصل هكذا بعض  
 ب ج بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالضرورة أو دائماً ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة  
 في الضرورية وبالدوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس يلزم من تركيب  
 المقدمات لصحته ولأن الأصل لأنه مفروض الصدق فتعين أن يكون لازماً من  
 نقيض العكس فيكون محالاً فيكون العكس حقاً لا يقال لأنسلم كذب قولنا بعض ب  
 ليس ب لجواز أن يكون الموضوع معدوماً فيصدق سلبه من نفسه لأننا نقول صدق  
 قوله لأن كل منخسف فهو قمر بالضرورة لأن الانخساف في العرف عبارة عن انظلام القمر  
 قوله والأصل صدق أي وإن لا يجب صدقه لجاز صدق نقيضه ويضم إلى الأصل على  
 تقدير صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق النقيض مستلزم لا إمكان المحال وإمكان  
 المحال محال قوله لصحته فيكون واقعاً في نفس الأمر فلا يكون مستلزم للمحال  
 والالزم استحالة فضلاً عن وقوعه قوله مفروض الصدق فيه نظر لأن فرض صدقه لا ينافي  
 كذبه في الواقع لجواز أن يفرض صدق شيء وهو كاذب في الواقع قوله فيصدق سلبه من  
 نفسه كما يقال شريك الباري لبس بشريك الباري

السالبة اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم المحمول عنه لكن الاول ههنا منمنف  
 لوجود بعض ب حيث فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن  
 الالعدم المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية  
 كنفسها وهو فاسد لجواز امكان صفة لنوعين يثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فيكون  
 النوع الآخر مسلوبا جماله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له  
 فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرس والحصان ثابتا  
 للفرس بالفعل دون الحصان فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق  
 لاشي من الحصان بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحصان مركوب  
 زيد بالامكان قال واما المشروطة والعرفية العامتان فننعكسان عرفية هامة كلية لانه  
 اذا صدق بالضرورة لودائما لاشي من ج ب مادام ج فدائما لاشي من ب ج مادام  
 ب والاف بعض ب ج حين هوب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو  
 ب وهو محال اقول السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة  
 كلية لانه متى صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج صدق دائما لاشي من  
 ب ج مادام ب والاف بعض ب ج حين هوب لانه نقيضه ونضمه مع الاصل بان نقول  
 بعض ب ج حين هوب وبالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج فينتج بعض ب  
 ليس ب حين هوب وانه محال وهونا ش من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم  
 قوله لوجود بعض ب ج الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه عين البعض الذي هو  
 موضوع نقيض العكس المفروض صدقه قوله وهو فاسد وبهذا ظهر ان السالبة الدائمة  
 اخص قضية لازمة للدائمتين بعد التبديل قوله فيصدق اى يصدق سلب مفهوم  
 الحصان من ذات مركوب اى يصدق الاصل اعني قوله لاشي من مركوب  
 زيد بحمار بالضرورة لان المركوب بالفعل هو الفرس لا الحصان ولا يصدق عكسه اعني  
 قوله لاشي من الحصان مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه اعني قوله بعض  
 الحصان مركوب زيد بالامكان قوله فينتج بعض ب ليس ب اى لم يقيد بالضرورة  
 او الدوام بانا النتيجة المذكورة المشتركة بين القياس فانه اذا كانت الكبرى مشروطة  
 عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة ينتجها مقيدة



من زعم ان المشروطة العامة تنعكس كنفسها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي  
لوصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة  
المشروطة العامة منافية وصف المحمول لمجموع الموضوع وذاته ومفهوم عكسها منافية  
وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني  
قال واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عن فيه عامة لا دائمة في البعض اما  
العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين واما اللادوام في البعض فلانه لو كذب بعض ب ج  
بالاطلاق العام لصدق لاشي من ب ج دائما فتنعكس الى لاشي من ج ب دائما وقد كان كل  
ب ج بالفعل هذا خلف **اقول** واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عن عرفية عامة  
مقيدة باللا دوام في البعض فانه ان اصدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج  
لا دائما فيصدق دائما لاشي من ب ج مادام ب لا دائما في البعض اي بعض ب ج  
بالفعل فان اللادوام في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذ اتيد  
بالبعض يكون مطلقة عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لاشي من ب ج  
مادام ب فلانها لازمة للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما صدق اللادوام في البعض  
فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ب ج دائما وتنعكس الى  
لاشي من ج ب دائما وقد كان بحكم لادوام الاصل كل ج ب بالفعل هذا خلف  
بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيها كالكبرى ومن قال بحذف المعطوف او بتنزيل  
لازم النتيجة منزلها فقد اخل بمقصود الشرخ **قوله** ومن البين ان الاول لا يستلزم  
الثاني اي معلوم بالضرورة عدم الاستلزام المذكور لان اتحادات الموضوع والمحمول  
اسما هو في الموجبة **قوله** على ما عرفت من ان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة المخالفة  
للجزء الاول في الكيف الموافقة اياه في الكم **قوله** صدق اللادوام الاقرب ان يقال ان  
اللا دوام في الاصل موجبة كلية مطلقة عامة فتنعكس الى موجبة جزئية مطلقة وهي  
اللا دوام في البعض دون موجبة كلية مطلقة عامة وهي اللادوام في الكل عصا م  
**قوله** لصدق ايه اي يصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة اعني قولنا لاشي  
من ب ج دائما وانعكس الى قولنا لاشي من ج ب دائما لما عرفت ان السالبة  
الكلية الدائمة تنعكس كنفسها وهو كل ج ب بالاطلاق

وانما لاتنعكسان الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لاشي من  
الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب بالادائم ويكذب لاشي من الساكن بكاتب مادام  
ساكن بالادائم الكذب بالادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن  
ليس بكاتب دائما لان الساكن ما هو ساكن دائما كالارض قال وان كانت جزئية  
فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما  
بعض ج ليس ب مادام ج لادائم الصدق دائما بعض ب ليس ج مادام ب لادائم  
لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج ء فد ج بالفعل وع ب ايضا بالادوام فسلب الباء عنه  
و ب ليس ج مادام ب والالكان ج حين هو ب فد ب حين هو ج وقد كان ليس ب مادام  
ج هذا خلف واذا صدق الجيم و الباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ب مادام  
ب لادائم وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان  
ليس بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربع لادائم مع كذب  
عكسها بالامكان العام لكن الضرورية اخص البسائط والوقئية اخص المركبات الباقية  
ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منهما لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس  
الخاص اقول قد عرفت ان السوالب الكلية سبع منها لاتنعكس وست منها تنعكس  
فالسوالب الجزئية لاتنعكس الا المشروطة والعرفية الخاصتان فانهما تنعكسان عرفية  
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما ليس بعض ج ب مادام ج لادائم صدق  
دائما ليس بعض ب ج مادام ب لادائم لانا نفرض ذلك البعض الذي هو ج  
وليس ب مادام ج لادائم ء فد ج بالفعل وهو ظاهر وع ب ايضا بحكم الادوام و  
ليس ج مادام ب والالكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات  
كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا على ذات واحدة في وقت واحدة يثبت كل منهما  
في وقت الاخر وقد كان ء ليس ب مادام ج هذا خلف واذا صدق ج و ب على ء  
وتنافيا فيه اي متى كان ج لم يكن ب ومتى كان ب لم يكن ج صدق بعض ب  
قوله وهو الظاهر لانه صدق العنوان على ذات الموضوع حيث فرض ذلك البعض  
الذي هو ج فلهذا قيل انه لا يظهر صدق ج ب الا بحكم الادوام الاصل فدعوى ظهوره و  
بناء صدق ب عليه بحكم الادوام تحكم من الشرح تحكم



ليس ج مادام ب لادائما فانه لما صدق على ب وليس ج مادام ب صدق بعض  
ب ليس ج مادام ب وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق عليه انه ج صدق عليه  
بعض ب ج بالفعل وهو لادوام العكس فيصدق العكس بجزئية معا واما السوالب  
الجزئية الباقية فلا تنعكس لانها اما السوالب الاربع التي هي الدائمتان والعامتان  
واما السوالب السبع المذكورة واخص الاربع الضرورية واخص السبع الوقتية وشي  
منهما لا ينعكس اما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة  
مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة واما  
الوقتية فلصدق بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما وكذب بعض  
المنخسف ليس بقمر بالامكان لان كل منخسف قمر بالضرورة واذ لم ينعكس الاخص  
لم ينعكس الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس الاخص لا يقال قد تبين  
ان السوالب السبع الكلية لا تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية  
اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص ما يزوم لعدم انعكاس الاعم وكان في ذلك  
كفاية فلاحاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات  
وتعيين الطريق ليس من باب المناظرة قال واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تنعكس  
كلية اصلا لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان واما في  
الجهة في الضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب  
باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض ب ج حين هوب والافلاشي من ب ج  
مادام ب وهو مع الاصل يتبع لاشي من ج ج بالضرورة او دائما في الضرورية والدائمة  
ومادام ج في العامتين وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة بالادوام  
اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيهما واما قيد الادوام في الاصل الكلي فلانه لو  
كذب بعض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج دائما فنضمة الى الجزء الاول من

قوله لم ينعكس لانه لو انعكس الاعم بالعكس لازمة والعام لازم الخاص ولازم الاعم  
لازم الاخص يستلزم انعكاس الاخص والمقدر خلافه قوله هذا طريق اى ما ذكرنا  
هنا طريق اخر سوى ما فهمه ما سبق من كون عدم انعكاس الاعم مستلزم لعدم  
انعكاس الاخص وليس لفظ هذا اشارة الى الطريق الذي ذكره السائل على ما وهم

الاصل وهو قولنا بالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب دائما ونضمه  
 الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لاشي من ج ب بالاطلاق العام ينتج لاشي من ب ب  
 بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي فنفرض الموضوع  
 فهو لبس ج بالفعل والالكان ج دائما فب دائما لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم  
 باطل لتقييد الاصل بالادوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس  
 مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج  
 بالاطلاق العام والالصدق لاشي من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج  
 دائما وهو محال اقول مامر كل حكم السوالب واما الموجبات فهي لا تنعكس في الكم  
 كلية سواء كانت كلية او جزئية لجواز ان يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وامتناع  
 حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كليا كاذب واما في  
 الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالخلاف فانه اذا صدق  
 كل ج ب او بعض ج ب باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة اودائما او مادام ج وجب  
 ان يصدق بعض ب ج حين هوب والالصدق نقيضه وهو لاشي من ب ج مادام ب  
 وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج بالضرورة اودائما ان كان الاصل ضروريا اودائما او  
 مادام ج ان كان احدى العامتين وهو محال وليس لاحد ان يمنع استحالة بناء على  
 جواز سلب الشئ عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون ج موجودا والخاصتان  
 قوله لا تنعكس في الكم كلية اي في الكلية والجزئية قوله وامتناع حمل الخاص ا  
 اي بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام فلا يرد  
 ان الامتناع ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضايا التي هي مال النسب  
 في المفردات يعني انها مطلقة عامة لا ضرورة لان النسب بين المفردات بحسب  
 نفس الامر قوله لصدق نقيضه ونقيض الحينية المطلقة العرفية العامة قوله مع الاصل  
 انه نحو كل ج ب بالضرورة او بالدوام او مادام ج و لاشي من ب ج مادام ب ينتج  
 لاشي من ج ج بالضرورة او بالدوام او مادام ج قوله ان يمنع استحالة اي اذا كانت  
 ضروريا اودائمة واما استحالة على تقدير كونه احدى العامتين فبينة لانه يلزم  
 حينئذ سلب الشئ عن نفسه في اوقات وجوده



تنعكسان حينية مطلقة لادائما فانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل ج ب او بعض ج ب مادام ج لادائما صدق بعض ب ج حين هو ب لادائما اما الحينية المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فلكونها لازمة لعامتيهما واما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق العام فلانه لو كذب لصدق كل ب ج دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج دائما وبالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج لينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو اللادوام ونقول كل ب ج دائما ولاشي من ج ب بالاطلاق العام لينتج لاشي من ب ب بالاطلاق فلو صدق كل ب ج دائما لزم صدق كل ب ب دائما ولاشي من ب ب بالاطلاق وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كاياما اذا كان جزئيا فلا يتم فيه هذا البيان لان جزئية جزئيان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول على ما ستسمعه فلا بد فيه من طريق اخر وهو الافتراض بان نفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج لادائما فب ب وهو ظاهر وليس ج بالفعل والالكان ع ج دائما فيكون ب دائما لاننا حكمنا في الاصل ان ب مادام ج وقد كان ع ب لادائما هذا خلف وان اصدق عليه ان ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو اجري هذا الطريق في الاصل الكلي واقتصر على البيان في الاصل الجزئي لثم وكفى على ما لا يخفى والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس فبعض ب ج بالاطلاق والاشي من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج دائما وهو محال قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل او الاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس

قوله الى الجزء الثاني من الاصل وهو لاشي من ج ب بالاطلاق وهو معنى لادائما قوله لينتج لاشي من ب ب بالفعل وهذا ليس بمحال لان سلب الشئ عن نفسه صحيح اذا كان معدوما فاذ لم يكتف بضم نقيض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمه الى الجزء الاول ايضا قوله الخلف اداي الخلف المستعمل في العكوس هذا الفرد منه واما الخلف مطلقا فهو انبات المطلوب بابطال نقيضه

مع الاصل لينتج محالا والاقتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحده وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ماينا في الاصل فلما نبه فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق ايضا فلما ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه فان الاصل اذا كان كليا ونقيضه مكسدا سلب كلي انعكس النقيض كنفسه في الكم كليا وهو اخص من نقيض الاصل الكلي وان كان جزئيا فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سالبة كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها الى نقيضها وان كان احدي القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها اما في الدائمتين والعامتين والخاصتين فلا نقيض عكسها عرفية عامة وهي تنعكس الى اعرفية العامة التي هي اخص من نقائضها واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض

---

**قوله** مع الاصل بنفسه ان كان بسيطا وجزئية او باحدهما ان كان مركبا كما عرفت في الامثلة السابقة **قوله** ليحصل مفهوم ما بان يرتب من تينك المقدمتين قياس ينتج العكس المطا ويحتاج الى ضم مقدمة اخرى صادقة معهما كما عرفت في بيان العكس اللادوام في الخاصتين **قوله** الا في الموجبات كلية كانت او جزئية مركبة كانت او بسيطة **قوله** يعم الجميع اي يجري في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يعم كل فرد منهما لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين **قوله** ماينا في الاصل سواء كان نقيضا له وهو في المطلقة العامة الجزئية واخص وهو فيما عداها كما سيظهر من التفصيل الاتي **قوله** نبه فيما سبق بعني في الموجبات والافقد نبه على طريق عكس النقيض ايضا في بيان انعكاس السالبتين الخاصتين الكليتين **قوله** ليصدق نقيض الاصل وهو السالبة الجزئية ولما لم يتعبر بالحاصل من العكس ليكون نقيضا للاصل بل ربما يكون اخص منه قال سابقا ليعمل ماينا في الاصل ولم يقل ههنا ليصدق نقيض الاصل او مايساويه او الاخص منه مع كونهما احتملان لاندراج المساوي المنقذه في النقيض لما عرفت ان المراد بالبعض ما يعمه ومايساويه عصام



مكوسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقائضها مثلا اذا صدق بعض ج ب  
 بالاطلاق صدق بعض ب ج بالاطلاق والافلاشي من ج دائما وتنعكس الى  
 لاشي من ج دائما وهو نقيض بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين  
 وان صدق بعض ج ب بالضرورة فبعض ب ج حين هوب والافلاشي من ب  
 ج مادام ب دائما فلا شي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض بعض ج  
 ب بالضرورة اعني قولنا لاشي من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس وانما خصص  
 هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس السوالب به موقوف على مكوس الموجبات  
 كما توقف بيان انعكاسها على مكوس السوالب فلما قد منها امكنه ان يبين به  
 مكوس الموجبات بخلاف السوالب قال واما الامكنتان فحاليهما في الانعكاس وعدمه  
 غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية  
 كنفسها وعلى انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث  
 الذين كل منهما غير متحقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه اقول  
 قد ساء المطيعين ذهبوا الى انعكاس الامكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه احدها  
 الخلف فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ب ج بالامكان والافلاشي  
 من ب ج بالضرورة ونضمه مع الاصل فنقول بعض ج ب بالامكان ولا شي من ب  
قوله وعكسها اخص مكس السالبة الدائمة سالبة دائمة لان السالبة الكلية تنعكس كنفسها  
قوله وعلى هذا القياس فنقول في الدائمة بعض ج ب لا دائما فنقيضه ب ج حين  
 هوب والافدائما لاشي من ب ج مادام ب فلا شي من ج ب مادام ج فكذا  
 في العامتين فانه اذا قلنا بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج دائما بعض ب ج  
 مادام ج دائما بعض ب ج حين هوب والا بالامكان فدائما لاشي من ب ج مادام ب  
 فدائما لاشي من ب ج مادام ب فدائما لاشي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض  
 العامتين الذين هو الحينية الممكنة والحينية المطلقة وعلى هذا القياس حكم الخاصتين  
 تقول في الوقتية بعض ج ب في وقت معين فبعض ب ج بالاطلاق العام والافدائما  
 لاشي من ب ج فدائما لاشي من ج ب وهي اخص من نقيض الوقتية التي هي اما  
 العرفية العامة المخالفة واما الدائمة الموافقة وعلى هذا القياس في القضايا الباقية انعكاسها

ج بالضرورة ينتج بعض ج ليس ج بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهو ان  
 نفرض ذات ج وبء قدب بالامكان وع ج فبعض ب ج بالامكان وهو المطلوب  
 وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض ب ج بالامكان لصدق لاشي من ب ج  
 بالضرورة وتنعكس الى لاشي من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان  
 فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لا تتم اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغرى  
 امكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقيمة واما الثالث فلتوقفه على انعكاس  
 السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين انها لا تنعكس الا دائمة فلما لم يتم هذه الدلائل  
 ولم يظفر المصنف بدليل يدل على الانعكاس وعلى عدمه توقف فيه وادام ان اذا اعتبرنا  
 الموضوع بالفعل على ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس امكنة لان مفهوم الاصل  
 ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل ج بالامكان و  
 يجوز ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس  
 وما يصدقه المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مركوب زيد  
 بالامكان وبكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب  
 زيد بالفعل فرس بالضرورة و لاشي من الفرس بحمار بالضرورة فلاشي مما هو  
 مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة واما اذا اعتبرناه بالامكان كما هو مذهب  
 الفارابي تنعكس امكنة كنفسها لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان  
 فما هو ب بالامكان ج بالامكان لامحالة ويتضح لك من هذه المباحث ان انعكاس  
 السالبة الضرورية كنفسها مستلزم لانعكاس امكنة الموجبة كنفسها وبالعكس وكل  
 ذلك بطريق العكس قال واما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة

قوله وما يصدق اي عدم انعكاس المكنتين قوله واما اذا اعتبرناه اي الموضوع يعني  
 صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان عند الفارابي قوله ويتضح لك من هذه اذ فيه  
 اشارة الى ان جزم المصنف بعدم الانعكاس السالبة الضرورية كنفسها استفاد من جزمه  
 بانعكاس الدائمتين الى الدائمتين وتوقفه في انعكاس امكنة الموجبة مما لاوجه له  
 للاستلزام بينهما قوله وكل ذلك اي استلزام السالبة انعكاس الضرورية كنفسها  
 لانعكاس الموجبة امكنة كنفسها وبالعكس قوله بطريق العكس الا انه اذا ثبت عكس



الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال واما  
السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع  
كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئياتها بالطبع  
اقول الشرطيات المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس  
موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلاف فانه لو صدق نقيض  
العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما  
كان ا ب او قد يكون اذا كان ا ب فـ فـ وجب ان يصدق قد يكون اذا كان جـ ء فـ ب والا  
فليس البتة اذا كان جـ ء فـ ب ونضم مع الاصل هذا قد يكون اذا كان ا ب فـ فـ و ايسر البتة  
اذا كان جـ ء فـ ب ينتج قد لا يكون اذا كان ا ب فـ فـ وهو محال ضرورة صدق قولنا  
كلما كان ا ب فـ فـ واما اذا كانت سالبة كلية فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان ا ب فـ فـ  
و وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان جـ ء فـ ب والا فقد يكون اذا كان جـ ء فـ ب وهو  
ضع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان جـ ء فـ فـ وهذا خلف وانما لم تنعكس الموجبة الكلية  
كلية لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم وامتناع استلزام العام للخاص كقولنا كلما  
كان الشيء انسانا كان حيوانا وعكسه كليا كاذب واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق  
قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا  
انسانا كان حيوانا لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المتصلة لزومية اما  
اذا كانت اتفاقية فان كانت اتفاقية خاصة لم يقدح عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق  
فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا ولا فائدة فيه وان كانت  
احدهما بطريق العكس لابد في بيان عكس الاخرى بطريق آخر لئلا يلزم الدور  
كما اثبت الشرح انعكاس الممكنة كنفسها بقوله لان مفهومها ان ما هو جـ بالامكان الخ  
قوله بالخلاف لم يبينه بطريق العكس مع جريانه فبهما لانه جعل الدعوى مركبا من  
انعكاس الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لا بد منه عند اثبات  
عكس احدهما من تسليم عكس الاخرى وبيانه بطريق آخر قوله وهو مع الاصل اذ  
بان يقال قد يكون اذا كان جـ ء فـ ب وليس البتة اذا كان ا ب فـ فـ ينتج قد لا يكون اذا  
كان جـ ء فـ فـ وهو مع ضرورة قوله فكما ان هذا الصادق ايعنى ان الصادقين متوافقان

عامّة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق التقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقا وأما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئيتها بحسب الطبع وقد مرّت ذلك في صدر البحث قال البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني والثاني عكس الأول مع مخالفته للأصل في الكيف وموافقة في الصدق أقول قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا أولا ونقيض الجزء الأول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بهما فإن قلنا كل إنسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان وحكم الموجبات نية حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى إن الموجبة الكلية تنعكس من غير تغاوة لأن الأمور الصادقة صادقة على جميع الأوضاع والأحوال المتحققة معها في نفس الأمر فما قيل إن موافقة التالي للمقدم في الاتفاقية ليس كموافقة المقدم له الجواز أن يكون التالي أصح فيكون موافقة للمقدم مع أن موافقة الجزئية وفي العكس كلية فيصدق العكس الموجبة الكلية مما يتوهم فتدبر قوله التقدير كما في قولنا إن كان الحجر ناطقا فالحمار ناهق مع كذب العكس وهو قوله لو كان الحمار ناهقا فالحجر ناطق قوله لا يكون التقدير صادقا كقولنا إن كان زيد حمارا كان حيوانا فإنه صادق دون عكسه وهو أن كان زيد حيوانا كان حمارا قوله فلا يتصور فيها العكس فيه نظر لأن ما ذكر في صدر البحث ينافي ذلك لأنه صرح ثمّة بأنه لا فائدة في انعكاس المنفصلات لأنه لا يتصور فيها العكس فتذكر إلا أن يقال المراد به أنه لا يتصور فيها العكس مع الفائدة قوله وحكم الموجبات أي حكم الموجبات في عكس النقيض كحكم السوالب في عكس المستوي في أن السوالب في العكس المستوي إذا كانت كلية فتنعكس إلى سالبة كلية وإذا كانت جزئية فتنعكس إلى سالبة جزئية كذلك ههنا والموجبات إن كانت كلية يجبي عكسه هنا موجبة كلية وإن كانت جزئية فالقياس أن يجبي عكسه موجبة جزئية لكن لا يجبي أصلا هذا مما معني قوله وبالعكس أن حكم السوالب في عكس النقيض كحكم الموجبات في العكس المستوي في أن الموجبات سواء كانت كلية أو جزئية في العكس المستوي تنعكس موجبة جزئية كذلك ههنا السوالب إن كانت كلية يجبي عكسه هذا سالبة جزئية وإن كانت جزئية يجبي عكسها سالبة جزئية



كنفسها فإذا صدق قولنا كل ج ب انعكس إلى قولنا كل ما ليس ب ليس ج والافبعض  
 ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي إلى قولنا بعض ج ليس ب وقد كان كل  
 ج ب هذا خلف أو ينضم إلى الأصل هكذا بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض  
 ما ليس ب ب وأنه محال والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان  
 لا إنسان وكذب بعض الإنسان لا حيوان والسالبة كلية كانت ا وجزئية تنعكس إلى  
 سالبة جزئية فإذا قلنا لا شيء من ج ب أو ليس بعض ج ب فليصدق ليس بعض ما  
 ليس ب ليس ج والافكل ما ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل  
 ج ب وقد كان لا شيء أو ليس بعض ج ب هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة  
 الكلية تنعكس كنفسها لأنه إذا صدق كما كان ا ب فم فكل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب  
 لأن انتفاء لازم يستلزم انتفاء الملزوم والالجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وهو مما  
 يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون إذا كان الشيء  
 حيوانا كلن لا إنسانا وكذب قولنا قد يكون إذا كان الشيء إنسانا لم يكن حيوانا  
 والسالبتان تنعكسان إلى سالبة جزئية لأنه إذا صدق ليس البتة أو قد لا يكون إذا كان ا ب  
 فم ء فقد لا يكون إذا لم يكن ج ء لم يكن ا ب والافكل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب  
 وتنعكس إلى كلما كان ا ب كان ج ء وقد كان ليس البتة أو قد لا يكون إذا كان ا ب فم ء  
 هذا خلف وقال المتأخرون لا نسلم أنه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ب ج  
 غاية ما في الباب أنه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج لكنه لا يلزم  
 منه صدق بعض ما ليس ب ج لأن السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة وصدق  
 الأعم لا يستلزم صدق الأخص فلما منعت تلك الطريقة غير والتعريف إلى ما عرف به  
 المصنف رحمه الله وهو جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني والثاني عين  
 الأول مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقة في الصدق والمراد من القضية ههنا هي التي  
 تحصل بعد هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فإنها  
 وهي الأصل يعني نأخذ الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول نقيضا له  
 نأخذ الجزء الأول من الأصل ونجعل الجزء الثاني عينه فإذا حاولنا عكس قولنا كل  
 إنسان حيوان أخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الأول نقيضه أي اللاحيوان وأخذنا

الاسنان وجعلنا الجزء الثاني عينه فيحصل الاشياء مما ليس حيوانا بانسان وهي القضية المطلوبة من العكس والاضحى ان يقال انه جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل اولوعين الجزء الاول ثانيا مع المخالفة في الكيف قال واما الموجبات فان كانت كلية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سوا لبها بالعكس المستوي لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما دون عكسه لما عرفت انفا وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما لاشيء مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج فدائما لاشيء مما ليس ب ج مادام ليس ب والا فبعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب حين هو ليس ب وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض اما العرفية العامة فلاستلزام العامتين اياها واما اللادوام في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس ب فهو ج بالاطلاق العام والافلاشي مما ليس ب ج دائما فتنعكس الى لاشيء من ج ليس ب دائما وقد كان لاشيء من ج ب بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف اقول على راي المتأخرين حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس فالموجبات ان كانت كلية فالسبع التي لا تنعكس سوا لبها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس النقيض لان الوقتية اخصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما مع كذب عكسه وهو ليس بعض المنخسف بقمر بالامكان العام لما عرفت من ان كل منخسف قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية لم ينعكس شيء من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاحتم

قوله والاضحى وجه التوضيح ان التعريف المذكور وقع فيه لفظ القضية واريدها ما يحصل بعد التبديل وكذلك وقع لفظ القضية في تعريف العكس المستوي واريده منه الاصل فلفظ القضية ههنا ليس ما ينبغي فلذا سقط الله لفظ القضية



لما هو غير مرة والضرورة والدائمة تنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة  
اودائما كل ج ب فدائما لاشي مما ليس ب ج والافبعض ما ليس ب ج بالفعل  
ونضمه الى الاصل ونقول بعض ما ليس ب ج بالفعل وبالضرورة اودائما كل  
ج ب ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة ان كان الاصل ضروريا ودائما ان كان  
الاصل دائما وانه محال والضرورة لا تنعكس كنفسها لانه يصدق في المثال المذكور  
بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع كذب لاشي مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة  
لصدق قولنا بعض ما ليس بفرس مركوب زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشرطة  
والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل ج ب  
ما دام ج فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب ج والافبعض ما ليس ب ج حين  
هو ليس ب ونضمه الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب بالضرورة  
اودائما كل ج ب مادام ج ينتج بعض ما ليس ب ب حين هو ليس ب وانتدخاف  
والمشرطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية عامة لادائما في البعض فاذا صدق  
بالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج لادائما فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس  
ب لادائما في البعض اما صدق قولنا لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب فانه لازم  
للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما اللادوام في البعض اي بعض ما ليس ب ج  
بالاطلاق العام فلانه لولا صدق لاشي مما ليس ب ج دائما فتنعكس الى قولنا لاشي  
من ج ليس ب دائما وقد كان لادوام الاصل لاشي من ج ب بالفعل المستلزم لقولنا  
كل ج فهو ليس ب بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المعدولة المحمول عنه  
وجود الموضوع الذي هو متحقق ههنا بسبب ايجاب الاصل لكن كل ج فهو ليس ب  
بالفعل صادق لصدق ما زومه فيكذب لاشي من ج ليس ب دائما فيكون اللادوام  
في البعض حقا قال وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لنداذا صدق  
بالضرورة اودائما بعض ج ب مادام ج لادائما وجب ان يصدق بعض ما ليس ب  
قوله فيكذب لاشي يعني يكذب عكس الدائمة التي هي نقيض المطلقة العامة الجزئية  
واذا كذب لاشي من ج ليس ب دائما كذب عكسه المستوي اعني لاشي مما ليس ب  
ج دائما واذا كذب هذا صدق نقيضه اعني بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام وهو المط

ليس ج مادام ليس ب لادائما لاننا نفرض ذات الموضوع وهو ج ء فليس ب بالفعل  
للادوام ثبوت الباء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس  
ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف وء ج بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس  
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما وهو المطلوب واما البواقى فلا تنعكس لصدق قوانا  
بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمنخسف  
بالضرورة الوقتية دون عكسها بادم الجهات ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء منها لما  
عرفت في العكس المستوي **أقول** الخاصتان من الموجبات الجزئية تنعكسان عرفية  
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما فبعض ما ليس  
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما لاننا نفرض ذات الموضوع ء فليس ب بالفعل بحكم  
لادوام الاصل وء ليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب  
فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات كونه ج هذا خلف وء ج  
بالفعل وهو ظاهر واذا صدق عاى ء انه ليس ب وانه ليس ج مادام ليس ب فبعض  
ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه انه  
ج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية و  
هو المطلوب واما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخص السبع والضرورية  
اخص الاربع التي هي الدائمات والعامتان وهما لا تنعكسان اما الضرورية فلا صدق  
قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بانسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس  
بحيوان بالامكان العام لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلانه يصدق  
بعض القمر ليس بمنخسف بالتوقيت لادائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر  
بالامكان العام لان كل منخسف قمر بالضرورة ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء من  
الموجبات الجزئية لما عرفتم مرارا قال واما السوال بكلمة كانت او جزئية فلا تنعكس كالم  
**قوله** بحكم لادوام الاصل ولم يقل او بالضرورة لان اللادوام اخص منه فاذا  
اقتضى سائب الدوام وجود الموضوع اقتضى سائب الضرورية ايضا لانه ان تحقق  
في ضمن اللادوام فذاك وان تحقق في ضمن الدوام فبطريق الاولى **قوله** السبع وهي  
الوقتيتان والوجوديتان والامكنتان والمطلقة العامة



لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من عين الموضوع وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقة  
 لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشي من ج ب مادام ج لادائما نفرض الموضوع فهو  
 ليس ب بالفعل وء ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات  
 ج فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض احيان ليس ب وهو المدعى واما لو قسنا  
 والوجود يتان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشي من ج ب باحدى هذه  
 الجهات نفرض الموضوع فهو ليس ب بالفعل و ج بالفعل لوجود الموضوع فبعض  
 ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا يبين عكس جزئياتها اقول واما السوال  
 فكلية كانت او جزئية لم تنعكس كلية لاحتمال ان يكون نقيض المحمول اعم من  
 الموضوع وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم كقولنا لاشي من الانسان بحجر  
 فما ليس بحجر اعم من الانسان فامتنع ان تنعكس الى كل ما ليس بحجر انسان  
 وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشي من ج ب او  
 ليس بعضه ب مادام ج لادائما فيصدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لان ذات  
 الموضوع موجودة لدلالة اللادوام عليه فنفرضه ء فد ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول  
 وء ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات كونه ج واذا  
 صدق على ء انه ليس ب وانه ج في بعض اوقات كونه ليس ب فبعض ما ليس ب ج  
 حين هو ليس ب وهو المدعى هذا ما في الكتاب والصواب انهما تنعكسان حينئذ لادائمة  
 اما الحينية فلما ذكرناه واما اللادوام فلانه يصدق على ء انه ليس ج بالفعل والالكان ج  
 دائما فيكون ليس ب دائما لدوام سلب الباء بدوام الجيم وقد كان لادائما هذا خلف واذا  
 صدق على ء انه ليس ب وانه ليس ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل  
 وهو مفهوم اللادوام واما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق  
 لاشي من ج او ليس بعضه ب باحدى هذه الجهات الاربع وجب ان يصدق  
 قوله لاحتمال اء اي في المادة التي يكون نقيض المحمول عاما من موضوع الاصل  
 والموضوع خاصا يصير ذلك النقيض موضوعا في العكس وذلك الموضوع محمول لا يباين  
 ايجاب الاخص لكل افراد الاعم وذلك ممنوع قوله باحدى هذه الجهات الاربع  
 وهي الوقت المعين او وقتا ما او بالضرورة او اللادوام

[illegible]



المحصلة وأما الثاني فلأننا لانسام ان قولنا لا شيء مما ليس بـ ج بالضرورة تنعكس الى قولنا لا شيء من ج ليس بـ ج بالضرورة لما عرفت من ان السالبة الضرورية لاتنعكس كنفسها ولئن سامنا لكن لانسلم استلزام لا شيء من ج ليس بـ ج بالضرورة لكل ج ب بالضرورة وسند المنع مامر اتقا وأما الثالث فلانسام استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج ء فـ ج لثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين ولو كانا نقيضين ببرهان من الشكل الثالث وهو انه كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان تحقق الاخر فقد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الاخر ولا نسلم ايضا ان استلزام ا ب للنقيضين محال لجواز ان يكون ا ب محالا والمحال جاز ان يستلزم المحال وأما الرابع فلانه لانسلم ان قولنا قد لا يكون اذا كان ا ب لم يكن ج ء يستلزم قد يكون اذا كان ا ب فـ ج لجواز ان لا يكون الشيء مستلزما لاحد النقيضين فان اكل زيد لا يستلزم اكل عمرو ولا نقيضه قال البحث الرابع في تلازم الشرطيات اما المتصلة

تلازم الشرطيات

قوله وسند المنع مامر وهي عدم استلزام السالبة المعدواة المحمول الموجبة المحصلة قوله ببرهان من الشكل الثالث اقول بل ببرهان من الشكل الاول ينتج النتيجة المذكورة بان اتول اذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكما تحقق المجموع تحقق الاخر فانا تحقق هذا الشيء تحقق الاخر عصام قوله والمحمول جاز ان يستلزم المحم كشر يك الباري فانه محم مستلزم لفساد السموات والارض وهو ايضا محم قوله في تلازم الشرطيات وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات اي القضايا التي يلزم الشرطيات وكلاهما واقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي عكس النقيض فان كلامهم يطلق على المعنى المصدري وعلى القضية المخصوصة اللازمة ثم ان التلازم منحصرة في مشرة اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات او بين المنفصلات او بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات اما بين المتحدة بالجنس او مختلفة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقيات او مانعات الجمع او مانعات الخلو وتلازم المختلفات او بين الحقيقة وما نعة الخلو او بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات والمنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة ومانعة الجمع او المنفصلة مانعة الخلو وقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في تفاصيلها ولقلة جدواه لم يتعرض المصدر رح منها

الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة  
 الخاوم من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها والابطال للزوم والاتصال  
 والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع متصلات مقدم اثنتين منها عين احد الجزئين وتاليهما  
 نقيض الاخر ومقدم الاخرين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر وكل واحدة  
 من غير الحقيقية مستلزمة الاخرى مركبة من نقيضي الجزئين **اَوَّلُ** المراد بالمتصلة  
 في هذا الباب اعني باب تلازم الشرطيات اللزومية وبالمنفصلة العنادية فمتى صدق  
 اللزوم الكلي بين امرين يصدق منع الجمع بين عين اللزوم ونقيض اللزوم ومنع  
 الخلو بين نقيض اللزوم وعين اللزوم وهذان الانفصالان ينعكسان على اللزوم اي  
 متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض الاخر  
 متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الاخر اما  
 ان اللزوم بين امرين يستلزم الانفصالين فلانه لولا ذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على  
 تقدير اللزوم بين امرين لولم يصدق منع الجمع بين عين اللزوم ونقيض اللزوم  
 لجاز ثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم فيجوز وقوع اللزوم بدون اللزوم فيبطل الملازمة  
 بينهما وهذا خلف وكن ذلك لولم يصدق منع الخلو بين نقيض اللزوم وعين اللزوم لجاز

الا لتلازم اتصالات والمنفصلات وتلازم المنفصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك  
 التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع احد طرفيه ورفع كما يجي  
 قوله يصدق منع الجمع اراد بمانعة الجمع وكذلك بمنع الخلو بين نقيض اللزوم ومنع  
 الجمع ومنع الخلو به معنى الاخص دون معنى الاعم قوله متى تحقق مثلا ان اصدق  
 دائما اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر اصدق كلما كان الشيء شجرة لم يكن حجرا و  
 كلما كان الشيء حجرا لم يكن شجرة امانعة الجمع تستلزم متصليتين لزوميتين ولا تفاوة  
 في هذا الاستلزام بين المعاني الثلاثة التي سبقت نقلا من العلامة التفهيماني فان مبناه  
 لزوم الخلف المذكور في كلام الشارح وهذا الخلف جار في الجميع بلا تفاوة حاصد قوله مستلزما  
 لنقيض الاخر مثلا نقول في المثال المذكور كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا الحيوان  
 نقيض اللاحيوان وكلما كان الشيء لاحيا انا كان لا انسانا انسان نقيض الانسان  
 قوله لجاز ثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم كقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما



ار تفاع نقيض الملزوم وعين اللازم فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فبطل الملزوم  
 بينهما هذا خلف واما ان الانفصالين ينعكسان على الملزوم فلانه لولاه لبطل الانفصال  
 فانه اذا تحقق منع الجمع بين امرين فلولم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير  
 عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين  
 فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخوبيين امرين فلولم يجب ثبوت  
 عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الاخر على ذلك  
 التقدير فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما منع الخلو والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع  
 متصلات مقدم متصلتين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم اخرين  
 نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر اي متى صدق الانفصال الحقيقي بين  
 كل امرين يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر  
 اما الاول فلانه لولم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز  
 ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي هذا  
 خلف واما الثاني فلانه لولم يجب ثبوت عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما  
 لجاز ثبوت نقيض الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون  
 بينهما انفصال حقيقي والمقدر خلافا هذا خلف وكل واحدة من غير الحقيقة اي من  
 مانعتي الجمع والخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جريئتهما من صدق منع  
 الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين نقيضهما فانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز  
 اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع الخلو بين امرين صدق  
 منع الجمع بين نقيضهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العينين فلا يكون  
 بينهما منع الخلو قال المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في  
 ان لا يكون النهار موجودا له على ذلك التقدير اي على تقدير عدم وجوب ثبوت  
 نقيض الاخر **قوله** متى صدق الانفصال الحقيقي اه مثلا العدد ا ما زوجا او فردا مقدم  
 متصلتين عين احد الجزئين يعني ان كان العدد زوجا كان لا فردا وان كان فردا كان  
 لازوا ومقدم آخر بين نقيض احد الجزئين يعني ان كان العدد لازوا كان فردا  
 وان كان لا فردا كان زوجا يحصل اربع متصلات

تعريف القياس واقسامه القياس قول مولف من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر **أول** المقصد الاتصاف والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه العمدة في استحصال المطالب التصديقية وحدوة بانه قول مولف من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مولف من قضيتين اذا سلمتا لزوم عنهما لذاتيهما ان العالم حادث فالقول وهو المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس للقياس المعقول واما المفوظ وهو جنس للقياس المفوظ والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب من القضايا فوق اثنتين كما سيجي واحترز به من القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوي وعكس نقيضها فانها لا تسمى قياسا وقوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جماد فان هاتين القضيتين وان كذبتا الا انهما بحيث لو سلمنا لزوم عنهما لذاتيهما ان كل انسان جماد وقوله لزوم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل فان مقدما تهما اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لامكان تخلف مدلوليهما عنهما وقوله لذاتها يحترز به عما يلزم لاذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا آ مساو لب وب مساو لـج فانهما يستلزمان ان آ مساو لـج لكن لاذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة

**قوله** وحده انه قول اشارة الى انه حد اسمي لكونه مفهوما اصطلاحيا **قوله** عنها اي عن القضايا المولفة لان حصول النتيجة من المادة والصورة لا من القضايا فقط **قوله** فالقول وهو المركب اذ هو فصل او مبتدأ وخبره المركب والجملة خبر فالقول وقوله اما المفهوم العقلي خبر بعد خبر وقيل الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره اعني اما المفهوم العقلي **قوله** البسيط المراد بالبسيط الموصول النتائج اي المذكور النتائج وبالمركب الموصول النتائج اي المتروك النتائج **قوله** متعلق محمول اذ ففي المثال المذكور قوله لب متعلق لقوله مساو وهو محمول لا الذي هو الموضوع في القضية الاولى **قوله** مقدما غريبة المراد بالمقدمة الغريبة هي التي لا يكون لازمة لاحدى من مقدمي القياس



وهي ان كل مساوي المساوي للشيء مساوله وانك لم يتحقق ذلك الاستلزام  
الاحيث يصدق هذه المقدمة كما في قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لـج فأ ملزوم  
لـج لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له وقولنا الدرّة في الحقّة والحقّة في البيت فالدرّة  
في البيت لان ما في الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه اما اذا لم يصدق تلك المقدمة  
لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا امبائن لب وب مبائن لـج لم يلزم منه ان امبائن لـج  
لان مبائن المبائن للشيء لا يجب ان يكون مبائنا له وكذا لك اذا قلنا ا نصف ب وب  
نصف ج لم يحصل منه ان ا نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفاً له وقوله قول  
آخر اراد به ان القول اللازم يجب ان يكون مغائر الكل واحدة من المقدمات فانه لو  
لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل من قضيتين قياس كيف كانتا استلزاما  
احدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزومة لعكسها المستوي وعكس نقيضها  
فانه يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين يستلزم لذاته قولاً آخر لكن لا يسمى قياساً  
**قال** وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا  
جسماً فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز  
ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم  
**قوله** ملزوم الملزوم ملزوم اي في التحقق لافي الحمل لان الانسان ملزوم للحيوان  
والحيوان ملزوم للجنس مع عدم صحة حملته على الانسان فضلاً عن الملزوم **قوله** اراد به  
انه فان الواحد اذا وصف بمغائرته للجماعة يراد به مغائرته لكل واحد من احادها ان  
مغائرته المجموع غير محتاج الى البيان **قوله** وهذا الحد منقوض اذ قال المحقق التفاضلاني  
القضية المركبة انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين  
لا يقال انها قضية فسقطا اعتراض الشرح وفيه انه اذا صدق ما فيها انها قضية واحدة  
مركبة من قضيتين يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين لزم منها لذاته قول  
آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينتفع في دفع الانتقاص والجواب عن النقض ان  
المتبادر من قولنا من قضيتين ان يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية  
المركبة الجزء الثاني فيه الاول يستغاد منه القضية باعتبار نفي دوام الحكم  
السابق او ضرورته

مولف وكل مولف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه من كورافيه  
 بالفعل اقول القياس اما استثنائي او اقتراني لانه اما ان يكون عين النتيجة او نقيضها  
 من كورافيه بالفعل او لا يكون شيء منهما من كورافيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا  
 ان كان هذا جسدا فهو متحيز لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو بعينه من كور في القياس او  
 لكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه اي قولنا انه جسم من كور في القياس  
 بالفعل وانما سمي استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء اعني لكن والثاني اقتراني  
 كقولنا الجسم مولف وكل مولف حادث فالجسم حادث فليس هو ولا نقيضه من كور  
 في القياس بالفعل انما سمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه وانما قيد ذكر النتيجة او نقيضها  
 في التعريفين بالفعل لانه لو لم يقيد له خل الاقترانيات في حد القياس الاستثنائي ان  
 النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هياتها التاليفية ومادتها من كورة  
 في الاقترانيات ومادة الشيء مابة يحصل بالقوة فيكون النتيجة من كورة فيها بالقوة  
 فلا واطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقص تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني  
 جمعا لا يقال احد الامرين لازم وهو اما بطلان تعريف القياس او بطلان تقسيمه الى  
 القسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياسا بطل التقسيم والا لكان تقسيم الشيء الى  
 نفسه والى غيره وان كان قياسا بطل التعريف لانه اعتبر فيه ان يكون القول اللازم  
 مغائر الكل واحدة من المقدمات واذا كان النتيجة من كورة في القياس بالفعل لم تكن  
 مغائرة لكل واحدة من مقدماته لانا نقول لانسلم ان النتيجة اذا كانت من كورة بالفعل  
 في القياس لم تكن مغائرة لكل واحدة من المقدمات وانما يكون كذلك لو لم يكن  
 النتيجة جزء المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا  
 الشمس طالعة بل استلزامه لوجود النهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالهما  
قوله عين النتيجة اعلم انه لو ثبت المقدم يكون النتيجة عين التالي وان نفى النتيجة  
 نقبض المقدم وهذه قاعدة مطردة قوله بل استلزامه لوجوده اي القضية التي يفيد  
 استلزامه لوجود النهار قوله لا يقال النتيجة او منشاء هذا السؤال كون النتيجة جزء المقدمة  
 يعني النتيجة ونقيضها قضية وان كور في القياس ليس بقضية فلا يكون النتيجة ونقيضها  
 من كورة فيه ومعنى كونهما قضية انهما مشتعلان على النسبة نامة بخلاف جزء المقدمة



الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة  
او نقيضها فيه مذكورة بالفعل لانا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او نقيضهما  
مذكورين فيه بالترتيب الذي يكون في النتيجة وعلى هذا يندفع الاشكال قال وموضوع  
المطلوب فيه يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة  
والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والمكرر بينهما حدا او وسط  
واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع  
الحدا الاوسط عند الحدين الآخرين يسمى شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط ان كان  
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو  
الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في  
الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع اقول القياس الاقتراني اما حملي  
ان تركيب من حمليتين او شرطي ان لم يتركب منهما ولما كان الحملي ابسط  
فلتبدا به ونقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة و باعتبار  
استحصالة منه مطلوبا وكل قياس حملي لا بد فيه من مقدمتين احديهما تشتمل  
على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور وثانيتها على محموله كالحادث  
وهما تشتركان في الحد الاوسط كما لو لموضوع المطلوب يسمى اصغر لانه يكون  
في الاغلب اخص والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله يسمى اكبر لانه لما كان  
قوله ليس بقضية وذلك لان ادوات الشرط اخرج طرفيهما عن ان يكون قضية  
قوله بالترتيب يعني كل لفظ مقدم في النتيجة مقدم في القياس وكل لفظ موخر في  
النتيجة موخر في القياس قوله على هذا فلاشكال اصل الكلام فلاشكال على هذا الا  
انه لما قسم الجار والمجرور ادخل عليه الواو ليدل على انه متعلق بما بعده وهو شائع في  
كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء قوله القياس اه فيه تعريض للمصنف بانه ينبغي له  
ان يقسم الاقتراني ايضا الى الحملي والانفصالي ثم يقول وموضوع المطلوب او يقول  
والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول قوله ابسط اي اقرب الى البساطة  
لكونها اقل اجزاء امن الشرطي او اكثر بسطاني البحث قوله في الاغلب لانه قد يكون  
مساويا كقوانا بعض الحيوان ضاحك وكل ضاحك انسان ينتج بعض الحيوان انسان

اعم فهو اكثر افرادا والحد المشترك المكرر بين الاصغر والاكبر يسمى حدا اوسطا لتوسطه  
 بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الا صغر تسمى الصغرى لانها ذات الا صغر  
 والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لانها ذات الاكبر واقتران الصغرى والكبرى في  
 ايجابهما وسلبيهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا او الهيئة الحاصلة من وضع  
 الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما او وضعه لهما وحمله على  
 احدهما ووضعها للاخر تسمى شكلا وهواربع لان الاوسطان كان محمولين في الصغرى  
 وموضوعا في الكبرى فهما للشكل الاول وان كان محمولين فيهما فهما للشكل الثاني  
 وان كان موضوعا فيهما فهما للشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا  
 في الكبرى فهما للشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الاول على  
 النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد  
 الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله وهذا  
 لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب  
 الاشكال الباقية اليه لمشاركة اياها في صغرها وهي اشرف المقدماتين لاشتغالها على موضوع  
 المطلوب الذي هو اشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا  
قوله لتوسطه اي لكونه واسطة يتوصل به الى نسبة احد الطرفين الاخر او متوسطا في  
 الذكر والتعقل او في الصغر والكبر لكونه اعم من الاصغر واخص من الاكبر في الاغاب  
قوله واقتران اه قال محقق التفناز اني التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتين  
 المقترنتين وسلبيهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة  
 من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا  
 يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بالعكس  
 كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث قوله وهواربع ومثال الشكل الاول  
 العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ومثال الثاني كل انسان حيوان  
 ولا شيء من الحجر بحبوان فلا شيء من الانسان بحجر ومثال الثالث كل مركب  
 جسم وكل مركب حادث فكل جسم حادث ومثال الرابع كل انسان ناطق وبعض  
 الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان



وكل ب ا فكل ج الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا ونتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا تحتاج الى برهان وأعلم ان ههنا كيفيتين ايجاب وسلب واشرفهما الايجاب لان الايجاب وجود والسلب عدم والوجود اشرف وكميتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية والاخص لاشتمالها على اشرف فاعلى امر زائد اشرف فعلى هذا يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لاشتمالها على الشرفين واخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على الخستين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاقيسة نتائجها رتباً باعتبار ترتيب نتائجها شرفاً فقد م المنتج للاشرف على غيره قال واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى اقول لانتاج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمتيه في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف وهو صدق القياس تارة مع الايجاب الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر او سلبه للصغرى وعنه الذي هو عين النتيجة فلما اكتسبنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى الكلية لزم الدور فالجواب عنه ان الحكم يختلف بحسب اختلاف اوضاع الموضوع حتى يكون معلوماً بحسب وصفه ومجهولاً بحسب وصف آخر فيستعار العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف آخر ولا استحالة في ذلك مير جليل **قوله** من جهة واحدة وهي كونه وجودياً **قوله** من جهات متعددة وهو كونها اضبط وانفع واخص من الجزئية والكلي يكون مقصوداً في الكلام كثير اذ ون الجزئي

والاخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم اما لزوم الاختلاف على تقدير  
انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدمتان في الكيف فاما ان يكونا موجبتين  
او سالتين واما ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل  
انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس  
حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بحجر  
ولاشي من الفرس بحجر والحق السلب ولو بد لنا الكبرى بقولنا لاشي من الناطق  
بحجر فالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت  
الكبرى جزئية فهي اما ان تكون موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق  
الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض  
الحيوان فرس والصادق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان  
السلب واما على تقدير سلبها فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس  
بحيوان والصادق الايجاب او بعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب واما ان  
الاختلاف موجب للعقم القياس فلانه لم اصدق مع الايجاب لم يكن منتجا للسلب  
ولما صدق مع السلب لم يكن منتجا للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس  
لاحدهما على التعيين قال وضروبة النتيجة ايضا اربعة الاول من كائتين والصغرى  
موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولاشي من ا ب ولاشي من ج ا بالخلف وهو ضم  
نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الشكل  
الاول الثاني من كائتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل  
ا ب فلاشي من ج ا بالخاف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة  
الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض  
ج ب ولاشي من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول  
ونفرض موضوع الجزئية ع فكل ع ب ولاشي من ا ب فلاشي من ع ا ثم نقول بعض  
ج ع ولاشي من ع ا فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى  
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف  
والافراض ان كانت السالبة مركبة اقول الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب



مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب السالبين  
والموجبين الكلبيين والجزئيين والمختلفين وباعتبار الشرط الثاني اربعة اضراب الكبرى  
الموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت الاضراب  
الناجمة اربعة الاول من كلتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب  
ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بانه بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا  
الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة  
فنقيضها وهو الموجبة يصلح لصغروية الشكل الاول ويجعل الكبرى القياس الكبرى  
لانها لكليتها تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظم منهما قياس في الشكل الاول ينتج  
لما يناقض الصغرى فيقال لو لم يصدق لاشيء من ج ا لصدق بعض ج ا ونضمه الى  
الكبرى هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب  
وقد كان الصغرى كل ب هذا خلف والخلف لا يلزم من الصورة لانه ابدية الانتاج  
فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من نقيض  
النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق واما العكس فبان يعكس الكبرى ليرتد الى الشكل  
الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس  
الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت

---

قوله باعتبار ترتيب ا ب بخلاف ترتيب ا ب الشكل الرابع فانه على ترتيب نفس  
الشكل قوله بانه بالخلف والعكس لم يقل وعكس البرهان كما في المتن ليستغنى عن  
بيان ذلك قال في اضراب الثاني بالعكس ولم يقل بعكس الصغرى وجعلها الكبرى ثم  
عكس النتيجة تنبيه على ان العكس يستعمل في هذين الضربين فيما بينهما في كل منهما  
ففي الاول بمعنى عكس الكبرى وفي الثاني اما عكس الصغرى او عكس الترتيب  
او عكس النتيجة عصام الدين قوله بان يعكس الكبرى اذ اي لاشيء من ا ب  
فينعكس بعكس المستوي الى لاشيء من ب فنضمه الى الاصل كل ج ب ولا شيء  
من ب ا ينتج لاشيء من ج ا قوله صدقت القرينة اي اقتران الصغرى بالكبرى  
نحو كل ج ب ولا شيء من ب ا لاشيء من ج ا قوله مع عكس الكبرى لان عكس  
الكبرى لازم الكبرى واذا صدقت الصغرى مع الكبرى صدقت مع لازمها ايضا

القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف والعكس اما الخلف فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لاتنعكس الجزئية والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لا شيء من ج ب الى لا شيء من ب ج وجعلناها كبرى وكبرى القياس صغرى وقتنا كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج من ثاني الاول لا شيء من ا ج وهو تنعكس الى لا شيء من ج ا وهو المط الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس كما مر والافتراض وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى ب فكل ب وكل ج ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل ب ولا شيء من ا ب لينتج من اول هذا الشكل لا شيء من ج ا ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض ج ا ويضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج ا ولا شيء من ج ا لينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ا وهو المط فالافتراض يكون مركبا ا ب من قياسين احدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب اجلى والاخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها

قوله فبالطريق المذكور اي اخذنا من النتيجة بقيضه وغضنا مع الكبرى وقتنا بعض ج ا وكل ا ب ينتج بعض ج ب وقد كان الصغرى لا شيء من ج ب هذا خلف قوله بل بالعكس لان الصغرى سالبة كلية والسالبة تنعكس كنفسها قوله وجعلها كبرى والكبرى صغرى الا انه يشبه بالشكل الرابع تامل قوله ليس ا بالخلاف اذ لانه لو لم يصدق بعض ج ليس ا صدق كل ج ا وينضم الى كبرى القياس هكذا كل ج ا ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ب والصغرى بعض ج ب هي قوله والعكس اي بعكس الكبرى ويجعل هذا ايضا كبرى بان تقول بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا قوله بضرب اجلى وهو لضرب الاول من هذا الشكل لانه بعكس الكبرى تترد الى الشكل الاول



لاتقبل العكس ويتقدّر قبولها لاتقع كبرى الشكل الاول فبيانها اما بالخلف او بالافتراض  
كما اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما رتبنا الضرر ببدل لك  
الترتيب لان الضربين الاولين منتجان المكلي فلا بد من تقدّمهما على الآخرين وتدم  
الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتغالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف  
الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه ايجاب الصغرى والاحصل الاختلاف  
الموجب لعدم الانتاج وكلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالصغر غير  
البعض المحكوم عليه بالكبر فلم يجب التعدية ولا ينتج الا الجزئية وضرورته لنتيجة ستة  
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج  
ا بالخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول  
يعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب  
ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلاف ويعكس الصغرى الثالث من موجبتين  
والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف  
وبعكس الصغرى وفرض موضوع الجزئية ا فكل ب وكل ب ا فكل ا ا ثم نقول ا ج  
وكل ا فبعض ج او هو المطلب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة  
جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف ويعكس الصغرى  
والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب  
ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلاف وبمعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة  
والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض ان كانت  
السالبة مركبة اقل يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب

قوله لاتقبل العكس لان الصغرى سالبة جزئية والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما  
قوله بالخلف بان يقال لانه لو لم يصدق بعض ج ليس الصدق كل ج او ينضم الى  
الكبرى هكذا كل ج او كل ا ب ينتج كل ج ب وقد كان الاصل بعض ج ليس ب هـ  
قوله مركبة يعني مقيد بالادوام او الاضرورة قوله ليتحقق اي ليثبت وجود الموضوع  
بخلاف ما اذا كانت سالبة بسيطة فانها حينئذ لا تثبت بل يساب

الصغرى او بحسب الكمية كلية احدى المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلانها لو كانت سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واياما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشي من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او ناطق والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بد لنا الكبرى بقولنا لاشي من الانسان بصهال او حمار والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما كلية احدى المقدمتين فلانهما لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالصغير فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية اضرب كما في الاول واشتراط كلية احد بهما حذف ضربين اخرين وهما الكبيران الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بوجهين احدهما الخلف وطريقه في هذا الشكل ان يجعل نقيض النتيجة لكلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتظم منها قياس في الشكل الاول ينتج لما ينفي الكبرى فيقال لوام يصدق بعض ج الصديق لاشي من ج ا فكل ب ج ولاشي من ج ا ينتج لاشي من ب او كان الكبرى كل ب ا هذا خلف وثانيهما عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس الصغرى بالاساف

---

**قوله** لكلية كبرى اذ تقرر في باب النقيض ان بغيض الموجبة الجزئية سالبة الكلية **قوله** ليرجع الى الشكل الاول كما تقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا وانما قلنا بغض ج ب لان عكس الموجبة الكلية الموجبة الجزئية وكذا عكس الموجبة الجزئية فانها تنعكس موجبة جزئية **قوله** بالخلف تقول في الخاف كل ب ج وكل ج ا ينتج كل ب ا او كان الكبرى لاشي من ب ا هذا خلف وبالعكس الصغرى تقول بعض ج ب ولاشي من ب ا ينتج بعض ج ليس ا وهو النتيجة المطلوبة



في الضرب الاول بلافرق وانما لم ينتج هذان الضربان الكلية لجواز ان يكون الاصغر اعم  
من الاكبر وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم او مبادء عنها كقولنا كل انسان  
حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان بفرض وان لم ينتج الكلبي لم ينتج شيء  
من الضروب الباقية لان الضرب الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والضرب  
الثاني اخص الضروب المنتجة للسلب وعدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم  
الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا  
فبعض ج ا بالخلف وبالعكس الصغرى وهو ظاهر وبالفتراض وهو ان نفرض ذات  
موضوع الجزئية فكل ب وكل ج ثم نضم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس لينتج  
من الشكل الاول كل ا ثم نجعلها كبرى في المقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل  
بعض ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالطرق الثلاثة والكل ظاهر  
الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض  
ب ا فبعض ج ا بالخلف والفتراض وهو فرض موضوع الكبرى فكل ب وكل ا  
فيجعل المقدمة الاولى صغرى والصغرى الاصل كبرى ثم نضم المقدمة الاولى الى صغرى  
فكل ب وكل ب ج ينتج من الشكل الاول كل ا ثم نجعلها صغرى للمقدمة الثانية  
هكذا كل ا وكل ا فبعض ج ا وهو المطلوب وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس  
قوله فبعض ج ا بالخلف بعض ب ج ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب ليس ا وهو في  
الكبرى وهو كل ب ا قوله وبالعكس الصغرى تقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج  
ا وهو المطلوب قوله لينتج من الشكل الاول ا تقول كل ب ا وكل ب فبعض ا قوله لينتج  
من اول ا اي الضرب الاول من هذا الشكل تقول كل ا ج وكل ا فبعض ج ا  
قوله والكل ظاهر تقول في الخلف بعض ب ج وكل ج ا فبعض ب ا وقد كان الكبرى  
لا شيء من ب ا هذا خلف وفي العكس بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس  
ا وهو المطلوب وفي الفتراض انا نفرض ذات الموضوع الجزئية فكل ب وكل  
ج ثم نضم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل ا ليس ا ثم  
نجعلها كبرى في المقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل بعض ج ليس ا

النتيجة لا بعكس الصغرى لان الكبرى جزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول السادس  
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض  
ب ليس فبعض ج ليس ا بالخلف والاقتراض في الكبرى ان كانت سالبة مركبة  
ليتحقق وجود الموضوع لا بعكس الصغرى لان الجزئية لاتقع في كبرى الشكل  
الاول ولا بعكس الكبرى لانها لاتقبل العكس ويتقدير انعكاسها لاتصلح لصغروية الشكل  
الاول وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخص الضروب المنتجة  
للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسالب والاخص اشرف وقدم الثالث والرابع  
على الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول قال واما الشكل الرابع فشرطه  
بحسب الكيفية والكمية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف  
منع كلية احدهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية  
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض  
ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج  
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا الما امر الثالث من كليتين  
والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل ا ب فلاشي من ج ا الما امر  
الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من  
ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة  
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا  
الامر انفا السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى  
الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى  
الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا لاشي من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة  
قوله لانها لاتقبل العكس لان السالبة الجزئية لاتعكس لزوما كما مر غير مرة وقوله ويتقدير  
انعكاسها اه كما اذا كانت من سالبتين جزئيتين خاصتين فانها لاتعكس لكن لا يصلح اه



أقول شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احد الامرين وهو اما  
 ايجاب المقدمتين مع كاية الصغرى او اختلافيهما بالكيف مع كاية احد بهما وذلك  
 لانه لو لا احد هما لزم احد الامور الثلاثة اما سلب المقدمتين او ايجاب بهما مع جزئية  
 الصغرى او اختلافيهما في الكيف مع جزئيتيهما وعلى التقادير يتحقق الاختلاف  
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فليصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس  
 ولاشي من الحمار بانسان والحق السلب ولاشي من الصاهل بانسان والحق الايجاب  
 واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان  
 وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب وكل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما  
 اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع جزئيتيهما فلان الموجبة لو كانت صغرى صدق قولنا  
 بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق  
 والصادق في الاولى الايجاب وفي الثانية السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان  
 ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق  
 السلب وضربا به الناتجة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط اربعة اضرب باعتبار  
 عقم السالبتين وضربين لعدم الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعقم المختلفين

قوله الحق السلب قدم ههنا السلب على الايجاب لان انتاج السالبتين سائبة اقرب  
 من انتاجهما موجبة و قدم في سائر المواضع الايجاب لانه اشرف منه مير جليل  
 قوله اما اذا كانتا سالبتين اء بين الاختلاف في السالبتين كليتين مع عموم  
 المدعى للسالبتين الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم  
 قوله بسقوط اربعة اضرب هذا طريق الحذف واما طريق التحصيل فهو ان الصغرى  
 الموجبة الكلية مع كبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع السائبة الكلية لاغير  
 والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية لاغير والصغرى السالبة الكلية  
 مع الكبرى الموجبة الكلية او الجزئية لاغير عصام الدين قوله عقم السالبتين اء اما  
 كليتين واما جزئيتين او اما الاول كلية والثاني جزئية او اما الاول جزئية والثاني كلية  
 قوله لعقم الموجبتين اي الصغرى الموجبة مع الموجبة الجزئية الكبرى والموجبة الجزئية  
 مع الكلية الكبرى قوله لعقم المخالفين اء اي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى

الجزئيتين الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل اب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فانا اذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل اب وكل ب ج ينتج كل ا ج وهو ينعكس الى بعض ج ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد اعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض اب فبعض ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الثالث من كائيتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل اب فلاشي من ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كائيتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من اب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولاشي من الفرس با انسان مع ان الصابق ليس بعض الحيوان فرسا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من اب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين كما مر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل اب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل سالبة الجزئية والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى قوله بعكس الترتيب هكذا بعض اب وكل ب ج فبعض ج ا فهذا بضرب الثالث من الشكل الاول فعكسنا النتيجة وقولنا بعض ج ا لان عكس الموجبة الجزئية الموجبة الجزئية وهو المطلوب قوله بعكس المقدمتين كما مر مع عكس النتيجة تقول بعض ج ب ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا وهذا شكل اول وضرب رابع منه قوله بعكس الصغرى ليرتد ا تقول بعض ج ليس ب وكل اب فبعض ج ليس ا وهذا شكل ثان وضرب رابع منه



ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبه جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشي من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ايس ا بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانها لبعدها عن الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف الاربعة وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كن سابا من الجزئي وان كان ايجابا لمشاركته الاول في ايجاب المقدمات وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه اخص من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول بعكس المقدمات ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الايجاب الكلي دونه وقدم السادس على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع قال ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمات لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والثاني والخامس بالاقتراض وبين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو ا فكل ا وكل ب فنقول كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا وكل ا فبعض ج ا وهو المطلوب اقول يمكن بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلف وهو ان يضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمات لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى اما في

---

قوله بعكس الكبرى ليرتداه تقول كل ب ج وبعض ا ليس ا وبعض ج ليس ا قوله بعكس الترتيب ليرتداه تقول بعض ا ب ولاشي من ب ج ينتج ايس ا وهو المطلوب فهذا شكل اول وضرب رابع منه قوله ثم عكس النتيجة سالبة جزئية وهي لا تنعكس الى الخاصتين والمراد من النتيجة التي هي احدى الخاصتين لا النتيجة البسيطة قوله لمشاركة الاول اي قدم الثاني على الثالث والرابع لمشاركته بالضرب الاول قوله الى الشكل الاول بعكس الترتيب بخلاف الرابع فانه يرد الى الاول بعكس المقدماتين قوله دون السابع فانه يرد الى الثالث

الضربين الاولين المنتجين للايجاب فيجعل نقيض النتيجة اكوند كيا كبرى وصغرى  
القياس لايجابها صغرى فينتظمان على هيئة الشكل الاول كما في الخلف المستعمل في  
الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنعكس الى ما ينافي في الكبرى مثلا لو لم يصدق  
بعض ج لصدق لا شيء من ج افجعلها كبرى لصغرى القياس وهي كل ب ج لينتج  
لا شيء من ب او تنعكس الى لا شيء من اب وهي تضاد كبرى للضرب الاول وتناقض  
كبرى للضرب الثاني واما في الضروب المنتجة للسلب فيجعل نقيض النتيجة لايجابه  
صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى كما علمت في الضرب الاول من الشكل الثاني  
لينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما ينافي الصغرى مثلا لو لم يصدق لا شيء من  
ج الصغرى بعض ج افجعلها صغرى الكبرى القياس وهو كل اب لينتج بعض ج ب  
فبعض ب ج وقد كان صغرى القياس لا شيء من ب ج هذا خلف وكذا يمكن بيان  
الضرب الثاني والخامس بالافتراض اما بيانه في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي  
هو ا فكل ا وكل ب فندغم كل ب كبرى الى صغرى القياس ونقول كل ب  
ج وكل ب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج ونجعلها صغرى اكل ا لينتج  
من الشكل الاول بعض ج او هو المطاوب واما بيانه في الخامس فهو ان يفرض البعض  
الذي هو ب فكل ب وكل ب و كل ب ج ثم نقول كل ب ولا شيء من اب ينتج من  
الشكل الثاني لا شيء من ب افجعلها كبرى لكل ب ج ينتج من الثالث بعض ج  
ليس او هو المطاوب واما ان يحصل الافتراض ان يؤخذ مقدم من مقدمتي  
القياس ويحمل وصفا موزودها ومحمولها على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان  
كليتان وان كانت مقدمة القياس جزئية لاعتبار سائر افراد ذلك البعض وتسميتها به  
فان قلت ربما لا يتعد ذات الموضوع بل يكون منحصر في فرد واحد فلا يحصل كلية  
لاقتضاء الكلي تعدد الافراد فنقول حينئذ يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت  
قوله الضربين المنتجين اذ اي الضرب الاول المركب من موجبتين كليتين والاخرى  
من موجبتين صغرى موجبة جزئية قوله المنتجة للسلب هو الذي يركب من كليتين  
صغرى سالبة او من كليتين صغرى موجبة او من موجبة جزئية صغرى وكبرى  
سالبة كلية قوله كما علمت في الشكل الثاني اي في الخلف المستعمل في الشكل الثاني



ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة كليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان  
 احد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون احدي مقدمتي الافتراض محمولها  
 الحد الاوسط فتنتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وتنتج نتيجة  
 اذا ضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية يحصل النتيجة المطلوبة ففي الافتراض  
 قياسان وزعم القوم ان احدهما لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على نظم  
 ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض في خامس  
 هذا الشكل ليس كذلك بل احده القياسين فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل  
 الثالث والافتراض في ثابته ايضا لا يجب ان يقرر كما قرر وانه يمكن ان يبين بحيث  
 يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من  
 الاول والثالث اظهر وابين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون  
 في باب العكوس في الكليات والجزئيات ولا يفترضون في باب القيسة الا في الجزئيات  
 وهو ايضا ليس بمستقيم مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في  
 المقدمة الكلية لان احد قياسيه اما غير مشتمل على شرائط الانتاج او مرتب على هيئة  
 الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في  
 كبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع عليك الاعتبار والاعتبار بما اعطيناك  
قوله زعم القوم ليس هذا زعمنا من القوم بل هو حق مبني على عدم الاعتماد بالاربع  
 من الاشكال قوله فانه يمكن ان يبان يجعل مقدمة افتراض صغرى القياس  
 هكذا كل ب وكل ج ينتج كل ج ثم نضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل  
 ج وكل ج او بالعكس ينتج النتيجة المطلوبة قوله ليس بمستقيم اي جعل الفرض  
 في العكوس في الكلية وفي باب القيسة في الجزئية ليس بمستقيم لانه يمكن في باب  
 العكوس بغير الكلية ويمكن في باب القيسة بغير الجزئية قوله اما غير مشتمل كما في  
 الضرب الثالث والخامس والسادس من الشكل الثالث مثل بعض ج ليس ب وكل ا  
 ب قوله او مرتب كما في الضرب الاولين من الشكل الثالث والضرب الاول من الشكل  
 الثاني قوله على هيئة الضرب المطاوع وانه قال ذلك لانه لو لم يكن كذلك بل يكون على  
 ضرب آخر من هذا الشكل وهذا يكون اجلى فجاز اثباته بهذا قوله عليك الاعتبار مثال

من القانون الكلي قال والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الاول  
 وذكروا عدم انتاج الثلاثة الاخيرة اختلافا في القياس من بسيطتين ونحن نشترط  
 كون السالبة فيهما من احدى الخاصتين فيسقط ما ذكروه من الاختلاف اقول المتقدمون  
 كانوا يحصرون الضروب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان عندهم ان  
 الضروب الثلاثة الاخيرة عقيمة لتحقيق الاختلاف فيهما اما في الضرب السادس فلصدق  
 قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان واما في السابع  
 فلا نه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان او بعض الحيوان  
 ليس بانسان واما في الثامن فكقولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان او  
 بعض الحيوان انسان وأشار المصنف الى جوابا بدان بيان الاختلاف في هذا الضروب  
 انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكننا نشترط في انتاجها ان يكون  
 السالبة المستعملة فيهما من احدى الخاصتين فلا ينتهض تلك النقوض عليها واعلم ان  
 انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها لان السادس والسابع انما  
 يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدمته  
 يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة وأم يظهر المتقدمين

الضرب الاول كل ب ج وكل ا ب ينتج بعض ج ا بان نفرض في الكبرى موضوعه  
 فيصدق كل ا وكل ب فنضم كل ب الى ا صغيرا هكذا كل ب وكل ج ب ينتج  
 كل ج ثم نضم كل ب الى المقدمة الثانية الافتراضية هكذا كل ج وكل ا ينتج  
 بعض ج او هو المطلوب وفي مثال الضرب الرابع كل ب ج ولاشي من ا ب ينتج بعض  
 ج ليس الا نفرض ذات الموضوع فيصدق كل ب وكل ج ثم نضم كل ب الى  
 الى الكبرى هكذا كل ب ولاشي من ا ب لينتج لاشي من ا ثم نضم النتيجة الى  
 المقدمة الاخرى هكذا كل ج ولاشي من ا ينتج بعض ج ليس او هو المطلوب  
 قوله من القانون الكلي وهو ان يؤخذ مقدم من مقدمتي القياس ويحمل موضوعها  
 ومحمولها على ذات الموضوع قوله الثلاثة الاخيرة اي المركب من سالبة جزئية صغيرة  
 وموجبة كلية كبرى وموجبة كلية صغيرة وسالبة جزئية كبرى ومن سالبة كلية صغيرة  
 وموجبة جزئية كبرى قوله اذا بدل مقدمته اي بعكس الترتيب او بعكس النتيجة



انعكاسها أو تفق لبعض الافاضل من المتأخرين ان وثق عليه فتبين ذلك قال  
 الفصل الثاني في المختطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى  
 اقول المختطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار  
 الجهات في المقدمات يعتبر لانتاج الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار  
 الجهة ان يكون الصغرى فعلية فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدي الحكم من الاوسط  
 الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر  
 والاصغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى بالقوة ولا يخرج الى  
 الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط اليه مثلاً يصدق في الفرض المذكور كل حمار مركوب  
 زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس  
 بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة  
 والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل اصلاً فالحكم على المركوب بالفعل لا يعدى اليه  
 قال النتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير اشروطيتين والعرفيتين والافكا لصغرى محذوفاً  
 عنها قيد اللا ضرورة والادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى  
 العامتين وبعد ضم الادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين اقول قد عرفت ان

قوله ان يكون الصغرى فعلية المراد من الفعلية ما يكون ممكنة لا مطلقة عامة وانما  
 قال ذلك لوجود النسبة فيها بالفعل بخلاف الممكنة قوله والاصغر ليس مما هو اوسط  
 اي على تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بل  
 بالامكان فجاز ان لا يخرج الى الفعل وليس المراد ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بحسب  
 الاحتمال العقلي ليكون مآله ان يجوز ان يكون اوسط بالفعل فيازم استدراك قوله  
 فجاز ان يبقى بالقوة وان يكون تفريعه على ما قبله تفريع الشيء على نفسه على ما ودم  
 قوله وكل مركوب زيد فرس بالضرورة لا يقال لو صدق هذه القضية لصدق لاشي  
 من مركوب زيد بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى لاشي من الحمار بمركوب زيد  
 دائماً فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لاننا نقول امكان الايجاب لا ينافي  
 دوام السلب نعم لو اسلم لم دوام الضرورة كان منافي له وبما ذكرنا ظهر انه لو انعكست  
 الضرورية كنفسها بطل القياس ان كور لتحقيق المناقاة بين المقدمتين

الموجهات المعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلث عشرة في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب لمكتبين في ثلث عشرة فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والضابطة في نتائجها ان الكبرى اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع التي هي المشروطان والعرفيتان او غيرها فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون احدى لتسع الباقية فالنتيجة كالكبرى وان كانت الكبرى احدىها فالنتيجة كالصغرى لكن ان كان فيها قيد اللادوام واللاضرورة حذفناه وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها اي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ننظر في كبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمهنا الى المحفوظ فكان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة ما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلاندراج البين فان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن

---

قوله فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع وذلك تسعة وتسعون اختلاطا الحاصلة من ضرب احدى عشر من الصغريات في الكبريات غير الوصفيات الاربع قوله وان كانت الكبرى احدىها وذلك اربع واربعون اختلاطا الحاصل من احدى عشر من الصغريات في الاربعة من الكبريات فالنتيجة في جميعها كالصغرى قوله وكذلك اي مثل حذف قيد اللادوام واللاضرورة وحذف الضرورة المخصوصة بالصغرى ان وجدنا فيها قوله المحفوظ اي المحفوظ من قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المختصة بالصغرى سواء لم يكن فيها هذه الامور او كانت فحذفت والمحفوظ بعد حذف الضرورة من الضرورية دائمة ومن الوقتية مطلقة وقتية ومن المنتشرة المطلقة منتشرة قوله فلاندراج البين اي اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد انه حاصل في جميع ضرب الشك الاول بمجرى كليات الكبرى قوله فان الكبرى حينئذ اي حين اذا كانت غير الوصفيات الاربع



الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة  
 المعترضة واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة  
 كالصغرى فلان الكبرى حينئذ تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط  
 مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط  
 له دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط  
 مستديما للاكبر بالضرورة كما في المشر وطمين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر  
 بحسب ثبوت الاوسط لان الضرورى للضرورى ضرورى واما حذف الدوام  
 الصغرى والاضرورتها فلان الصغرى اما كانت موجبة كان الدوام واللاضرورة  
 فيها سالبة والسالبة لا مدخل لها في انتاج هذا الشكل واما حذف الضرورة المخصوصة  
 بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفكاك الاكبر عن كل ما ثبت له  
 الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفكاك الاكبر عن الاصغر فلم يتعد  
 ضرورة الصغرى الى النتيجة واما ضم الدوام الكبرى فلان ارجح البين ايضا فان  
 الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط بالفعل والاصغر مما هو  
 اوسط بالفعل فيكون الاكبر غير دائم لمثلا الصغرى الضرورية مع المشر وطة العامة  
 تنتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى بعينها ومع المشر وطة الخاصة ضرورة لادامة  
 لانضمام الدوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منهما لان  
 القياس لازم للنتيجة فلوانتظم القياس الصادق المقدمات منهما لزم صدق المازوم  
 بدون اللزم وانه محال ومع العرفية العامة تنتج دائمة بحذف الضرورة التي هي  
 قوله لما كان الاوسط مستديما اي مقتضيا له وام الاكبر وهذا في العرفية العامة والخاصة  
 قوله وان كان في وقت هذا اذا كانت الكبرى عرفية خاصة مركبة قوله فيجوز انفكاك  
 الاكبر تقول هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكا فلا ينتج هذا متحرك  
 بالضرورة لان الحركة ان للفلك ليست بضرورية قوله والاصغر مما هو اوسط مثل  
 زيد كاتب بالفعل وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما فزيد  
 متحرك الاصابع بالفعل لا دائما قوله لا يتألف منهما اي من الصغرى الضرورية  
 والمشر وطة الخاصة

مخصوصة بالصغرى عنهما فلم يبق الا الدوام ومع العرفية الخاصة ينتج دائمة لادائمة  
 بحذف الضرورة وضم الدوام بالقياس الصادق المقدمات لا ينتظم منهما ايضا والصغرى  
 الدائمة مع احدى العامتين ينتج دائمة ومع احدى الخاصتين دائمة لادائمة ولا يصدق  
 مقدمات القياس منهما ايضا كما عرفت لا يقال المشروطة العامة ان فسرت بالضرورة  
 مادام الوصف ينتج الصغرى الدائمة معها ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبرى  
 بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط مادام وصف الاوسط وما يدوم له وصف الاوسط  
 هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف  
 لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة كالدائمة لدلالة الكبرى على ان ضرورة  
 الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف  
 الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف من النتيجة فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر لانا  
 نقول وصف الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكما تحقق الاصغر تحقق  
 ذات الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكما تحقق ثابت ضرورة الاكبر فكما  
 تحقق الاصغر ثبت ضرورة الاكبر وهو المطلوب ثم انك لو تأملت ادني تأمل  
 امكنك ان تستخرج نتائج الاختلاطات الباقية من الضابطة المذكورة وان اشكل  
 عليك شيء منها فارجع الى هذا الجدول تقف عليهما مفصلة

قوله بالصغرى عنهما اي عن الضرورية والعرفية العامة قوله لا يتظم منهما اي من  
 الضرورية والعرفية الخاصة قوله فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر تلت انتفاء الاوسط لفظا  
 من النتيجة لا يوجب انتفاء عينه الموجب بالضرورة النتيجة وجود العيني لا وجود  
 اللفظي او الذهني قوله لانا نقول اذ جواب باختيار الشق الثاني واثبات للمقدمة  
 المنوطة اعني انتاجها مع الضرورية ضرورة بقياس على هيئة الشكل الاول من  
 متصلتين قوله فارجع الى هذا الجدول هذا هو الشكل الذي تكون الكبرى فيه احد  
 الوصفيات الاربع وعدده اربعة واربعون شكلا وقد حصل من ضرب اربعة شيء  
 الوصفيات في احدى عشر غير امكنين اما اذا كانت الكبرى غير الاربعة فهو تسع  
 وتسعون شكلا وقد حصل من ضرب تسع في احدى عشر



هذا الجـ ..... ول للقيم الثاني من الشكل الاول

الصغريات	بـ كـ	بـ كـ	بـ كـ	بـ كـ
الضرورية	ضرورية	دائمة	ضرورية	دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية	وجودية
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية	وجودية
اللا ضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية	وجودية
الوقائية	مطلقة	مطلقة	وقائية مطلقة	وقائية مطلقة
المنتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة

قال واما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة امر ان احدهما صدق والآخر على  
الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب والثاني ان لا يستعمل الممكنة  
الامع الضرورية المطلقة او مع الكبرى من المشر وطتين اقول يشترط في انتاج الشكل  
الثاني بحسب الجهة امر ان كل واحد منهما احد الامرين الاول صدق الك واما على  
الصغرى اي كونها ضرورية او دائمة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة  
السوالب وذلك لانه لو انتفيا كانت الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى  
عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصغريات  
المشروطة الخاصة والوقتيّة لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين  
والوقتيّة من السبع الباقية واخص الكبريات السبع الوقتيّة واختلاط الصغريين ادنى  
المشروطة الخاصة والوقتيّة مع الكبرى الوقتيّة غير منتج للاختلاف الموجب لعدم  
الانتاج فانه يصدق قولنا لا شيء من المنخسف بمضي بالضرورة مادام منخسفا وفي  
وقت معين لادائما وكل قمر مضى بالضرورة في وقت معين لادائما مع امتناع السلب  
بالامكان العام لصدق كل منخسف قمر بالضرورة ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل شمس  
مضية في وقت معين لادائما امتنع الايجاب ومتى لم ينتج هذا الاختلاط ان لم ينتج  
سائر الاختلاطات لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال  
الممكنة الامع الضرورية المطلقة او مع الكبرى بين المشروطتين ومحصله ان الممكنة  
ان كانت صغرى لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة او المشروطتين وان كانت كبرى  
لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة  
قوله القضايا الست وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشر وطتين والعرفيتين  
قوله احدى عشرة وهي العامتان والخاصتان والوقتيّتان والوجوديتان وامكنتان  
والمطلقة العامة قوله السبع وهي الوقتيّتان والوجوديتان والمكنتان والمطلقة العامة  
قوله الوقتيّة من السبع من قبيل عطف على موافق ما بين والمجرور ليس بمقدم  
ولذا وقع في بعض النسخ والوقتيّة اخص من السبع الباقية قوله من السبع الباقية وهي  
المطلقة والمكنتان والوجوديتان والوقتيّتان واخصها الوقتيّة قوله الامع الضرورية المطلقة  
فيخرج الدائمة المطلقة والمشر وطتين فيخرج اختلاط الممكنة مع الدائميتين والعرفيتين



الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى  
وعدم كون الكبرى من الست المنعكسة السوالب فلو استعمل الممكنة الصغرى مع  
غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوائم الثلاث التي هي الدائمة والعرفيتان  
لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوبا عنه  
دائما كقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرومي باسود دائما مع امتناع  
سلب الشيء من نفسه ولولا لنا الكبرى بقوانا ولا شيء من التركي باسود دائما مع  
الايجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين اما  
مع العرفية العامة فلان الدائمة اخمس وعقم اخص يوجب عقم الاعم واما مع العرفية  
الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع امكانية وعدم انتاج اللادوام ايضا لان الاصل لما  
كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام موافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل  
من متفقين في الكيف ومتى لم تنتج العرفية الخاصة مع امكانية جزئياتها يكون  
العرفية الخاصة معها عقيمة اذ المعنى بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد  
جزئياتها معها وبعد انتاجها عدم انتاج جزئياتها معها ومن ههنا تسميهم يقولون القياس  
من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين اربعة اقيسة  
فان كان المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس بسيطة والاركتب النتائج  
وجعلت نتيجة القياس واما الثاني وهوان امكانية اذا كانت كبرى لا تستعمل الا مع  
الضرورة المطلقة فلانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية  
والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الست  
السوالب فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة

---

**قوله السبع الغير المنعكسة السوالب** وهي الوقتبان والوجوديتان والامكنتان والمطلقة  
**العامة قوله المنعكسة السوالب** وهي الضرورية المطلقة والدائمة واشروطتان والعرفيتان  
**قوله لجواز ان يكون الثابت** بيان على ان الدوام لا يستلزم الضرورة والا لا يمنع ثبوته  
بالامكان وكذا قوله فيما سيأتي لجواز ان يكون المسلوب اه **قوله** ! متنع الايجاب  
وهو كل رومي تركي بالامكان العام بل الحق السلب وهو لا شيء من الرومي بتركي  
**قوله** لان الاصل وهو العرفية العامة التي لم ينتج مع الصغرى الممكنة

وهو غير منتج لجواز ان يكون المألوب من الشيء بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومي بابيض بالامكان مع امتناع الساب وبدلنا الكبرى ولا شيء من الهندي بابيض بالامكان امتنع الايجاب قال والنتيجة دائما دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافكا لصغرى مخذ وفاعنها قيد الدوام واللا ضرورة والضرورة اية ضرورة كانت **اقول** الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين اربعة وثمانون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب احدى عشر صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية امكنيتين الصغرى مع الكبرى الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والاضابطية في اننا جها ان الدوام ان يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون ضرورية او دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة ولا فالنتيجة كالصغرى بشرط حذف قيد الوجود اى الدوام واللا ضرورة منها وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفية او وقتية اما ان النتيجة كالمقدمة الدائمة او كالصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراض مثلا اذا صدق كل ج بالاطلاق ولا شيء من اب بالضرورة او دائمة فلا شيء من ج ادائما والافترض ج ا بالاطلاق ونجعل صغرى الكبرى القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا شيء من اب بالضرورة او دائمة ينتج من الاول بعض ج ليس ب بالضرورة او دائمة وقد كان كل ج ب بالاطلاق هذا خلف او بعكس الكبرى الى لا شيء من ب ادائما لينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة للضرورة لو انعكست كنفسها **قوله** في سبع كبريات الوقتيتين والوجوديتين والممكنيتين والمطلقة العامة **قوله** والكبرى عطف على الصغرى اى الممكنة الكبرى اى اسقط الامكنة العامة الصغرى مع الدائمة الكبرى او مع العرفية الخاصة وسقط الامكنة الخاصة مع الدائم المذكورات وسقط اثنان مع الدائمة الصغرى او المكنتان الكبرى **قوله** في المطلقات اى غير الموجهات **قوله** والافتراض نحو كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من اب دائمة فلا شيء من ج ب دائمة بان يفرض كل ج ب وكل ب بالاطلاق ولا شيء من اب دائمة فلا شيء من ب دائمة فلا شيء من ج **قوله** ومن ههنا يظهر اى يظهر ان الضرورية لا تنعكس كنفسها بل تنعكس دائمة



انتهى الضرورية في هذا الشكل ضرورة فلما لم يتبين ذلك اقتصر في النتيجة على دوام  
 لا يقال المقدمتان اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورة لان  
 الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الاخر يكون  
 احد الطرفين ضروري السلب عن الاخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية  
 فيكون نتيجة الطرفين ضرورة لانا نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط  
 ضروري الثبوت لذات احدا الطرفين وضروري السلب عن ذات الاخر  
 واللازم منه ان ذات احدا الطرفين ضروري السلب عن ذات الاخر وهو ليس  
 بمطلوب بل المطلوب ان وصف احدا الطرفين ضروري السلب عن ذات الاخر  
 ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور  
 لاشي من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا  
 لاشي من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان واما  
 حذف قيد وجود من الصغرى فلا نهان كانت كبرى بسيطة كان قيد وجودها  
 موافقا لها في الكيف وان كانت مع مركبة لم ينتج مع اصلها لما ذكرنا ولا مع قيد وجودها  
 لان قيد الوجود اما مطلقان او ممكنان او مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل منها  
 واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى  
 ويظهر ايضا انه لو انتجت الممكنة في الصغرى الشكل الاول لا ينتج الضرورة في هذا الشكل  
 ضرورة بالخلاف عصام قوله بمركوب زيد بالضرورة لان المحمول اعم حينئذ فيصدق  
 الدائمة النتيجة وهي ليس بعض الحمار بمركوب زيد لكذب كل حمار مركوب زيد بالغفل  
 قوله لما ذكرنا من اتفاقيهما في الكيف قوله لان قيد الوجود اي في المقدمتين مطلقان  
 ان كانتا مقيدتين بالادوام او ممكنتان ان كانتا مقيدتين باللا ضرورة او مطلقة او ممكنة  
 ان كانتا مختلفتين قوله في هذا الشكل عنها اي من المطلقتين والمطلقة والممكنة لانها  
 ليست من الست المنعكمة السوالب قوله ان الدوام لا يصدق على الصغرى تخصيص  
 الصغرى بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والا فالمقدردم صدق الدوام على شي  
 من المقدمتين ولذا كان الاختلاطان المذكوران اخص من الاختلاطات المشروطة مع  
 الضرورية والوقفية مع الضرورية فلا يردان اخص الاختلاطات المشروطة مع الضرورية

فلو كان فيها ضرورة لكانت إما الضرورة المشروطة والضرورة الوقتية أو الضرورة المنتشرة وأحد الاختلاطات من أحدها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فيهما لم تتعد إلى النتيجة إما في الاختلاط من المشروطتين فلأن الأوسط فيهما ضروري الثبوت لمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه ضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ويلزم منه المناقاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة مناقاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم وإما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة فلأن الأوسط إذا كان ضروري الثبوت للأصغر في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف لم تلزم منه إلا أن ذات الأكبر مع وصفه ضروري السلب عن الأصغر في بعض الأوقات وإما أن وصف الأكبر ضروري السلب عن الأصغر فلا يلزم لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتران الذات بالوصف نعم لو ظهر انعكاس المشروطة كنفسها تعدت الضرورة من الصغير لكن لم يتبين وإن حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فعليك بتصحيح هذا الجـ\_\_\_\_\_ول

قوله من أحدها أي من الضروريات الثلاث من جانب الصغير ومن مقدمة أخرى وهي الوصفيات الأربع من جانب الكبير أي قوله وتتيه صغيراً ومشروطة كبيراً قوله ذات أحد الطرفين أهـ مثل كل ج ب بالضرورة مادام ج ولا شيء من أ ب بالضرورة مادام أ قوله ولا يلزم منه أي من المذكور من المشروطين قوله بين المجموعين يعني مجموع ذات الأكبر ووصفه يناه في مجموع ذات الأصغر ووصفه قوله والمطلوب ضرورة أهـ لأن المراد بالموضوع الذات بشرط الوصف وبالمحمول الوصف العنواني قوله فلا أي فلا يلزم من القياس المذكور قوله ظهر انعكاس أهـ أي لا يلزم المط منه كون ذات الأكبر بشرط الوصف ضروري السلب عن الأصغر ليس ليستأزم لأن كون الوصف وحده ضرورة السلب عن ذات الأصغر قوله تعدت لأنه أي تغدير انعكاسها كنفسها عاد القياس إلى هيئة الشكل الأول في النتيجة



هذا الجدول للقسم الثاني من الشكل الثاني

صغريات	بشر واط	نكاح	بشر واط	بشر واط
المشروطة العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المشروطة الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية اللادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية اللاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوقائية	مطلقة وقتية	مطلقة وقتية	مطلقة وقتية	مطلقة وقتية
المنتشرة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة
الممكنة العامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	عقيمة
الممكنة الخاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	عقيمة

قوله للقسم الثاني اي لا يصدق الدوام على احدى المقدمات فيكون النتيجة كالصغرى ولعدم الشرط الثاني وهوان الاصغر ان كانت ممكنة فلا بد ان يكون الكبرى ضرورية او مشروطتين كما مر فكان القياس من الممكنتين مع العرفتين عقيمة

قال واما الشكل الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى غير الاربع والافكعكس الصغرى محذوفاعنه اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموم ما اليه ان كانت احدى الخاصتين اقول شرطا نناج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل والاوسط ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته فلا يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرض ان زيدا راكب الفرس ولم يركب الحمار وهما راكب الحمار دون الفرس يصدق قولنا كل ما هو مركب زيد مركوب صمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب صمرو فرس بالامكان العام لان كل ما هو مركوب صمرو حمار بالضرورة فلما يصدق مركوب صمرو بالفعل على مركوب زيد لم يندرج تحته حتى يتعدى الحكم اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة الانعقاد ستة وعشرون اختلاطا وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع او لا تكون فان لم تكن احدى الوصفيات الاربع بل احدى التسع واذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت احدى عشرة وايضا لم يصدق على الكبرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت من القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان فسقط منها الدائمتان فتأمل قوله الذي ليس في مقدمته دوام اذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت احدى عشرة وايضا لم يصدق على الكبرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت من القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان فسقط منها الدائمتان فتأمل قوله على ما هو اوسط بالفعل على مذهب الاشيع وعلى مذهب الفارابي يجوز ان يكون الصغرى ممكنة لانه يكون حينئذ في الاكبر ايضا وممكنة عند صغرى الحكم من الاوسط الى الاصغر قوله فلا يلزم من الحكم اه وانما يلزم ذلك لو كان الاصغر مندرجا تحت الاوسط بالفعل قوله بالامكان فان لم يصدق باعم الجهات لم يصدق باخصها وهو بالفعل



كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كانت احدى الاربع فالنتيجة كعكس  
الصغرى محذوفة فافته اللادوام ان كان العكس مقيداً به ومضموماً اليه لادوام الكبرى  
ان كانت احدى الخاصتين اما ان النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى فبالطريقة  
المذكورة من العكس والخلف والانتراض على ما سبق بيانها واما حذف لادوام عكس  
الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون لادوامه سالبة ولا دخل لها في صغرى  
هذا الشكل واما ضم لادوام الكبرى اليه فلانه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل  
نتائج اختلاطات القسم الثاني في هذا الجـ

قوله كانت جهة القسم تسعة وتسعين اختلاطاً من ضرب القضايا الاحدى عشر  
الصغرى في الكبريات التسع قوله كعكس الصغرى هذا القسم اربعة واربعون  
اختلاطاً حاصل من ضرب القضايا الاحدى عشر الصغرى في الكبريات الاربع  
قوله محذوفاً عنها اللادوام اذ لم يتعرض محذوفاً للاضرورة لان عكس الموجبة لا يبقى مع  
اللاضرورة فتذكر مصام قوله ان النتيجة كالكبرى ان كان الكبرى من غير الوصفيات  
الاربع قوله او كعكس الصغرى ان كان الكبرى من الوصفيات الاربع قوله  
وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثاني اذ اى الضرورية والدائمة الشروط العامة  
والعرفية العامة والمشرطة والعرفية الخاصة الموجبة تنعكس حينئذ مطلقة فالنتيجة  
كعكس الصغرى اى الحينية المطلقة وحذف قيد اللادوام من المشرطة الخاصة  
والعرفية الخاصة ونضم جهة الكبرى مع الصغرى

هذا الجدول للقسم الثاني من الشكل الثالث

الصغريات بمقتضى الشرائط	بمقتضى الشرائط	بمقتضى الشرائط	بمقتضى الشرائط	بمقتضى الشرائط
الضرورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
الدائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
المشروطة العامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
العرفية العامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
المشروطة الخاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
العرفية الخاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
المطابقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
الوجودية اللا دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
الوجودية اللا ضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
الوقائية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة
المنتشرة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة



قال وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث او العرفي العام على الكبرى الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى في الثامن احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفي العام **اقل** لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات حتى لا يستعمل فيه امكنة اصلا لان امكنة اما ان تكون موجبة او سالبة واياها كان لا تنتج اما امكنة السالبة فاما سيأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما امكنة الموجبة فلانها اما ان تكون صغرى او كبرى وعلى كلا القديرين يتحقق الاختلاف اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا في الفرض المذكور كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع ان الحق السلب وصدق هذا الاختلاف مع حقيقة الايجاب كثير كقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان وكل فرس صاهل بالضرورة مع صدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة وما اذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب بالامكان الخاص مع امتناع الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان كان الحق الايجاب الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لان اخص السوالب الغير المنعكسة هو السالبة الوقتية وهي اما ان تكون صغرى او كبرى واياها كان لم تنتج اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت لادائما وكل ذي محق فهو قمر بالضرورة والحق الايجاب واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ولاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت لادائما مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغراه بان يكون ضرورية او دائمة او العرفي العام على كبراه بان يكون من القضايا **قوله** محق باطل كردن ومحاق بضم الميم شبه آخر ماه والمحق عندها اهل الهيئة عبارة من اختلاف اجزاء سطح القمر في قبول النور وفي چغميني هو خلو وجه المواجهة عن النور الواقع عليه من الشمس لاجل لولة الارض **قوله** بالتوقيت اي وقت التربيع وهو وقت تقع بينه وبين الشمس اربعة بروج **قوله** او العرفي العام المراد من العرفي العام القضايا

الست المنعكسة السوالب فاته لو انتفى الامر ان كانت الصغرى من احد من القضايا الغير  
الضرورية والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت  
الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد تبين ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب  
ان تكون منعكسة سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبيريات  
السبع فام يبق الاختلاط الصغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع واخص  
الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا تنتج معها فلم تنتج البواقى  
وذلك لانه يصدق لاشي من المنخسف بمضى بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام  
متخسفا لادائما وكل قمر فهو منخسف بالتوقيت لادائما مع امتناع سالب القمر من المضى  
بالاضاءة القمرية واعلم ان البيان في الشرط الثانى والثالث انما يتم لو بين فيما  
امتناع الايجاب حتى يازم الاختلاف لكن لم يظهر بصورة نقض تدل عليه الشرط  
الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة السوالب لان هذا  
الضرب انما يبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى فلا بد فيه من  
الشرطين احدهما ان تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما سبق  
وثانيهما ان يكون الكبرى الموجبة معها على الشرط المعتبر بحسب الجهة

الست المنعكسة السوالب وهي الضرورية والدائمة والعرفيتان والمشرطة لكن العامة  
اعم من الخمسة الباقية فلجل ذلك فسر بقوله بان يكون من القضايا الست قوله وذلك  
اي عدم انتاج المشروطة الخاصة مع الوقتية قوله مع امتناع اي مع امتناع قولنا بعض  
المضى بالاضاءة القمرية ليس بقمر بامكان العام لصدق نقيضه وهو كل مضى بالاضاءة  
القمرية فهو قمر بالضرورة قوله انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب اه قال المحقق  
التفتازانى والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سالب نتيجة سالبة فاذا اتى  
بصورة امتناع السالب فقد تم المطول للخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة  
موجبة وكبرى ما ينتج الموجبة من السوالب وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع  
اخص المقدمتين باطل لان هذه القاعدة انما تثبت باستقراء الجزئيات فلو ثبت  
شي من الجزئيات بها كان دور التوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئى  
وبالعكس قوله خاصة وهي ان يكون سالبة مشروطة خاصة جزئية او مرفقة خاصة جزئية



في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام على صغراه يكون  
كبراه من الست المنعكسة السوالب فيجب ان يكون كبرى الضرب السادس كذلك  
الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق  
عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس  
النتيجة فلا بد ان يكون مقدمتاه بحيث اذا بدلت احديهما بالاخري انتجتا سالبة خاصة  
لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبراه احدى  
الخاصتين وصغراه احدى القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام اما اذا كانت  
صغراه احدى الوصفيات الاربع فظاهر واما اذا كانت احدى الدائمات فلان النتيجة  
حينئذ ضرورية لادائمة او دائمة لادائمة وهما اخص من العرفية الخاصة فيصدق في  
النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب  
ان يكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه  
من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لما  
كان انتاجه انما يبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة  
المستعملة فيه قابلة لانعكاس وان يكون الموجبة مع عكسها على شرائط انتاج الشكل  
الثالث فلا بد فيه ايضا من شرطين احدهما ان يكون السالبة احدى الخاصتين  
قوله في الشكل الثاني لان الصغرى في الضرب السادس سالبة جزئية والسالبة  
الجزئية لا تقبل الانعكاس الا اذا كانت احدى الخاصتين قوله اذا لم يصدق الدوام لان  
انتاج هذا الضرب بعكس الصغرى واذا عكس الصغرى يرتد الى الشكل الثاني  
ولا يصدق على صغراه دائمة لانه سالبة والسالبة الجزئية لا تنعكس الا من الخاصتين واذا  
لم يصدق على صغراه دائمة فلا بد ان يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب حتى  
يكون منتج العدم الشرط وهو صدق الدوام على الصغرى والكبرى من الست المنعكسة  
السوالب قوله فظاهر لان الشكل الاول اذا كانت صغراه احدى الوصفيات الاربع  
وكبراه احدى الخاصتين ينتج خاصة وهو المطلوب ههنا قوله وهما اخص اما الضرورة  
للدائمة اخص من الوقتية الخاصة فظاهر واما الدائمة للدائمة اخص من العرفية الخاصة  
لان في الدائمة الدائمة دوام بحسب الذات وفي العرفية الخاصة دوام بحسب الوصف

وثانيهما ان يكون الموجبة فعاية لان الصغرى امكنة مقيمة في الشكل الثالث و  
لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني  
قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال والنتيجة في  
الضربين الاولين بعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها وكن القياس من الست  
المنعكسة السوالب والافمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على  
احدى مقدمتيه والافعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام  
على الكبرى والافعكس الصغرى محذوف اعنه اللادوام وفي السادس كما في الشكل  
الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى  
وفي الثامن بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب **أقول** المنتج من الاختلاطات بحسب  
الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة  
من ضرب الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة  
واربعون وهي الحاصلة من الصغريين الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشرة  
ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب وفي الرابع  
**قوله** وانما لم يذكر اى المص شروط الضرب السابع لان الشرط الاول وهو كون القياس  
في الشكل الرابع من الفعليات قد علم في اخر فصل القياس حيث قال في المتن  
ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين **قوله** قد علم في فصل القياس  
حيث قال المناخرون اشتراطوا كون السالبة في الضروب الثلاثة احدى الخاصتين  
وكان الاول على هذا ترك اشتراط كون صغرى الثامن من احدى الخاصتين الا انه  
اعاد ذكره لبيان اشتراط كون كبراه مما يصدق عاينه العرفي العام **قوله** كما يظهر من  
ملاحظة دليلة واماما قبل في وجه عدم انه كبراه يعلم مما ذكر في الثامن كما يظهر به  
قوله ومنه يظهر انه فليس بشي لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراط في الثامن حتى  
يظهر منه اشتراطه في السابع **قوله** الاول من الاول من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة جزئية  
والثاني من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية **قوله** الضرب الثالث  
من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية **قوله** الرابع من كليتين  
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية



والخامس ستة ومتون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحد عشر مع الست المنعكسة السوالب وفي السادس والثامن اثنا عشر يحصل من الصغريين الخاصتين مع الست المنعكسة السوالب وفي السابع اثنان وعشرون يحصل من الكبيرين الخاصتين مع الفعليات الاحد عشر والنتيجة في الضرب بين الاولين مكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من الست المنعكسة السوالب والانفلاق عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احد مقدمتيه ضرورية او دائمة والانعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى ضرورية او دائمة والانعكس الصغرى محذوف فاضنه اللادوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد مكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد مكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجملة لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة تتردد الى الاشكال الثلاثة المذكورة بما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها تسمى تلك الاشكال بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذه الجسود اول

قوله الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية قوله السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية قوله الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية قوله اثنا عشرة لان شرط السادس والثامن ان يكون كبرا هما من القضايا الست المنعكسة السوالب وصغرا هما احدى الخاصتين قوله في السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية قوله والاى يدوان لم يكن القياس ضرورية ولم يكن من الست المنعكسة السوالب وصدق ذلك بان يكون الصغرى من الست المنعكسة السوالب فظاهرا والكبرى فيها مطلقة او الصغرى والكبرى كلاهما لا يكونان من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة في الجميع المطلقة العامة ولم يكن الصغرى ضرورية او دائمة قوله من الطرق اى الطرق المذكورة وهي عكس الصغرى في السادس بعد عكس الكبرى في السابع وعكس النتيجة بعد عكس الترتيب في الثامن











جدول نتائج الفحص — ريبين الاوامين من الشكل الرابع

[illegible]





الثاني اختلاف مقدمته في الكيف وكنية الكبرى الى غير ذلك وكذلك مدد ضروريها  
 الا في الشكل الرابع فان ضروريه ههنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب  
 تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكمية والكيفية  
 فيكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة  
 كلية وذلك في هذا القياس قال القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه  
 ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدماتين كقولنا دائما ما كل ا ب او كل ج ء و دائما  
 اما كل ء ء او كل ء ز ينتج اما كل ا ب او كل ج ء او كل ء ز لا امتناع الخلو الواقع من مقدمتي  
 التاليف وعن احدى الاخرين فينعقد فيه الاشكال الرابع والشرائط المعتبرة بين  
 الحملتين معتبرة ههنا بين المتشاركين اقول القسم الثاني من الاقترانيات الشرطية  
 ما يتركب من منفصلتين وهو ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام  
 منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احد بهما غير تام من الاخرى لان  
 المطبوع من هذه الاقسام ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدماتين وشرط انتاجه  
 ايجاب المقدماتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليهما كقولنا دائما ما كل ا ب  
 او كل ج ء و دائما ما كل ء ء او كل ء ز ينتج دائما ما كل ا ب او كل ج ء او كل ء ز لا امتناع  
 خلو الواقع من مقدمتي التاليف وهما كل ج ء وكل ء ء واحد من الاخرين اى  
 قوله الى غير ذلك من ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدماتين في الثالث وايجاب  
 المقدماتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيفية مع كلية احدهما شرط في الرابع قوله فان  
 ضروريه فيه اى فيه اتركب الشكل الرابع من الشرطيات المتصلة قوله على هذا القياس  
 فالشكل الاول ينتج المطالب الرابعة والثاني لا ينتج الا السلب الكلي والسلب الجزئي  
 والثالث لا ينتج الا الجزئي والرابع لا ينتج الموجبة الكلية وينتج الثلاثة الاخيرة قوله الى  
 ثلاثة اقسام الاول كقولنا دائما ما ان يكون ا ب او ج ء او دائما ما ان يكون ج ء او ء ز  
 والثاني كقولنا دائما ما كل ا ب واما كل ا ج و دائما ما كل ج ء واما كل ء ز الثالث كقولنا  
 دائما ما كلما كان ا ب فـج ء واما كلما كان ا ب فـه ز و دائما ما كل ء ز واما كل ء  
 ز واما كل ج ط فتتازانى قوله وصدق منع الخلو عليهما سواء كانتا منعى الخلو

كل ا ب وكل ء ز فانه لا كانت المقدمتان ما نعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحدة منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشارك او الطرف المشارك فاذا كان الطرف الغير المشارك فهو ا جزء النتيجة وان كان الطرف المشارك فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الطرف المشارك فيجتمع الطرفان المشاركان على الصدق ويصدق نتيجة التاليف وهو الجزء الاخر من النتيجة والطرف الغير المشارك وهو الجزء الثالث منها فالواقع لا يخلو من نتيجة التاليف ومن الطرفين الغير المشاركين وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين المشاركين ويعتبر فيهما ان يكون على شرائط الانتاج المعبرة بين الحملتين قال القسم الثالث ما يتركب من العملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت العملية كبرى والشركة مع التالي المتصلة ونتيجته متصلة مقدمهما مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والعملية كقولنا كلما كان ا ب فكل ج ء وكل ء ينتج كلما كان ا ب فكل ج ء وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعبرة بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالي والعملية اقول القسم الثالث من الاقيسة الشرطية ما يتركب من الحماية والمتصلة والعملية فيه اما ان تكون صغرى او كبرى واياها كان فالشارك لهما اما التالي المتصلة او مقدمهما فهذه اربعة اقسام الا ان المطبوع منها ما كانت العملية كبرى والشركة مع التالي المتصلة وشرائط انتاجها ايجاب المتصلة والنتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحماية كقولنا كلما كان ا ب فـ ء وكل ء ينتج كلما كان ا ب فـ ء لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحماية اما قوله المقدمتان ما نعتي الخلو اي بالمعنى الاعم ايشتمل الحقيقية ايضا قوله نتيجة التاليف اي النتيجة الحاصلة من الطرفين المشاركين يصدق عليهما انها جزء النتيجة للمقدمتين قوله الغير المشاركين ولا يخفى ان انتاج جميع الاشكال فيه نظري فما قيل ان انتاج الشكل الاول بديهي لا يصح في هذا القسم قوله الاشكال الاربعة فالاول كقولنا كل ا ب وكلما كان كل ب ج فكل ء ء والثاني كقولنا كل ا ب وكلما كان كل ج ء فكل ء ب والثالث كقولنا كلما كان ا ب فـ ء وكل ب ء والرابع هو المطلوب قوله مقدم المتصلة اي صغرى القياس المركب من متعلتين من الشكل الاول



صدق التالي فظاهر واما صدق العملية فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على  
 ذات التقدير وكما صدق التالي مع العملية صدق نتيجة التاليف فكما صدق المقدم  
 صدق نتيجة التاليف وهو المط وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والعملية  
 والشرائط المعبرة بين العمليتين معتبر ههنا بين التالي والعملية قال التسم الرابع  
 ما يتركب من العملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون عدد العمليات  
 بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها واحد من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد  
 التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ما ب و ا ما ع و ا ما و كل ب ط و كل ع ط وكل ه ط ينتج كل ج ط  
 لصدق واحد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من العملية واما مع اختلاف التاليف في النتيجة  
 كقولنا كل ج ا ما ب و ا ما ع و ا ما و كل ب ط و كل ه ط و كل ز ي ينتج كل ج ا ما ه و ا ما ط و ا ما ز  
 لما امر الثاني ان يكون العمليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن العملية  
 ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع اخر هما كقولنا ا ما كل ا ط  
 او كل ج ب و كل ب ع ينتج ا ما كل ا ط او كل ج و لا امتناع خلوا الواقع من مقدمتي  
 التاليف وعن الجزء الغير اشارك اقول رابع الاقسام ما يتركب من العملية  
 والمنفصلة وهو قسمان لان العمليات اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال او تكون  
 اقل منها وهذه القسمة ليست بحاصلة لجواز كونها اكثر عددا من اجزاء الانفصال  
 الاول ان يكون العمليات بعدد اجزاء الانفصال ولنفرض ان كل واحد من  
 العمليات تشارك جزءا واحدا من اجزاء الانفصال وحينئذ اما ان يكون  
 التاليفات بين العمليات واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها  
 اما اذا كانت نتائج التاليفات واحدة فهي القياس المقسم وشرطه ان يكون المنفصلة  
 موجبة كلية مانعة الخلو وحققيقة كقولنا كل ج ا ما ب و ا ما ع و ا ما و كل ب ط و كل

**قوله** صدق التالي فظاهر لان التالي لازم للمقدم فاذا صدق المقدم صدق التالي **قوله**  
 فتكون صادقة فثبت الصغرى وهي كلما صدق مقدم المنفصلة صدق التالي مع الحماية **قوله**  
 جزءا واحدا اي يشترك كل واحد من العمليات كل واحد من اجزاء الانفصال **قوله**  
 واجزاء الانفصال متحدة سواء كانت متحدة الهيئة او مختلفة مانعة الخلو وحققيقة والمراد  
 بمانعة الخلو ما هو بالمعنى الاخص لئلا يغني عن قوله حقيقة مصام **قوله** كقولنا كل ج ا ما

ط وكل ط ينتج كل ج ط لانه لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال والحمليات صادقة في  
 نفس الامر فاي جزء يفرض صدقة من اجزاء المنفصلة يصدق ما يشاركه من الحمليات  
 وينبج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التاليفات مختلفة فليكن المنفصلة مانعة  
 الخو كقولنا كل ج اما ب واما ع واما ه وكل ب ج وكل ع ط وكل ه ز ينتج كل ج اما ج  
 واما ط واما ز لما مر من وجوب صدق احد اجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحمليات  
 الثاني ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولن فرض الحماية واحدة  
 والمنفصلة ذات جزئين ومانعة الخلو ومشاركة الحملية مع احدهما كقولنا اما كل ط  
 او كل ج ب وكل ب ع ينتج اما كل ط او كل ج ع لان المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب  
 صدق احد جزئيهما فالواقع منهما اما الجزء الغير المشارك وهو احد جزئي النتيجة او الجزء  
 المشارك فيصدق مع الحملية وهما مقدمتا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء  
 الاخر من النتيجة فالواقع لا يخلو عن جزئيهما قال القسم الخامس ما يتركب من  
 المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين او غير تام منهما وكيف  
 ما كان فالمطبوع منهما ما كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى مثال الاول قولنا كلما  
 كان ا ب ف ج ع ودائما ا ما كل ج ع او ه زمانعة الجمع ينتج دائما ما ان يكون ا ب او ه زمانعة  
 الجمع لاستلزام امتناع الجمع مع اللازم دائما وفي الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفي  
 الجملة ومانعة الخلو تنتج قد يكون اذا لم يكن ا ب ف ه ز يستلزم نقيض الاوسط المطرفين  
 واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب فكل ج ع ودائما اما  
 كل ع ه او ه زمانعة الخلو ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج ه او ز ا قول آخر اقسام  
 الاقترانيات الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء  
 تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى  
 فهذه اقسام ثلاثة اقتصر المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين  
 ب واما ع كما يقال كل جسم اما حيوان او انسان او رومي وكل حيوان حساس وكل  
 انسان ضاحك وكل رومي ابيض ينتج كل جسم ا حساس او ضاحك او ابيض قوله  
 فليكون المنفصلة مانعة الخلو ما هو بالمعنى الاعم ايشتمل الحقيقة ايضا لظهور انتاج  
 الحقيقة وينبغي تعيدها بالموجبة ائلا يوهى ان الايجاب ليس بشرط في هذا القسم ع صام



لان المتصلة فيهما اما ان تكون صغرى او كبرى لكن المطبوع منهما ما يكون المتصلة  
صغرى والمنفصلة وجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدماتين  
فالمنفصلة اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة الجمع كقولنا كلما كان اب نج  
ودائما او قد يكون اما ج ه او د مانعة الجمع ينتج دائما او قد يكون اما اب او د لان ج  
لازم لاب وه ز ممنوع الاجتماع مع ج ه كليا كان او جزئيا فيكون ه ز ممنوع الاجتماع  
مع اب كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم دائما وفي الجملة يستلزم امتناع  
الاجتماع مع الملزوم دائما وفي الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور ينتج  
قد يكون اذا لم يكن اب فه ز لان نقيض الاوسط وهو نقيض ج ه يستلزم طر في  
النتيجة اعني نقيض اب وعين ه ز اما انه يستلزم نقيض اب فلان نقيض اللازم  
يستلزم نقيض الملزوم واما انه يستلزم عين ه ز فلمنع الخلو بين ج ه وه ز وكل امرين  
بينهما منع الخلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الاخر على ما مر في تلازم  
الشرطيات وان استلزم نقيض الاوسط للطرفين انتج من الشكل الثالث ان نقيض  
اب قد يستلزم عين ه ز وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير  
تام من المقدماتين وليكن المنفصلة مانعة الخلو فقولنا كلما كان اب فكل ج ه  
ودائما اما كل ه ه او ز ينتج كلما كان اب فاما كل ج ه ه ز لانه كلما فرض اب كان  
ج ه فالواقع حينئذ من المنفصلة اما كل ه ه ه ز فان كان ه ه فالواقع على تقدير اب  
كل ج ه وكل ه ه وهما يستلزمان كل ج ه وان كن ه ز فعلى تقدير اب يكون الواقع  
اما كل ج ه ه ز وهو المطلوب هذا كلام اجمالي في الاقترانيات الشرطية واما بيان  
تفاصيلها فهو مما لا يليق بالمختصرات قال الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو  
مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما ورفع ليازم وضع  
الاخر او رفعه ويجب ايجاب الشرطيات ولزومية المتصلة وكليتها او كلية الوضع او الرفع  
ان لم يكن وقت الاتصال وانفصال هو بعينه وتنت الوضع والرفع اقول قد مر ان القياس  
الاستثنائي ما يكون عين النتيجة او نقيضها اما مذكور افيد بالفعل فانه كور فيه من  
قوله انتج من الشكل الثالث بان يقال كلما وجد نقيض ج ه وجد نقيض اب وكلما  
وجد نقيض ج ه وجد عين ه ز وقد يكون ان اوجد نقيض اب يوجد عين ه ز وهو المط

النتيجة او نقيضها اما مقدمة من متد ماته وهو محال والا لزم اثبات الشيء بنفسه او  
بنقضه او جزء من مقدمته والمقدمة التي جزءها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية  
فالقياس الاستثنائي ما يكون مركبا من مقدمتين يكون احدهما شرطية والاخرى  
وضعية اي اثبات لاجد جزئها او رفعه اي نفيه ليازم وضع الجزء الاخر او رفعه كقولنا  
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود  
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما ان يكون  
هذا العد زوجا وفردا لكن هذا العد زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوجة ينتج انه  
فرد ففي المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع  
وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس شرائط احدها ان يكون الشرطية موجبة فانها  
لو كانت سالبة لم تنتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة سالب اللزوم او  
العناد وان لم يكن بين امرين لزوم او عناد لم يلزم من وجود احدهما وعدمه وجود الاخر  
او عدمه وثانيها ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة  
لان العلم بصدق الاتفاقية او كذبها موقوف على العلم بصدق احد طرفيها او كذبها فلو  
استفيد العلم بصدق احد الطرفين او بكذبهما من الاتفاقية يلزم الدور وتالتهما احد  
الامرئين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائي اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى  
الامر ان احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع اخر  
فليلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت الاخر او انتفاؤه اللهم اذا كان  
وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضع ثانه ينتج القياس  
حينئذ ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمرو واكرمه لكنه قدم مع دمر وفي  
ذلك الوقت فاكرمه والمراد بكلية الاستثناء ليس تحقق الاستثناء في جميع الازمه فقط  
بل هو مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم فان التناقض يكون اذا كان ا ب مع  
وكان ا ب واقعا دائما لم يلزم بمجرد ذلك تحقق ج في الجملة وانما يلزم ذلك لو كان  
ا ب كه وقع دائما واقعا مع جميع الاوضاع التي لا تنافي ا ب وليس يلزم من وقوعه دائما  
قوله وثالثها الاول ان يقال ثالثها احدا لاهر الثلاثة اكلية الشرطية او كلية الاستثناء  
او اتحاد وقت الاتصال والانفصال ووقت الوضع او الرفع مصداق الدين



وتوهمه مع جميع الاوضاع الغير المتنافية لجواز ان يكون له وضع غير منافي ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع او الرفع منتج وهو انما يصح لو فسرنا الشرطية الكلية بما يكون اللزوم او العناد فيه متحققا مع جميع الاوضاع المتحققة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الرفع تحققه مع جميع الاوضاع المعتبرة وليس كذلك بل هي مفسرة بتحقيق اللزوم او العناد على الاوضاع الغير المتنافية للمقدم فيجوز ان يكون اللزوم في الجزئية له شرط لا يوجد ابداه مع وجود اللزوم دائما وحينئذ لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقق وضع اللزوم مع اللازم وشرطه لانتفائهما دائما كما يصدق قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا من الشكل الثالث والواجب موجودا دائما ولا يلزم منه ان يكون الجزء موجودا في الجملة لان اللزوم ههنا انما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع اصلا قال والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والابطال اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اي جزء كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الاخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الاجتماع دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع اقول الشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة انتج استثناء عين مقدمها عين التالي واللازم انفكاك اللازم من اللزوم فيبطل اللزوم واستثناء نقيض تاليها نقيض المقدم واللازم وجود اللزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم ايضا دون العكس في شيء منهما اي لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي اجواز ان يكون التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود اللزوم ولا من عدم اللزوم عدم اللازم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية انتج استثناء عين اي جزء كان نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض اي جزء كان عين الاخر لامتناع الخلو منهما فيكون لها اربع نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا

او فرد الكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد  
لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت مازعة الجمع انتج القسم الاول فقطاي استثناء  
عين اي جز كان نقيض الاخر لا متناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء نقيض شيء  
من جزئيهما عين الاخر لجواز ارتفاعهما فيكون لهما نتيجتان بحسب استثناء العين  
كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجر الكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر  
فهو ليس بشجر وان كانت مازعة الخلو انتج القسم الثاني فقطاي استثناء نقيض اي  
جزء كان عين الاخر لا متناع ارتفاعهما ولا ينتج استثناء عين شيء من جزئيهما نقيض  
الاخر لا مكان اجتماعهما فيكون لهما ايضا نتيجتان بحسب استثناء النقيض كقولنا اما  
ان يكون هذا الشيء لاشجرا او لاحجرا لكنه شجر فهو لاحجر لكنه حجر فهو لاشجر  
**قال الفصل الخامس في لواحق القياس وهي اربعة الاول القياس المركب وهو**  
ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم نتيجة منها ومن مقدمة اخرى  
نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا  
كل ج ب وكل ب ع فكل ج ع ثم كل ج ع وكل ع ا فكل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما  
مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب ع وكل ع ا وكل ا ه فكل ج ه اقول القياس  
المركب قياس مركب من مقدمات فوق اثنين ينتج مقدمتان منها نتيجة وهي  
مع المقدمة الاخرى ينتج اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وذلك انما  
يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدمتا او احدهما الى كسب بقياس  
اخر كذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية فبكون هناك قياسات مترتبة  
محصلة للمطلوب ولهذا يسمى قياسا مركبا فان صرح نتائج تلك القياسات يسمى  
**قوله مقدمات فوق اثنين يصدق ظاهره على قياس مركب من مقدماتين ينتج نتيجة**  
شيء مع المقدمة الاخرى المطلوب وتاويله ان المراد وهلم جرا ان احتج الى الجزء ثم جعل  
الموصول النتائج قياسا مسامحة لكونه في صورة القياس الواحد وعد يلحق بالقياس  
لا يفيد وجعل الموصول كذلك لا يخلو عن بعد الا انه لا يعد الفصول لعدم التفاضل بينهما  
في الال عاصم **قوله** بقياس آخر كذلك اي المنتج للمطلوب يحتاج مقدمتا واحدهما  
الى كسب بقياس آخر **قوله** ولهذا اي لاجل انه مركب من قياسات كثيرة



ثالث

استقراء

موصول النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب ع فكل ج ع  
ثم كل ج ع وكل ع ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه وان لم يصرح بها سمي  
مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مراد من جهة المعنى  
كقولنا كل ج ب وكل ب ع وكل ع ا فكل ج ه قال والثاني قياس الخلف وهما اثبات  
المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها  
مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج الكذب ليس كل ج ا على انه محال  
فينتج ليس كل ج ب وهما المطلوب اقول قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بابطال  
نقيضه وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير  
عدم حقيقة المطلوب وهو مركب من قياسين احدهما اقترااني من متصلة وحملية  
والاخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل ج ب فنقول لو لم يصدق ليس كل  
ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب فانفرض ان ههنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي  
كل ب ان جعلها كبرى المتصلة وهو القياس الاقترااني لينتج لو لم يصدق ليس كل  
ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي ونستثني نقيض  
التالي فنقول لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال فينتج ليس كل ج ب  
وهو المطلوب قال الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل اوجود وفي اكثر جزئياته  
كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك  
وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه المثابة كالتمساح اقول الاستقراء  
هو الحكم على كل اوجود وفي اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم  
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما ويسمى استقراء  
قوله لانه باطل في نفسه اولانه يتمسك فيه بملاحظة الباطل واختيار دويسمي ما يقابله  
القياس المستقيم ولهذا قيل الظاهر انه يسمى خلفا لانه لا ياتي سالكة المطلوب من قدامه  
بل من خلفه حيث يتم ذلك فيه بنقيضه الذي هو كالحاف بالنسبة الى القدام عصام  
قوله على كل وهذا معنى قولنا الاستقراء هو الاستدلال بثبوت حكم للجزئي على  
ثبوت ذلك الحكم على الكل فالحكم الجزئي دليل والحكم على الكل مدلول  
قوله مقسمات لا شراك الجميع في حكم واحد لان القياس المتقسم هو ان يتفق جميع

لان مقدّماته لا تحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل  
 منه المضع لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود  
 جزئي اخر لم يستقر ويكون حكمة مخالفا لما استقرى كالتمساح في مثالنا ذلك قال  
 الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجد في جزئي اخر بمعنى مشترك بينهما  
 كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران  
 وبالتقسيم غير الرديين النفي والاثبات كقولهم حلة الحدوث اما التاليف او كذا او كذا  
 والاخير ان باطلان بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير من  
 العلة وسائر الشرائط المتساوية مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم فالحصر ممنوع  
 لجواز عليه غير المذكور وبتقدير تسليم عليه المشترك في المقس عليه لا يلزم حايته  
 في المقس لجواز ان يكون خصوصية المقس عليه شرط للعلية او خصوصية المقس  
 مانعة عنها **قول التمثيل** هو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي اخر بمعنى  
 مشترك بينهما والفقه عيسونه قياسا والجزئي الاول فرعا والثاني اصلا والمشارك  
 حلة وجامعا كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه  
 مؤلف وهذه العلة موجود في العالم فكون العالم حادثا كالبيت واثبتوا عليه  
 المشترك بوجهين احدهما الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما كما  
 يقال الحدوث دائر مع التاليف وجودا وعدما وجودا فنفي البيت واما عدما فنفي  
 الواجب تعالى والدوران اية كون المدار علة للدائر فيكون التاليف حلة للحدوث  
 وثانيهما السبر والتقسيم وهو ايراد اوصاف اصل وابطال بعضها ليتعين الباقي  
 للعلية كما يقال حلة الحدوث في البيت اما التاليف او الامكان والثاني باطل بالتخلف  
 لان صفات الواجب تعالى ممكنة وليست حادثة فتعين الاول والوجهان ضعيفان  
 اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي لها مدارا لمعلول  
 مع انه ليس بعلة واما السبر والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة

مقدماته في نتيجة واحدة مع كون الحمايات مساويا لاجزاء الانفصال في العدد في  
 السبر والتقسيم في قاموس السبر امتحان غور الجرح وغيره والمراد امتحان اوصاف  
 الاصل اي منها يصلح لعلية الحكم



ممنوع لان التقسيم ليس مرددا بين النفي والاثبات فجاز ان يكون العلة غير ما ذكر  
ثم مع تسايم صحة الحصر لا نسلم ان المشترك اذا كان ملته في الاصل يلزم ان يكون  
علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطا للملية او خصوصية الفرع مانعة  
عنهما قال واما الخاتمة ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات  
اما اليقينيات فست اوليات وهي قضايا تصورات فهي كافي في الجزم بينهما كقولنا الكل  
اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها بقرى ظاهرة وباطنة كالحكم بان  
الشمس مضيئة وان لنا خوافا وضبابا وجريبات وهي قضايا يحكم بها المشاهدة تكرر مفيدة  
لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا موجب للاسهال وحدسيات وهي قضايا يحكم  
بها الحدس قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور التمر مستفاد من الشمس  
والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها  
لكثرة الشهادات يفيد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة  
وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم  
الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير وقضايا قياساتهما معها  
وهي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة  
زوج لا نقسامها بمتساويين اقول كما يجب على المنطقي النظر في صور الاقيسة كذلك  
يجب حاية النظر في موادها الكلية حتى تتمكن الاحترار عن الخطأ في الفكر من جهتي  
الصور والماد ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع  
اعتقاده بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقاد مطابق للنفس الامر غير ممكن الزوال  
فبالقيد الاول يخرج الظن وبالثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المقلد  
اما اليقينيات فضروريات وهي مباد اول في الاكتساب ونظريات اما الضروريات فست  
لان الحكم بصدق القضايا اليقينية اما العقل او الحس والمركب منهما لانحصار  
المدرک في الحس والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل بمجرد  
تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا اوليات  
قوله واما الخاتمة عطف على قوله واما المقالات فثلث مير جليل قوله بمجرد  
تصورهما يعنى ههنا واسطة بين القضايا الاولية وبين قضايا قياساتهما معها وهي القضية

كقولنا الكل اعظم من الجزء وان لم يكن يحكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة  
 فلا بد ان لا تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند تصورهما والالم يكن تلك القضايا  
 مبادي اول ويسمى قضايافياساتها معها كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة  
 والزوج تصور الانقسام بمتساويين في الحال وترتب في ذهنة ان الاربعة منقسمة  
 بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فهي قضية قياسها معها في الذهن وان كان  
 الحاكم هو الحس فهي المشاهدات فان كل من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالبحكم  
 بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كالبحكم بان لنا  
 خوفا وغضبا وان كان مركبا من الحس والعقل فالحس اما ان يكون حس السمع او  
 غير فان كان حس السمع فهي المتواترات وهي قضايابحكم العقل بها بواسطة السماع  
 من جمع كثير احوال العقل تواترهم على الكذب كالبحكم بوجود مكة وبغداد ومباغ  
 الشهادات غير منحصر في عدد بل الحاكم بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس  
 من عين عدد المتواترات وهو ليس بشيء وان كان غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل  
 في الجزم الى تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى اولا يحتاج فان احتاج فهي التجربات كالبحكم  
 بان شرب السقمونيا مسهل بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتج الى تكرار المشاهدات  
 فهي الحدسيات كالبحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته النورية  
 بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا والحس هو سرعة الانتقال من  
 المبادي الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه عنها الى  
 المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه اصلا والانتقال فيه  
 ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه آني الوجود وحقيقته  
 الحدسية التي لا يكون للحس دخل فيها اي في القضية التي يحكم العقل بواسطة  
 القضايا المرتبة التي لا يكون لازمة لهذه القضية لكنها يحصل بسهولة وانما قلنا  
 بسهولة اذ لو حصلت بصعوبة يكون المطلوب نظريا قوله خوفا وغضبا الخوف  
 هو الفرع الذي هو كيفية نفسانية يتبعها حركة الروح الى داخل خوفا من  
 الموندي اما متخيلا او واقعا والغضب هو كيفية نفسانية يصحبها حركة الروح الى  
 خارج البدن طلبا للانتقام



ان يمنع المبادي المرتبة للذهن فيحصل المطاوب فيه والمجربات والحدسيات  
ليستنا بحجة على الغير لجواز ان لا يحصل له الحدس او التجربة المفيد ان للعلم  
بهما قال والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو مالم ي وهو الذي  
يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل  
متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم واما اني وهو الذي تكون الحد الاوسط فيه علة  
لنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن  
الاخلاط **ا** قول في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء  
كانت ابتداء او هي الضروريات الست او بواسطة وهي النظريات والحد الاوسط  
فيه لا بد ان تكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود  
تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لمي لانه يعطي اللمية في الذهن والخارج كقولنا  
هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاط  
كما انه علة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن  
كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيدانية النسبة في  
الذهن دون لميتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط  
فالحمى وان كانت علة لثبوت بعض الاخلاط في الذهن الا انها ليست علة في الخارج  
بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات فستة مشهورات وهي قضايا يحكم بها  
لاعتراف جميع الناس لمصلحة عامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات وشرائع  
**قوله** ان يمنع منع اي رأي اي عرض **قوله** في عبارته مساهلة اي عبارة المصنف تقتضي  
ان يكون البرهان عبارة عن القياس المؤلف من الضروريات الست مع ان البرهان عبارة  
عن الضروريات الست والنظريات وهما اليقينيات قال التفتازاني مقدمات البرهان  
لا تجب ان تكون من الضروريات الست المنتهية اليها فمراد المصنف ان القياس  
الذي موادها اول من الضروريات الست سواء كانت مقدما ته ضروريتين  
ام كسبتين او مختلفتين يسمى برهانا وما يقال ان البرهان لا يتالف من الضروريات  
فمعناه انه لا يتالف الا من القضايا يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في  
انفسها او ممكنة او وجودية سواء كانت بديهية ام مكتسبة

و اداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعات الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة ايضا بحسبها ومسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم فيبني عليها الكلام لدفعه كتسايم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقتناع القاصر عن درك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه لامر مساوي او مزيد عقل ودين كالماخوذات من اهل العلم والزهد ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين يسمى خطا بية والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر له دين ومخيلات وهي قضايا اوردت على النفس اثرات فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر يا قوتية سيالة والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب وهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعمر كذب الوهم بموافقة العقل في مقدرات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه افحام الخصم اقول من غير اليقنيات المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة واما ما فيهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم او من شرائع اداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلبس بالاوليات ويفرق بينهم بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المغائرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم



وإدابهم ولكل أهل صناعة أيضاً مشهورات بحسب صناعاتهم ومنها المسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعة سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة أو بين أهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في حلي البالغة بقوله عليه السلام في الحلي زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا نسلم أنه حجة فيقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذ به هنا مسلماً والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جديلاً والغرض منه إلزام الخصم وإقناعه من هو قاصد عن إدراك مقدمات البرهان ومنها المقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه أصلاً مرسوماً من المعجزات والكرامات كالأنبياء والأولياء وأما الاختصاص بمزيد عقل ودين كاهل العلم والزهد وهي زائفة جد في تعظيم أمر الله والشفقة على خلق الله تعالى ومنها المظنونات وهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجويز نقيضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها المخيلات وهي قضايا يخيل بها فتن النفس منها قبضاً وبسطاً فتغترى وترغب كذا إذا قيل الخمر يا قوتية سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتغترت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعراً والغرض منه أنفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن لطيف وينشد بصوت طيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة

**قوله الحلي** بـيرايه والحلي بالضم والتشديد جماعة صراح **قوله** المظنونات أو المظنونيات نطلق بمعنىين أحدهما الحكم الذي لا يكون جازماً وهذا الظن هو الذي يحكم به لمتابعة الظن وإثبات الحكم الذي يكون بازاء اليقين وهو شامل للجهل المركب والظن الصرف واعتقاد المقلدين والمعنى بالظن ههنا هو الأول **قوله** مرة بالضم تلخ **قوله** مهوعة التهويج بقي آو رن **قوله** ترهيب ترسانيدن **قوله** على وزن لطيف قال المحقق التفتازاني الوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وناسبها في العدد قدر بحيث تجد النفس من إدراكها لذات مخصوصة يقال لها الذوق وأشباه شعر خواص

وانما قيد بالا موزا غير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما اذا  
حكم بجسم الحسناء وقبح الشوهاء وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان بهايديرك  
الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات  
بما كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت كاذبة كالحكم بان  
كل موجود مشار اليه وان وراء العالم فضاء لا يتناهى فان الحس والوهم سبقا الى  
النفس وهي منجذبة اليهما مسخرة لهما حتى ان احكام الوهميات ربما لم يتميز عندها  
من الاوليات ولولادفع العقل والشرع وتكذيبهما احكام الوهم بقي التباسا بالاوليات  
ولم يكديرتفع اصلا و ما يعرف به كذب الوهم انه يسادد العقل في المقدمات المنتجة  
نقيض ما حكم بها كما يحكم الوهم بالخوف عن الموتى مع انه موافق للعقل في ان الميت  
جماد والجماد لا يخاف منه المنتج كقولنا الميت لا يخاف عنه فاذا وصل العقل والوهم الى  
النتيجة نكص الوهم وانكرها والقياس المركب منها يسدى مغسطة والغرض منه تغلظ  
الخصم واسكانه واعظم فائدتها معرفتها للاحتراز عنها قال والمغالطة قياس يفسد صورته  
بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة  
او مادته بان يكون بعض المقدمة والمطابوب شيئا واحدا الكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل  
انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة  
اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان  
تلك الصورة صهالة او من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا  
كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس  
ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس  
واخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في الغلط  
والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيا ان قابل بها الحكيم ومشاهير ان قابل بها  
الجدلي اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة الماد اما من جهة  
الصورة فان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او  
قوله شوهاء قبيحة وزشت روي قوله وذلك لان اى كون حكم الوهم في المحسوسات  
صادقة وفي غيرها كاذبة لان اء



الجهة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغرى سالبة او ممكنة وامام من جهة المادة  
فبان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو اصاد رة على المطلوب كقولنا  
كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة  
شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق امام من حيث الصورة او من حيث المعنى امام  
من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال  
ينتج ان تلك الصورة صهالة وامام من حيث المعنى فكعدم رداية وجود الموضوع في الوجودية  
كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان  
فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس به وجودا وليس شئ به وجودا يصدق عليه  
انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان  
جنس ينتج ان الانسان جنس وربما تغير العبارة فيقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان  
ثابت للانسان والثابت للثابت لا شئ ثابت لذلك الشئ فيكون الجنس ثابتا للانسان  
ووجه الغلطان الكبرى ليس بكلية وكذا ذهنيات كان الخارجيات كقولنا الحدوث  
حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له حدوث وكذا الخارجيات مكان  
الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو قائم بالذهن  
وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك لتلايق  
فيه الغلط وفي اخذ وضع الطبيعية مقام الكلية من باب فساد المادة نظر لان الفساد فيه  
ليس الاختلال شرط الانتاج الذي هو الكلية فحينئذ يكون من باب فساد الصورة لا المادة  
ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكيم فهو سوفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو

قوله فالحدوث له حدوث فان الحدوث موجود في الذهن والحكم عليه قضية ذهنية  
والحدوث خارجية لان الحكم عليه بالحدوث هو الموجود الخارجي قوله في الذهن  
انه فان قضية التي محمولها الموجود في الذهن قضية ذهنية وقوله وكل موجود في  
الذهن قائم بالذهن قضية نزل الموجود في الذهن بمنزلة الموجود في المحل فقد اخذ  
الخارجية مكان الذهنية لان الحكم على الموجود الذهني بالقيام بالشئ اخذ الخارجية  
مكان الذهنية عمام قوله فهو سوفسطائي اي منسوب الى الحكمة الموهبة بانه يبر وجهها  
والمشاعبي من المشاعبة وهي بايك ديك شورا نكيختن

مشاغبي قال البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفت مبادي وهي  
حدود الموضوعات واجزاءها واعراضها الذاتية والمقدّمات غير البينة في نفسها  
الماخوذ على سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل  
بأي بعد وعلى كل نقطتين دائرة والمقدّمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية  
لمقدار واحد متساوية ومسائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى  
موضوعاتها في ذلك العام وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار  
مشارك للآخر او مبائن وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار اوسط في النسبة  
فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون  
نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خطان زاويتي جنبية اما قائمتان او  
متساويتان لهما وقد تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين واما  
محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها لا متناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بثبوته له  
بالبرهان وليكن هذا اخر الكلام في هذه الرسالة والحمد لله العبد المذنب والمذنب  
والصوة على محمد وآله منجى الخلائق من الغواية واصحابه الذين هم اهل  
الدراية والحمد لله اولا واخرا **قول** اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومسائل  
اما الموضوع فقد عرفت في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد للحساب واما امور  
متعددة فلا بد من اشتراكها في امر يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا  
الفن فانها مشتركة في الايصال الى مطلوب مجهول والالجاز ان يكون العلوم  
المفترقة علما واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العام وهي اما  
صورات واما تصديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزاؤها  
وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما بينة بنفسها وتسمى علومها متعارفة  
كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية واما غير بينة بنفسها  
**قوله** وهي حدود الموضوعات كحد الكلمة في النحو واجزائها كحد اللفظ وحد  
الوضع وجزئياتها كحد الاسم والفعل والحرف واعراضها كحد المرفوع والمنصوب  
والمجرور **قوله** واما المبادئ اذ الفرق بين المقدمة والمبادئ ان المقدمة اعم من  
ان يكون مسائل ذلك العلوم اولا والمبادئ لان يكون الامم تلك المسائل .



فان اذ عن المتعلم لها بحسن ظن سميت اصولا موضوعة كقولنا لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكسار والشك سميت مصادرات كقولنا لنا ان نعمل باي بعد وعلى كل نقطة شيناء اثر توفي كون الموضوع جزءا من العلم على حده نظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه ما من ما صرنا ان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادي وليس جزءا اخر بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت سببية ولها موضوعات ومحمولات اما موضوعها فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اراما مشاركا لآخر ومباين للآخر والمقدار موضوع لعلم الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فان المقدار موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع قوله ان كانت كسبية وان كانت بدئية فلا يبرهن كالشكل الاول من الاشكال الاربعة والبقاقي مبرهن عليه لانه كسبي قوله كل مقدار اراما مشاركا ومشاركة المقدارين ان يعد هما عدد غير الواحد كالاربعة والمبائنة ما يتقابله مع كونه وسطا في النسبة اي كونه بين مقدارين نسبة الى احدهما مثل نسبة الاخر اليه كالاربعة بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف لها ومعنى كونها ضلع ما يحيط به الطرفان ان الحاصل من ضربها في نفسها مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين في الآخر قوله وسطا في النسبة ومعنى كونه وسطا في النسبة كونه بين مقدارين نسبة الى احدهما مثل نسبة الاخر كالاربعة مثلا بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف الاربعة قوله فهو ضلع ما يحيط به الطرفان ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان هو ان الحاصل من ضربها في نفسها مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين في الآخر فالاحاصل من ضرب الاثنين الذين هما احد طرفي الاربعة في الثمانية التي هي طرف آخر فيها هو الحاصل من ضربها في نفسها فان الحاصل من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر فكذا الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر

لعلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط آخر فان زاويتي جنبيه ما  
 ثمتان او مساويتان لهما فالخط نوع من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط  
 خرو هو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه  
 مثل قائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل  
 مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل  
 بالجهة التي هي امام موضوعات العلم واجزاؤها واعراضها الذاتية اوجزئياتها وما  
 محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة عن موضوعاتها  
 لا متنازع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت للشيء  
 وليكن هذا اخر ما اردنا ايراد في هذه الاوراق والحمد للواجب الوجود ومغيث الارزاق  
 والصلاة على افضل البشر على الاطلاق محمد المبعوث لتتميم مكارم الاخلاق وعلى اله  
 مصابيح الدجى واصحابه مغايب الحجب

قوله الحجى بكسر الاول وفتح الجيم خرد جمعه احجاج



قوله قائمتان هكذا



قوله او مساويتان هكذا



قوله او مثلث متساوي الساقين هكذا



تم تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية المنسوب الى قطب الدين محمد بن محمد الرازي ومن تصانيفه شرح المطالع والمحاكمات بين شرحي الاشارات ورمالة التصور والصدوق وحاشيتان على الكشاف صغيرتهما تسمى ببحر الاصناف والكبرى موهوم بتحفة الاشراف فرأى على العلامة قطب الدين الشيرازي ثم اخذ من ابن مطهر حلي ولما تلمذ عند النجاشي وكتب حاشية على كتاب قواعد الاحكام ادعت الامامية بانه كان منهم وحدثه العلامة تقي الدين السبكي الذي هو من كبار فقهاء الشافعية في طبقات العلماء الشافعية وبالجمله كان اماما في العلوم العقلية ماهر ابد قائق النغلة تصانيفه وافية وتقاريره صافية اهتمنى العلماء بها وحمد الفضلاء عليها توفي في اثنى عشر من ذي القعدة سنة ستة وستين وسبع مائة في دمشق

وقد استتب طبع هذا الكتاب مع نبذة من حواشيه المغيرة للطلاب بعون الله وتوفيقه في مطبعة التعليمية للمعتنى بطبعة محمد ابراهيم بن محمد بن الله الانصاري الدرداني عفي الله عنهما بتصحيم الصفي اللوزعي المولى بارعلى البرونوي ثم الدهلوي

باهتمام منشي بقاء الله سلمه الله

سنة الف ومائتين وتسعة وخمسين في مدرسة بني ركنكنة

والحمد لله رب العالمين

## خطط نامہ



## تحریر القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية

صفحہ	مطر	خط	صحیح
٦	٨	لا اقبیة	الاقبسة
٧	٦	انما	وانما
٨	٣	واثبات	اواثبات
١٠	١٠	ارادتم	اردتم
ایضا	١٣	عني	عني به
١٨	٥	معلوما	معلوما بشي آخر
ایضا	١٢	وما	واما
٢٣	٢	فعني	فعني
ایضا	٦	معيني	معيني
٢٢	١٢	بازء	بازاء
٢٨	٦	اعتبار	الاعتبار
٣٥	٢	كان	بل كان
٣٦	٢	شبت	مشبت
٣٦	٢	جاز	فقد جاز
٣٩	٧	الكليات	من الكليات
ایضا	١١	اللامكان	اللاامكان
٤٠	١٥	وحد	واحد
٤١	١١	لتعريف	التعريف
٤٥	٦	او هو	وهو ..



صفحة	مطر	غلط	فصيح
ايضا	١٨	المشترك الاول	المشترك الثاني جزئا من تمام المشترك الاول فيكون
٢٦	١	فكيون	فيكون
٢٦	٩	من يكون	من ان يكون
٢٨	١١	جوهر	جوهر
٥٢	٢	فهو فهو	فهو
٥٩	١٧	معينا	معينا
٦٠	١٨	الاضاف	الاصناف
٦٢	١٠	الناطق	او الناطق
٦٨	١٨	الكيفته	في الكيفية
٦٩	١٥	الحاصلة	اي الحاصلة
٧١	٧	تحمل	تحتمل
٧٨	٢	الافراد	الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد
٨٣	٢	المحكوم عليه حقيقية	المحكوم عليه حقيقة
٩٠	٣	الجزئيتين	الموجبتين الجزئيتين
٩١	٢٠	النسبته	النسبة
٩٢	٧	فانها	فهما
٩٣	١٣	المعدلة	المعدولة
٩٥	١٦	اللفظي	اللفظي
٩٥	١٨	هو ليس	زيد هو ليس
٩٧	٢	بالضرورة على	بالضرورة دل بالضرورة على

صفحة	سطر	خط	صحيح
٩٩	٣	مלב	او ملب
١٠١	١٠	ني	في
١٠٢	٣	ضرورة	ضرورة
١٠٣	٨	الساسة	السادة
١١٢	٢	جروا	جروا
١١٦	١٠	الضرورة	اللا ضرورة
١١٧	٩	ما -	اما
١٢٥	١١	انسا	انسانا
١٢٧	١١	الكله	الكلية
١٢٩	٣	موجودا	موجودا
ايضا	١٣	حملتين	حملتين
١٣١	١	منفصلة	منفصلة والمتصلة
			مقدم
١٣٥	١٧	انشا	انسان
١٣٩	١٢	المطلقة	المطلقة العامة
١٣٨	٣	الموضوع	وصف الموضوع
١٥٢	١٣	المطقيين	المنطقيين
١٥٨	٢٣	له	له وناخذ
١٨٢	١١	الاولى	الاول
١٨٥	٣	فجعلها	فجعلها
١٨٦	١	كليات	الكليات
ايضا	٧	هذا الشكل	هذا الشكل
ايضا	٨	الثالث	الثالث



